

أَسْفَعْلًا
لِنَشْرِيقِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

الْغَنَائِمُ فِي نَيْتِجِ الْهَدَايَةِ

تَأَلِيفُ
شَمْسِ الدِّينِ السَّرُوجِيِّ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَنْفِيِّ
(ت ٥٧١٠ هـ)

أَشْرَفَ عَلَى إِخْرَاجِهِ
عَدْنَانُ بْنُ فَهْدٍ الْعَبِيَّاتِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ
د. حَمْدِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ مَنْصُورٍ
الْأُسْتَاذُ السَّاعِدُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ - جَامِعَةُ نَجْرَانَ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ
(مِنَ الْحَدِيثِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ)

الغنائية
في شرح الهداية

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

إِسْفَلْتَان

لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ

دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

E-mail: s.faar16@gmail.com

Twitter: @sfaar16



مَكْتَبَةُ الْأَمَامِ الذَّهَبِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزِيعِ

* الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثني - مجمع البديري

ت: ٢٢٦١٢٠٠٤ فاكس: ٢٢٦٥٧٨٠٦

* فرع حولي : حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦

* فرع المصاحف : حولي - مجمع البديري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨

* فرع الفعيليل : البرج الاخضر - شارع اللبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧

* فرع الجهراء : الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨

* فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٥٥٧٧٦٥١٣٨ - ٥٠٩٦٦

ص.ب: ١٠٧٥ - الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت

الساخن: ت: ٩٤٤٠٥٥٥٩ ٠٠٩٦٥

E-mail: z.zahby74@yahoo.com

imamzahby

أَشْفَقْنَا
لِنَشْرِيفِيَسَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلَمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

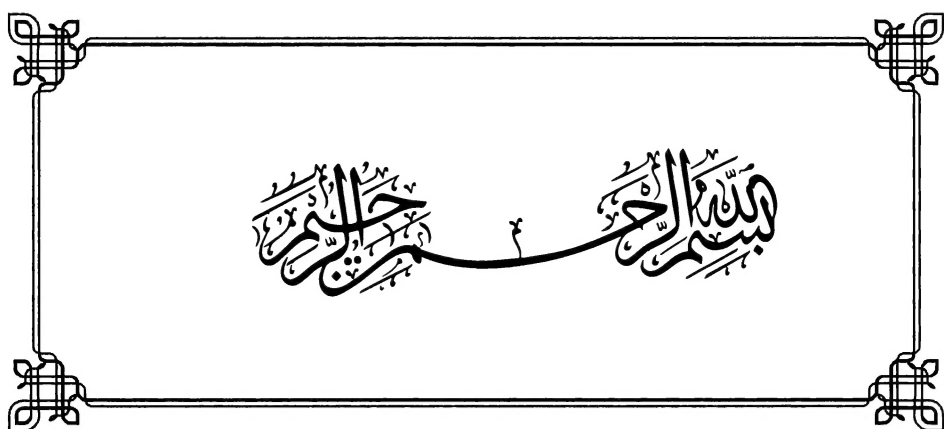
الْغَنَائِيَّةُ فِي نَيْسَجِ الْهَدَائِيَّةِ

تَأَلَّفُ
شَمْسُ الدِّينِ السَّرُوجِي
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَنْفِي
(ت ٧١٠ هـ)

أَشْرَفَ عَلَى إِخْرَاجِهِ
عَدْنَانُ بْنُ فَهْدٍ الْعَبِيَاتِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ
د. حَمْدِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ مَنْصُورٍ
الْأُسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ - جَامِعَةُ نَجْرَانَ

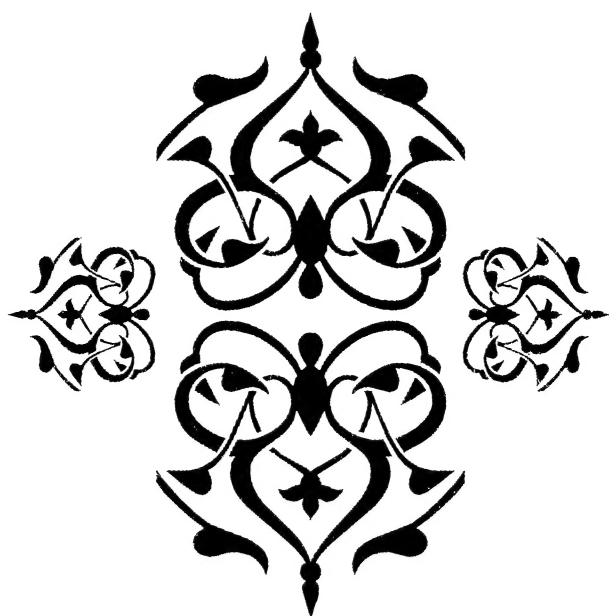
الْجُزْءُ الرَّابِعُ
(مِنْ الْحَدِيثِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رموز النسخ المعتمدة في تحقيق هذا الجزء:

- «أ»: نسخة مكتبة ولي الدين جار الله تحت رقم (٧٨٨).
- «ب»: نسخة مكتبة السليمانية تحت رقم (٥٣١).
- «ت»: نسخة مكتبة قاضي زاده تحت رقم (١٩٧).
- «ث»: نسخة مكتبة قاضي زاده تحت رقم (١٩٨).



باب

الْحَدَّثُ فِي الصَّلَاةِ

قوله: (وَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي الصَّلَاةِ انْصَرَفَ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَفَ وَتَوَضَّأَ وَبَتَى)^(١).

اعلم أنَّ سَبْقَ الحدث مُجَوِّزٌ للبناء على صلاته بعد الوضوء عندنا^(٢). وهو قول أبي بكر^(٣)، وعمر بن الخطاب^(٤)، وعلي بن أبي طالب^(٥)، وابن مسعود^(٦)، وعائشة^(٧)، وابن عباس^(٨)، وسلمان الفارسي^(٩)، وأبي إدريس الخولاني، وابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعطاء^(١٠)^(١١).

(١) الهداية للمرغيناني (١/١٠٠).

(٢) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن (١/١٦٨)، والمبسوط للسرخسي (١/١٦٩)، وبدائع الصنائع للكاساني (٢/٩٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢/١٣ رقم ٥٩٠٠)، وقال الشثري: (٤/٢٧٢، ط. كنوز إشبيلية): «مجهول لإبهام راويه».

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٢/١٣ رقم ٥٨٩٩)، وقال الشثري (٤/٢٧١): «مجهول لإبهام شيخ الحجاج».

(٥) رواه عبد الرزاق (٢/٣٥٢ رقم ٣٦٠٦)، وابن أبي شيبة (٢/١٣ رقم ٥٩٠٤)، وحسنه الشثري (٤/٢٧٣).

(٦) رواه عبد الرزاق (٢/٣٤١ رقم ٣٦١٩).

(٧) لعله يشير إلى ما رواه البيهقي في السنن الكبرى، (٢/٢٥٥ رقم ٣١٩٨)، عن عائشة رضي الله عنها ترفعه: «إذا جاء أحدكم في صلاته أو قلس فليتنصرف فليتوضأ ثم ليبين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم».

(٨) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٥٧ رقم ٣٢٠٤).

(٩) رواه ابن أبي شيبة (٢/١٣ رقم ٥٩٠٣).

(١٠) في (ت): «وعليه عطاء».

(١١) انظر: الإشراف لابن المنذر (٢/١٥٦)، والمغني لابن قدامة (٢/٥٠٧)، والمجموع (٧/٤).

وعلقمة^(١)، وطاووس^(٢)، وسليمان بن يسار^(٣)، وبه [ب/١٨٣] قال الحسن^(٤)، والنّخعي^(٥)، والثّوري^(٦)، والأوزاعي^(٧)، ومالك^(٨)، والشّافعي في القديم^(٩)، وابن أبي ليلي^(١٠)، وأحمد على ما ذكره في المغني^(١١).

وعنه: أنّ صلاة المأمومين^(١٢) تبطل.

وعنه: لا يستخلف ويُتمون وحداناً، والمسبوق نفسه تبطل صلاته.

وعنه: يتوضّأ ويبنى كقولنا^(١٣).

وهو قول الأكثر من الفقهاء، وقطع به البندنجي^(١٤) من الشافعية.

(١) انظر: الإشراف (١٥٦/٢)، والمغني لابن قدامة (٥٠٧/٢).

(٢) انظر: المجموع (٧/٤). (٣) انظر: المجموع (٧/٤).

(٤) انظر: الإشراف (١٥٦/٢)، والمغني لابن قدامة (٥٠٧/٢)، ولكن رُوي عنه:

(يستقبل صلاته تكلّم أو لم يتكلّم) رواه عبد الرزاق (٣٤٢/٢) رقم (٣٦٢١).

(٥) انظر: الإشراف (١٥٦/٢)، والمغني لابن قدامة (٥٠٧/٢).

(٦) انظر: الإشراف (١٥٦/٢)، والمغني لابن قدامة (٥٠٧/٢)، والمجموع (٧/٤).

(٧) انظر: الإشراف (١٥٦/٢)، والمغني لابن قدامة (٥٠٧/٢)، والمجموع (٧/٤).

(٨) المروي عن مالك رحمته الله أنّه يقول بالبناء في الرُعاف فقط دون سائر الأحداث، انظر:

المدونة (١٤١/١)، والاستذكار لابن عبد البر (٢٣٢/١)، والتاج والإكليل للمواق

المالكي (١٧٠/٢).

(٩) انظر: الشرح الكبير للرافعي (٥/٤)، والمجموع (٥/٤)، وروضة الطالبين للنووي

(٣٩٣/١)، ومغني المحتاج (٤٠٠/١)، ونهاية المحتاج (١٤/٢).

(١٠) انظر: الاستذكار (٢٣٢/١)، والمجموع (٧/٤).

(١١) المغني لابن قدامة (٥٠٧/٢ - ٥٠٨).

(١٢) في (ب): «المأموم».

(١٣) الرّوايات المذكورة هنا عن الإمام أحمد رحمته الله متداخلة، انظر: المغني (٥٠٧/٢)،

والإنصاف للمرداوي (٣٨٣/٣)، والفروع لابن مفلح (١٥٣/٢)، والمبدع لابن مفلح

(٣٦٩/١).

(١٤) هو: الحسن بن عبيد الله بن يحيى البندنجي الشافعي، أبو عليّ، نسبته إلى (بندنج)

بلدة قرب بغداد، أحد أصحاب الوجوه عند الشافعية، من كتبه: «الذخيرة»،

و«الجامع»، توفي ٤٢٥ هـ. انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (ص ٣٨٨)،

وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٠٥/٤) رقم (٣٨١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي

شبهة (٢٠٦/١) رقم (١٦٨)، ومعجم البلدان للحموي (٤٩٩/١).

وقال النَّوَاوِي^(١): ومنع البناء المَسُورُ بن مَخْرَمَةَ من الصَّحَابَةِ^(٢)، وبه قال الشَّافِعِيُّ في الجديد^(٣)، قال: وهو قول مالك^(٤).

وقال في المبسوط^(٥): كان مالك يقول أولاً: يبني، ثم رجع، وعاب عليه مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الحجج لرجوعه من الآثار إلى القياس^(٦).

وذكر في الذَّخِيرَةِ والجواهر من كتب المالكيَّة: أنه يستخلف سواءً شرع طاهرًا أو محدثًا أو جنبًا، وإن صلَّوا وحدانًا بطلت في المشهور^(٧).

وقال [٢٦٧/٢١] الزهري في إمام بثوبه دَمٌ أو يَرْعُفٌ أو يجد مَذْيًا: لينصرف، وليقل: «أتموا صلاتكم»، وروى أن معاوية لما طُعِنَ أتم المصلون وحدانًا^(٨).

وإذا غلبه الحدث وتوضَّأ صَلَّى خلف نائبه.

وذكر في النُّهْيَةِ لإمام الحرمين في باب الجمعة: «لو أحدث الإمام عامدًا أو أخرج نفسه من الصَّلَاة قصداً، أو سبقه الحدث، فلاستخلاف يجري في هذه الصور عندهم مع بطلان صلاة الإمام، وله قول في القديم أن سبق الحدث لا يبطل صلاة الإمام»^(٩).

(١) في (ب، ت): «النَّوَوِي»، وكلُّ صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق (٢/٣٤٢ رقم ٣٦٢٠).

(٣) المجموع للنَّوَوِي (٤/٧)، وينظر: روضة الطالبين (١/٣٩٣)، ومغني المحتاج (١/٤٠٠)، ونهاية المحتاج (٢/١٤).

(٤) المجموع (٤/٧)، وسبق بيان مذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ص ٩٨)، وأنه يقول بالبناء في الرُّعَاف فقط.

(٥) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١/١٦٩).

(٦) الحجَّة على أهل المدينة لمُحَمَّد بن الحسن (١/٦٧).

(٧) الذَّخِيرَةُ للقرافي (٢/٢٨٠)، وعقد الجواهر الثمينية في مذهب عالم المدينة لابن شاس (ص ٢٠٤).

(٨) رواه عبد الرزاق (٢/٣٥٦ رقم ٣٦٨٧).

(٩) نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني (٢/٥٠٥ - ٥٠٦).

وقال أحمد: إن تعمّد الحدث بطلت صلاة الكل^(١) كقولنا^(٢).

وقال الإسبيجاني في شرح مختصر الطحاوي: «يبني في سَبَقِ البول والغائط، والريح، والرّعاف، والقيء، وما أشبه ذلك، إذا لم يكن عمدًا»^(٣).
وقال الوبري: «والقيح، والصديد، والمذي، ونحو ذلك»^(٤).

وفي المحيط^(٥) والمرغيناني^(٦) وشرح مختصر الكرخي^(٧): لو تعمّد الحدث أو أغمي عليه أو جُنَّ أو نام فاحتلم أو نظر إلى امرأة فأنزل استقبل.

ولو خاف سَبَقِ الحدث فانصرف ثم سَبَقه الحدث لا يبني، ذكره في المحيط^(٨)؛ لأن المشي وُجد في نفس الصلّة من غير عُذْر سَبَقِ الحدث. وعن أبي يوسف: أنه يبني؛ لأنّه عجز عن المضيّ فيها فصار كسبق الحدث، والمشي واستدبار القبلة والاعتراف من الإناء فإن ذلك كلّ لا يمنع البناء.

وفي جوامع الفقه: لو خاف الحدث لا ينصرف ما لم يظهر الحدث^(٩).
فإن كان حاقنًا لا يمكنه المضي فيها: ذكر في غير رواية الأصول أنّه لا يستخلف عند أبي حنيفة. وعند أبي يوسف: يستخلف. وقال أبو عليّ

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويّة للكوسج (٢/٣٨٨)، والمغني (٢/٥٠٨)، والإنصاف (٣/٣٨٣ - ٣٨٤).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١/١٧٠)، وبدائع الصنائع (١/٢٢٠)، والبحر الرائق لابن نجيم (١/٣٨٩، ط. المعرفة).

(٣) شرح الإسبيجاني على مختصر الطحاوي (مخطوط)، (ل/٥٤ب).

(٤) كتاب الوبري هو شرح مختصر الطحاوي، قال في كشف الظنون (٢/١٦٢٧): «وهو شرح ممزوج متوسط، في مجلدين». ولم أقف على الكتاب فهو لا يزال مخطوطًا في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [٣٦٢٥] كما في: فهرس الشامل للمخطوطات (١٠٥٤).

(٥) المحيط الرضوي لرضي الدين السرخسي (مخطوط)، (١/٥٣ب).

(٦) الفتاوى الظهيرية لظهير الدين المرغيناني (مخطوط)، (١/٢٨ب).

(٧) شرح مختصر الكرخي للقدوري (٢/٨٤٧).

(٨) المحيط الرضوي (١/٥٣ب).

(٩) جوامع الفقه للعتابي (مخطوط) (١١٨أ).

النَّسْفِي^(١): أَوْ^(٢) لَمْ يَجِدْ بُدًّا: يَبْنِي^(٣).

ولو جاوز الماء فذهب إلى غيره: فسدت صلاته. وفي مختصر البحر المحيط: يَبْنِي^(٤).

ولو استقى ماءً لوضوئه أو خرز دلوه: قال في المحيط وغيره: «فسدت صلاته، وليس ذلك من ضرورات البناء»^(٥). وفي المرغيناني: يستقي من البئر وَيَبْنِي [ب/٢/١٨٤]. قال: وقال الكرخي والقُدوري لا يَبْنِي^(٦). وذكر في التُّحفة: أَنَّهُ يَبْنِي وَلَمْ يَحْكِ خِلَافًا^(٧).

وفي جوامع الفقه للعَتَّابِي: يَمْنَعُ الْبِنَاءَ الْحَدَثُ الْعَمْدُ، وَالْإِغْمَاءُ، وَالْجُنُونُ، وَالْقَهْقَهةُ عَمْدًا أَوْ لَا، وَالْإِحْتِلَامُ، وَالْإِمْنَاءُ بِمَسِّ شَهْوَةٍ أَوْ النِّظَرِ بِشَهْوَةٍ أَوْ تَفَكُّرٍ^(٨)، أَوْ الشَّجَّةِ، أَوْ إِصَابَةٍ^(٩) بُنْدُقَةٍ^(١٠)، أَوْ صَدْمَةٍ، أَوْ عَضَّةٍ زُنْبُورٍ، أَوْ تَكَلُّمٍ، أَوْ أَكْلٍ، أَوْ شَرْبٍ، أَوْ فَعَلٍ غَيْرِ ذَلِكَ. أَوْ ظَهَرَتْ عَوْرَتُهُ عِنْدَ الْإِسْتِنْجَاءِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَطَّهَّرْ: يَبْنِي^(١١).

(١) هو: أبو علي، الحسين بن الخضر بن مُحَمَّد بن يوسف الفقيه الفَشِيدِي زَجِي، القاضي، النسفي، تفقه ببغداد، وانتهت إليه إمامة أهل الرَّأْي، قال السَّمْعَانِي: كان إمام عصره، توفي سنة: ٤٢٤ هـ. انظر: الجواهر المضية (١/٢١١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٢٥ رقم ٢٨٢)، والطبقات السنية (٣/١٣٠).

(٢) في (ت): «إِذَا».

(٣) انظر: فتح القدير (١/٣٨٩)، وحاشية ابن عابدين (٢/٣٥٨).

(٤) مختصر البحر المحيط هو كتاب قنية المنية للزاهدي (٥٣)، ونقله في البناية (٢/٤٤٠).

(٥) المحيط الرضوي (١/٥٣ ب).

(٦) الفتاوى الظَّهيريَّة (١/٢٨ ب)، وانظر: البناية (٢/٤٤٠).

(٧) تحفة الفقهاء (١/٢١٩)، وانظر: البناية (٢/٤٤٠)، بدائع الصنائع (١/٢٢٢).

(٨) في (ب): «التفكر»، وما في (أ) هو الموافق لما في مخطوط جوامع الفقه.

(٩) في (ب): «أصابته».

(١٠) الْبُنْدُقَةُ - بَضْمُ الْبَاءِ -: كلمة فارسية مُعَرَّبَةٌ وهي «طينة مدوّرة يُرمى بها ويقال لها:

الْجُلَاهِقُ»، انظر: جمهرة اللغة (٢/١١٤٠)، ومختار الصحاح للرازي (ص ٤٠)،

والمغرب (١/٨٧).

(١١) جوامع الفقه (١٧ ب).

وروى أبو سليمان: أنه يبيني مطلقاً.

وفي شرح القُدوري لأبي نصر: لا يبيني في ظاهر [٦٧/٢أ] المذهب^(١).

وذكر في المحيط عن مُحَمَّد: أنه يستنحي من تحت ثيابه^(٢).

وروى أبو سليمان أيضاً: أنَّ الاستقاء من البئر لا يمنع البناء، فإنه قال: لو كان الماء بعيداً أو البئر قريبة، تحتاج إلى النَّزح: يختار أقلَّ الأمرين مؤونة^(٣)، ولو طلب الماء بإشارة أو اشتراه بالتَّعاطي أو نسي ثوبه في موضع الوضوء فرجع وأخذه لا يبيني.

ولو تذكَّر أنه لم يمسح برأسه، فرجع ومسح يجزئه؛ لأنه لا بدَّ منه.

ولو أحدث فأصاب منه ثوبه أو بدنه يغسل ويبيني.

ولو انتضح عليه من البول أكثر من قدر الدرهم وهو في الصَّلَاة فذهب وغسله لا يبيني عندهما. وعند أبي يوسف: يبيني.

والفرق: أنَّ هنا وجب غسل ثوبه أو بدنه خاصّة، وفي الأوّل جعل الغسل تبعاً للوضوء.

وإن كان له ثوبان نزع النَّجس منهما من ساعته وصلّى.

وكذا لو وقع ثوبه فأخذه من ساعته فستر عورته لا تفسد صلاته، وإن مكث عرياناً أو عجز عن رفع ثوبه لا تفسد ما لم يؤدِّ ركناً مع الكشف.

وإن قدر على رفعه تفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف.

لهما: أنَّ ذلك قاطع للتَّحريمَة، وإنَّمَا اغتفر إذا انصرف من ساعته.

ولو أصاب ثوبه نجاسة لحدث سبقه وأصابته نجاسة أخرى فغسل الثانية، فسدت صلاته، وإن كانا في محلٍّ واحد.

وفي البُنْدُقة يبيني عند أبي يوسف، كالسَّماوي؛ لعدم صنعه.

(١) شرح مختصر القُدوري للأقطع (٦٠٩).

(٢) المحيط الرضوي (٥٣/١ب).

(٣) يظهر لي أنَّ المناسب إيراد هذا القول في المسألة السَّابقة، مسألة الاستقاء من البئر.

ولهما: أن ذلك بصنيع العباد مع ندرته فلا يلحق بالغالب.

ولو وقعت عليه طُوبَةٌ من سطح، أو سَفَرَجَلَةٌ من شجرة، أو عثر بحشيش المسجد فأدماه، قيل: يبيني؛ لعدم صنع العباد. وقيل: على الاختلاف؛ لأنَّ الوضع والإنبات^(١) من صُنْعِهِمْ.

ولو عطس فسبقه الحدث من عطاسه أو تنحنح فخرجت ريح بقوة: قيل: يبيني، وقيل: لا.

ولو سقط منها^(٢) الكُرْسُفُ بغير فعلها مبلوًّا: بَنَتْ في قولهم. وبتحريكها: بَنَتْ عنده، وعندهما: لا تبني.

ولو سبقه الحدث فأدَّى/ معه رُكْنًا أو مكث في مكانه قدر ما يؤدِّي رُكْنًا فسدت صلاته.

وفي المنتقى^(٣): إن لم ينو بمقامه الصَّلَاة لا تفسد؛ لأنَّه لم يؤدِّ جزءًا من الصَّلَاة بالحدث.

وفي جوامع الفقه: «إلا إذا أحدث في نومه ومكث حتى انتبه وذهب: يبيني. وعن مُحَمَّد: لو ركع وسجد في حال نومه ثم انتبه وذهب جاز له البناء؛ لأنَّ ما أتى به في حال نومه؛ كالعدم»^(٤).

وعن أبي يوسف: لو أحدث في سجوده فرفع رأسه وكبَّر يريد به إتمام سجوده، أو لم ينو شيئًا فسدت، وإن أراد الانصراف لا تفسد.

[٦٨/٢١] ولو قرأ ذاهبًا إلى الوضوء تفسد، وآيبًا منه لا تفسد. وقيل:

على العكس.

(١) في (ب): «والإتيان». والصَّحِيحُ المَثْبُتُ كما هو في حاشية الشُّلْبِي على تبين الحقائق (١٤٦/١).

(٢) أي لو سقط من امرأة...

(٣) لعلَّه يريد به: كتاب «المنتقى» للحاكم الشهيد، وهو كتاب جمع فيه مسائل الأصول وانتقاها ممَّا يقرب من ثلاثمائة جزء مؤلَّف، قال في كشف الظنون (١٨٥١/٢): «لا يوجد المنتقى في هذه الأعصار، كذا قال: بعض العلماء».

(٤) جوامع الفقه (١٨).

والصحيح: الفساد فيهما؛ لأنَّ الأول أدَّى ركنًا مع الحدث، وفي الثاني مع المشي.

والتَّسْبِيح والتَّهْلِيل لا يمنع البناء في الأصحَّ. وقيل: لو رفع رأسه من الركوع وقال: سمع الله لمن حمده، وهو محدث لا يبني، قال المرغيناني: نصَّ عليه في المنتقى^(١).

وفي الذَّخيرة: الإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد، فإن استخلف وقام خليفته مقامه في مكانه، ونوى أن يؤمَّ النَّاس فيها أو استخلف القوم غيره خرج من إمامته^(٢).

وفي جوامع الفقه: «لا يخرج من إمامته إلا بالخروج من المسجد، أو بقيام الخليفة مقامًا نوى أن يؤمَّ في ذلك المكان، أو باستخلاف النَّاس غيره»^(٣).

وفي الثَّحفة: وإن لم يستخلف وخرج من المسجد تفسد صلاة القوم، إذا لم يكن خارج المسجد صفوف متصلة، فإن كانت وخرج ولم يتجاوز الصفوف: تبطل صلاتهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند^(٤) مُحَمَّد: لا تبطل؛ لأنَّ لمواضع الصفوف حكم المسجد، كما في الصَّحراء.

قال: والصَّحيح قولهما؛ لأنَّ القياس أن تبطل صلاتهم بنفس الانحراف قبل الخروج، لكن في المسجد ضرورة، ولا ضرورة خارجه، ولهذا لو كَبَّر الإمام في المسجد للجمعة وحده وكَبَّر القوم خارج المسجد والصفوف متصلة لا تنعقد الجمعة^(٥)، ذكره في مختصر البحر المحيط وغيره.

وكذا لو استخلف من الصفوف المتصلة الخارجة من المسجد: لم يجز عندهما، ويجوز عند مُحَمَّد.

وقال في مختصر البحر المحيط: وفي المسجد يستخلف، والكبير والصغير

(١) الفتاوى الظَّهيرية (١/٣٨ب).

(٢) الذَّخيرة البرهانية (٨٦).

(٣) جوامع الفقه (١٦ب).

(٤) في (ت): «وقال».

(٥) تحفة الفقهاء (١/٢٢٤).

فيه سواء، إلا إذا كان مثل جامع المنصور^(١)، وجامع البيت المقدس^(٢).
 وإذا لم يوجد شيء من ذلك فتوضّأ في جانب المسجد والقوم منتظرون
 ورجع إلى مكانه وأتمّ صلاته: أجزأهم.
 وإنّما كان خروجه من المسجد [...] ^(٣) مخرجةً له من إمامته؛ لأنّه لا
 يجتمع في صلاة واحدة إمامان، بخلاف الخليفة؛ لأنّه قائم مقامه.
 وإنّما صح الاستخلاف من الإمام للحاجة ولولايته عليهم؛ بدليل
 [نفاذ]^[٤] قراءته عليهم، وكذا من القوم.
 وإن لم يستخلفوا/ حتى خرج الإمام من المسجد بطلت صلاة القوم.
 والإمام يتوضّأ ويبنى؛ لأنّه منفرد في حقّ نفسه.
 وقال في الذخيرة أيضًا: ولم يذكر مُحمَّد في الأصل حكم صلاة الإمام.
 وذكر الطحاوي أن صلاته تفسد أيضًا؛ لأنّ عليه أن يستخلف فيصير في حكم
 المقتدي، [٢٨/٢١٦ ب] وذكر أبو عصمة سعد بن معاذ المروزي^(٥)، عن مُحمَّد
 أنّ صلاته تامّة. ومثله في مختصر الكرخي، ولم ينسبه إلى أحد^(٦).
 وفي جوامع الفقه: في فساد صلاة الإمام إذا لم يستخلف وخرج
 روايتان^(٧). وفي المفيد^(٨): في المشهور من الرواية أنّها لا تفسد؛ لأنّه منفرد،

(١) جامع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ببغداد، وهو جامع عجيب كبير عتيق
 البنيان. انظر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (ص ١٤١)، ورحلة ابن
 جبير الأندلسي (ص ١٨٠)، ومعجم البلدان (١/ ٤٥٩).

(٢) قنية المنية (٥٣).

(٣) هنا كلمة لم تتبيّن لي في النسختين، وهذه صورتها (وَاحِدًا) وفي (ت):
 (وَاحِدًا).

[٤] في (أ، ب): «بفساد»، وفي (ت): «نفاذ»!

(٥) هو: أبو عصمة سعد بن معاذ المروزي، ذكره صاحب الهداية، وقال عنه الذهبي:
 «مجهول»، توفي بمرور سنة ٢٥٣ هـ.

انظر: الجواهر المضية (٢/ ٢٥٧)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٢٥)، وتاريخ
 الإسلام للذهبي (٦/ ٩٠، برقم ٢٢٩).

(٦) الذخيرة البرهانية (٨٧). (٧) جوامع الفقه (١١٧).

(٨) اسمه: المفيد والمزيد في شرح التّجريد لأبي المفاخر تاج الدّين الكردي توفي سنة =

وذكر أبو عصمة عن أصحابنا أنها تفسد، والصَّحيح الأوَّل.

ثمَّ القياس أن لا تفسد صلاة القوم وإن خرج من المسجد، وهو قياس الاستحسان؛ لأنَّهم بقوا مقتدين بالإمام بعد الحدث، كما لو لم يخرج من المسجد.

قلت: هذا القياس على رواية عدم بطلان صلاة الإمام بالخروج، لكن استحسن ورأى قبيحاً أن يكون القوم في الصَّلَاة في المسجد وإمامهم في أهله^(١).

ولو لم يكن معه إلا رجل واحد فهو إمام قدَّمه الإمام أو لم يقدِّمه. قال في الوَبْرِي: تقدَّم بنفسه أو لم يتقدَّم، وقام مقام الأوَّل، أو لم يقم حتى لو فسدت صلاة الثَّاني فسدت صلاته؛ لتعيينه. قال في المفيد^(٢): كالإمامة الكبرى إذا لم يكن في العالم من يصلح غيره.

ولو اقتدى إنسان بالإمام المحدث قبل خروجه من المسجد صحَّ وإن كان بعد انصرافه، ثم ينظر إن قدم المحدث خليفة جازت صلاة الدَّاخل، وإلا تفسد.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان معه واحد وفي المسجد ماء فتوضأ المحدث به يتابع الذي كان خلفه؛ لأنَّه تعيَّن للإمامة، نوى أو لم ينو، فإن سبق الثَّاني حدث فخرج من المسجد فسدت صلاة الأوَّل، هكذا ذكره القاضي الإمام علاء الدين^(٣) في مختلفاته.

= (٥٦٢هـ). لا يزال مخطوطاً، وله نسخة خطيَّة بتركيا، في مكتبة المركز الحكومي برقم (١٨٨٤٦ - ١٨١). انظر: كشف الظنون (٣٤٥/١)، وهدية العارفين (٥٨٧/١)، ولآلئ المحار للوئي الخليلي الحنفي (٥٦٥/٢)، والفهرس الشامل للمخطوطات (٢٧٦/م).
(١) انظر: الأصل (١٧٩/١)، والمبسوط للسرخسي (١٧٧/١)، والمحيط البرهاني (٤٨٨/١).

(٢) في (ت): «قال في الإمام»!

(٣) هو: مُحَمَّد بن عبد الحميد بن الحسن، أبو الفتح، المعروف بالعلاء العالم، الأسمندي، السمرقندي، فقيه فاضل ومناظر بارع، ألف كتباً عظيمة منها: مختلف الرواية، والتعليقة، وبذل النُّظر، وغيرها، توفي سنة ٥٥٢هـ. انظر: الجواهر المضية =

وذكر الحاكم في المختصر: أنَّ على قول أبي عصمة لا تفسد؛ لأنَّ صيرورة الثاني إمامًا لم يكن عن قصد منه، بل بطريق الضرورة، حتى لا تفسد صلاته بخروج الإمام من المسجد فتظهر إمامته في حقِّ جواز صلاته، أمَّا في حق فساد صلاة الخارج فلا.

وإن كان خلفه من لا يصلح للإمامة كالصَّبِيِّ والأُمِّيِّ والأخرس والمرأة إن استخلفه تفسد بلا خلاف.

وإن لم يستخلفه وخرج من المسجد اختلف المشايخ فيه: قيل: تفسد للتعين كالاستخلاف. وقيل: لا تفسد، وتفسد صلاة المقتدي، وهذا أصح.

ولو قدَّم المحدث واحدًا من أخريات الصفوف، وخرج من المسجد قبل أن يقوم الثاني مقام الإمام نظر؛ إن نوى الثاني الإمامة من ساعته لا تفسد، وتحوَّل الإمامة/إلى الثاني.

قال في الذخيرة: وذكر المسألة في مَوْضع آخر، وزاد فيها إن نوى أن يكون إمامًا من ساعته [٦٩/٢١] ويصلِّي بهم في مكانه جازت صلاة الكلِّ إلا صلاة من كان أمامه من الصفوف وإن لم ينو الإمامة من ساعته، وإنَّما نوى أن يكون إمامًا مقام الأوَّل، وخرج الأوَّل من المسجد قبل أن يصل إلى مقام الأوَّل، فسدت صلاة القوم؛ لأنَّ الإمامة لم تتحوَّل إليه بعد، وقد خرج الأوَّل من المسجد، والأوَّل يبنى على صلاته بكلِّ حال^(١).

فإن تقدَّم رجلان فالسابق إلى مكان الإمام يتعيَّن، فإن استويا في التَّقَدُّم واقتدى بعضهم بهذا، وبعضهم بذلك فصلاة الذي^(٢) ائتم به الأكثر صحيحة، وصلاة الأقلِّ فاسدة، وعند الاستواء لا يمكن التَّرجيح، وإتمامها بإمامين غير ممكن فتفسد صلاتهم، هذا في الذخيرة^(٣).

= (٢/٧٤)، وتاج التراجم (ص٣٢٤)، والأعلام للزركلي (٦/١٨٧).

(١) الذخيرة البرهانية (٨٧).

(٢) في (أ، ب): «التي». والمثبت من (ت)، وهو الموافق للذخيرة البرهانية (٨٧).

(٣) الذخيرة البرهانية، (٨٧).

وفي جوامع الفقه: «لو قدّم كلُّ طائفة رجلاً فالعبرة للأكثر، وعند الاستواء تفسد»^(١).

وفي المبسوط: لو قدّم كلُّ فريق رجلاً فاقْتَدِي بأحدهما إلا رجلاً أو رجلين اقتديا بالآخر فصلاة الجماعة صحيحة، وصلاة الآخرين فاسدة. وإن كانت إحدى الجماعتين أكثر: فقد قال بعض أصحابنا: إن صلاة الأكثرين صحيحة، ويتعيّن الفساد في الآخرين كما في الواحد والمثني. قال: والأصحُّ أنه تفسد صلاة الفريقين^(٢).

وفي جوامع الفقه: لو تقدم واحد بنفسه يشترط نيّة القوم الاقتداء به، ولو قدّمه الإمام أو القوم لا يشترط ذلك^(٣).

قال المرغيناني: هذا خلاف ما ذكره في الأصل^(٤).

ولو قدّم الإمام رجلاً والقوم رجلاً فالإمام من قدّمه الإمام^(٥)، إلا أن ينوي القوم أن يأتّموا بالآخر قبل أن ينوي^(٦) ذلك^(٧).

وقال إمام الحرمين^(٨): ليس عندي في هذه المسألة نقل، ولعلّ الأظهر أنّ المتّبع من قدّمه القوم؛ لبطلان صلاة الإمام، وقد مرّ أنّ صلاته لا تبطل. ولو استخلف رجلاً جاء ساعته وكان كبرّ قبل سبق حدث الإمام صحّ،

(١) جوامع الفقه (١٧/أ). (٢) المبسوط للسرخسي (١٧٧/١).

(٣) جوامع الفقه (١١٧/أ).

(٤) الفتاوى الظهيرية (١/٢٥ب)، وانظر: البناية (٢/٤٣٨).

(٥) في (ت): «من قدمه القوم». (٦) في (ت): «ينوي».

(٧) جوامع الفقه (١١٧/أ).

(٨) هو: أبو المظفر يوسف القابوني الجرجاني القاضي عُرف بإمام الحرمين، ولم أجد غير هذا في ترجمته. انظر: الجواهر المضية (٢/٢٧٦). وقد ذكر في الجواهر المضية (١/٤٣٦): التفرقة بينه وبين إمام الحرمين الجويني الشافعي فقال: «فائدة: إمام الحرمين لقب لإمامين كبيرين: حنفيّ وشافعيّ، الحنفيّ: أبو المظفر يوسف القاضي الجرجاني... والشافعي: أبو المعالي عبد الملك ابن الإمام أبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد بن حيويه الجويني أعلم المتأخرين».

وكذا بعده وينوي الاقتداء به. وعند بِشْرِ المَرْيَسِيِّ^(١): لا يصح اقتداؤه به؛ لأنَّه محدث.

لكنَّا نقول: التَّحْرِيمَةُ باقية حتى لو عاد بنى على صلاته، وكذا صفة الإمامة باقية ما دام في المسجد حتى لا تفسد صلاة المقتدين به.

ولو قدَّم [الإمام رجلاً وتقدم آخر بنفسه أو بتقديم القوم وأتمَّ بكل طائفة فهو والأول سواء. ثم الإمام المحدث لو قدَّم]^(٢) رجلاً فاستخلف الخليفة غيره: إن كان قبل خروج الإمام من المسجد وقبل أخذ الخليفة مكانه جاز، كأنَّه تقدَّم بنفسه. وإن كان بعده تفسد؛ لأنَّه استخلف من غير عذر.

وإن استخلف محدثاً أو جنباً فلم يتقدَّم حتى استخلف أهلاً جاز.

وإن استخلف صبيّاً أو مجنوناً أو أخرس أو امرأة [٦٩/٢أ] أو كافراً فاستخلف أهله غيره، لم يجز، قال في الجوامع: ذكره في باب الجمعة.

والفرق: أنَّ المحدث والجنب^(٣) أهل للإمامة في الجملة، بخلاف مسألة الصبيِّ وأخواتها، فلم يصح استخلافهم أصلاً، فلا يصح الاستخلاف منهم.

وفي مختصر البحر: استخلف محدثاً فسدت صلاتهم، وفي الجمعة يجوز، ويقدم غيره، فيصلِّي بهم، ولو قدم امرأة فسدت صلاتهم^(٤).

وفي الأجناس: لو قدم رجلاً جنباً أو مُحدثاً أو امرأة فسدت صلاة الكل^(٥). وهذا يشهد لما ذكره في مختصر البحر المحيط.

(١) هو: بِشْرُ بن غياث بن أبي كريمة المَرْيَسِيُّ - يفتح الميم وكسر الراء وبعدها الياء المنقوطة، وهي نسبة إلى مَرْيس، وهي قرية بمصر - العدوي، المعتزلي المتكلم، روى عن أبي يوسف، وكان يقول بخلق القرآن، وحُكِيت عنه أقوال شنيعة، ومذاهب مستنكرة، توفي سنة ٢١٨هـ. انظر: الجواهر المضية (١/١٦٤)، والطبقات السنية (٢/٢٣٠)، والأنساب للسمعاني (١٢/٢١٠)، والأعلام (٢/٥٥).

(٢) ما بين [] ساقط من (أ، ب). (٣) في (ب): «أن الجنب والمحدث».

(٤) فنية المنية (٥٣)، وانظر: البناية (٢/٤٣٧).

(٥) الأجناس لأبي عباس الناطفي (١/٩٩).

إمامٌ تَوَهَّم الرُّعاف فاستخلف غيره قبل أن يخرج من المسجد، ثم علم أنه ماء: قال مُحَمَّد بن الفضل إن أدَّى الخليفة ركنًا من الصَّلَاة لم يجز للإمام عوده إلى الإمامة، بل يقتدي بالخليفة؛ لأنَّها تأكدت.

وإن لم يؤدِّ ركنًا لكنه قام في المحراب، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما له أن يأخذ الإمامة منه، فيجعل كأنه لم يحوّل وجهه عن القبلة؛ لاتّحاد بقعة المسجد. وعند مُحَمَّد رحمته لا يجوز؛ لأنَّه حوّل وجهه عن القبلة بالشكّ في الحدث، لا باليقين، فتفسد صلاته.

وفي متفرّقات الفقيه أبي جعفر^(١): إذا ظنّ الحدث فاستخلف ثم تبين أنّه لم يحدث - وذلك قبل خروجه - إن كان الخليفة لم يأت بالركوع جازت، وإلا فسدت. قال الفقيه: وفي رواية ابن سماعة^(٢) عن مُحَمَّد إن قام الخليفة مقام الإمام فسدت صلاتهم.

وفي جوامع الفقه: كبر الخليفة ينوي الاستقبال جازت صلاة من استقبل، وفسدت صلاة من لم يستقبل، وتفسد صلاة المستخلف إن بنى على صلاة نفسه^(٣).

وسُئِلَ أبو نصر عمن استخلف فقدم الخليفة غيره من غير أن يحدث إن قدمه قبل أن يقوم في مَوْضِع الإمام، والأول في المسجد جاز. فالحاصل إنّما يجوز استخلافه إذا لم يحدث قبل أن يصير إمامًا وكان الأول في المسجد بعد، وبدون ذلك لا يجوز.

ولو اقتدى المقيم بالمسافر خارج الوقت أو المتنفل بالمفترض فأحدث المسافر أو المفترض تفسد صلاتهما؛ لأنَّهما لا يصلحان لإمامتهما.

ولو أحدث الإمام والقوم فخرجوا معًا تفسد صلاة القوم دون الإمام لخلوّ مكان إمامهم وتفرّد الإمام.

ثم الذي سبقه الحدث يتوضّأ ثلاثًا ثلاثًا. قال في التُّحفة: ويستوعب رأسه

(١) هو: الهندواني المتوفى سنة ٣٦٢هـ. تقدم مرارًا.

(٢) في (ب): «ابن جماع»! (٣) جوامع الفقه (١٧/أ).

بالمسح، ويتمضمض، ويستنشق، ويأتي بسائر سنن الوضوء، وهو الصحيح.
وقال في الحاوي في الفتاوي^(١): [٧٠/٢أ] - عن أبي القاسم^(٢) - أنه يتوضأ مرة مرة، ولا يزيد على ذلك، وإن زاد فسدت صلاته.

ثم لو استخلف بالكلام بطلت صلاته وصلاتهم، سواء كان عامداً أو ساهياً أو جاهلاً، بل يكون استخلافه بالإشارة. قال في جوامع الفقه: لركعة واحدة بإصبع واحدة ولسجدة يضع إصبعه على جبهته إن كان واحداً بإصبع واحدة، وفي اثنتين بأصبعين، وفي سجدة التلاوة يضع إصبعه على جبهته ولسانه، وفي السهو يشير بذلك بعد السلام بتحويل رأسه، يميناً وشمالاً^(٣).

فائدة في صورة ذهابه إلى الوضوء:

ذكر في مختصر البحر المحيط: أنه يتأخر مُحدِّدًا مُتَحَفِّظًا^(٤). قال صاحب الطراز: يضع يده على أنفه؛ يوهم أنه قد رَعَفَ، فتَنَقَّطَ عنه الطُّنُونُ، قال: هو مرويٌّ عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: وذكره مسلم^{(٥)(٦)}.

(١) لعلَّه يقصد به حاوي الحَصِيرِي فِي الْفُرُوعِ، وهو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَنْوَشِ الْحَصِيرِي، توفي سنة ٥٠٠هـ، قال في كشف الظنون (١/٦٢٤): «هو أصل من أصول كتب الحنفية، وفيه شيء كثير من فتاوى المشايخ يرجع إليه، ويعتمد عليه»، والذي يظهر أنه لا يزال مخطوطاً ويوجد منه نسخة في مكتبة كوبريلي بإستانبول برقم (٦٤٧). وانظر: كشف الظنون (١/٦٢٤)، ومعجم المؤلفين (٣/٢٥)، والجواهر المضية (٨/٣)، وفهرس الشامل للمخطوطات (ح/٩٣٦).

(٢) هو: أحمد بن عصمة، البلخي، أبو القاسم، الصَّفَّار، الملقَّب (حَم)، بفتح الحاء المهملة، الفقيه، المحدث، تفقه على أبي جعفر الهندواني، سمع منه الحديث، توفي سنة ٣٢٦هـ. انظر: الجواهر المضية (١/٧٨)، والطبقات السنية (١/٣٩٣)، والفوائد البهية للكنوي (ص٢٦).

(٣) جوامع الفقه (١٦ب). (٤) قنية المنية (٥٣).

(٥) لم أجد هذا الحديث في صحيح مسلم. ولكن رواه أبو داود (١١١٤)، وابن ماجه (١٢٢٢) عن عائشة: عن النبي ﷺ: «إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه ثم لينصرف». وصححه الحاكم في المستدرک (١/٣٩١ رقم ٩٥٨) على شرطهما، ووافقه الذهبي. وانظر: نصب الراية للزيلعي (٢/٦٢ رقم ٤٧).

(٦) النقل عن الطراز من الذخيرة للقرافي (٢/٢٨١).

ويقدّم من^(١) الصّف الذي يليه لقربه، ولهذا قال عليه الصّلاة والسّلام: «لِيلِنِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَخْلَامِ وَالنُّهْي»^(٢)؛ لأنّه إذا نابته نائبة استخلف منهم.

وذكر في الذخيرة من كتب المالكية: أنّ عند مالك إن استخلف بالكلام يجوز. وقال ابن حبيب: إن استخلف بالكلام جهلاً أو عمداً تبطل^(٣)، وإن كان ساهياً فعليه فقط. قال: وبهذا قال من لقيته من أصحاب مالك. وقال ابن عبد الحكم: من ابتدأ الصّلاة بإمام فأتّمّها فذاً أعاد - كقولنا - وإن أشار عليهم أن امكثوا عند خروجه جاز استخلافهم في ظاهر المذهب، انتهى كلامه^(٤).

وفي الوبري: فإن سبق الثاني الحدث أيضاً وخرج من المسجد فسدت صلاة الأوّل دون الثاني، فإن سبقه الحدث بعد مجيء الأوّل عادت الإمامة إليه، ويكون الثاني مُقْتَدِياً به، ولو جاء ثالث فاقتدى بالثاني قبل مجيء الأوّل جاز؛ لأنّه إمام، ثمّ لو سبق الثاني الحدث يكون الثالث إماماً لهما جميعاً، فإن سبق الثالث الحدث فخرج من المسجد قبل مجيء الأوّل والثاني لا تفسد صلاته، وتفسد صلاة الأوّل والثاني، وإن جاء جميعاً ثم سبق الثالث الحدث لا يتعيّن أحدهما بغير تعيين.

وفي المفيد: لو قدّم امرأة تفسد صلاته وصلاة القوم

وقال زُفَرٌ: لا تفسد صلاة المقدّمة والنّساء، وتفسد صلاة الرجال.

لنا: أنّ الاستخلاف عمل كثير من غير مصلحة، وحاجة في حقّ نفسه وهو [٢١/٧٠ب] الأصل فلا يصحّ الاستخلاف.

وفي الجوامع: المتيمّم للجنابة إذا أحدث فذهب فوجد ما يكفي لوضوئه يبني بخلاف ما إذا وجد ما يكفي لجنابته.

وفي المرغيناني: المصلّي إذا نعس فاضطجع، قيل: تنتقض طهارته

(١) في (أ، ب): «في»، تحريف.

(٢) رواه مسلم (٤٣٢)، من حديث أبي مسعود البدريّ رضي الله عنه، وتكملته: «ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم». ورواه مسلم بعده عن ابن مسعود رضي الله عنه في نفس الموطن.

(٣) أي: (عليه وعليهم)، كما هو في الذخيرة.

(٤) الذخيرة للقرافي (٢/٢٨٠ - ٢٨١).

فيتوضأ ويبنى، وقيل: لا تفسد صلاته، ولا تنتقض طهارته^(١).

وفي الذخيرة: المرأة كالرجل في الوضوء والبناء؛ لأن كلمة «من» تتناول الرجل والمرأة. وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول: إن أمكنها الوضوء من غير كشف عورتها بأن يمكنها [ب٢/١٨٧] غسل ذراعيها في الكُمَيْن، ومسح رأسها مع الخمار، بأن كان ذلك رقيقاً يصل الماء إلى ما تحت ذلك، فكشفتها لا تبني، وإن لم يمكنها بأن كان عليها جُبَّة وخمار ثخين لا يصل الماء إلى ما تحت ذلك جاز، وهو نظير الرجل إذا كشف عورته في الاستنجاء عند مجاوزة النجاسة في مخرجها أكثر من قدر الدرهم إلا أن مُحَمَّداً أطلق الجواب؛ لأن في إلزامها غسل الكُمَيْن حرجاً، وعن إبراهيم بن رُستَم: لا يجوز للمرأة البناء؛ لأنها عورة^(٢).

حُجَّتْنَا فِي ذَلِكَ^(٣):

حديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاءَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ أَحْدَثَ فَلْيَنْصَرَفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»، رواه الدَّارَقُطْنِي وغيره^(٤). وقد تقدّم في باب وجوب الوضوء من الخارج النّجس من غير السبيلين.

(١) الفتاوى الطّهيريّة (٢٨/١ ب). (٢) الذخيرة البرهانية (٨٥).

(٣) سيذكر المؤلف هنا أدلة الحنفية على جواز البناء والاستخلاف لمن سبقه الحدث، وانظر أدلتهم على ذلك بتوسّع في: إعلاء السنن للتهانوي (٣/٥)، والجواهر النقي لابن التركماني (١٤١/١)، ونصب الراية (٦٠/٢)، والدرية لابن حجر (١٧٤/١).

(٤) الدَّارَقُطْنِي في سننه (١٥٣/١ رقم ١١). ورواه ابن ماجه (٣٨٥/١ رقم ١٢٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٢/١ رقم ٦٥٢)، وغيرهم.

وأكثر المُحدِّثين على ضعفه، بل حكى النَّووي اتّفاقهم على تضعيفه، وذلك لعلّتين: الأولى: أنّه من رواية إسماعيل بن عيَّاش عن ابن جُريج، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة. الثانية: أنّ المحفوظ عن أصحاب ابن جريج إرسال هذا الحديث، وإسماعيل وصله إلى عائشة رضي الله عنها. وممّن جاء عنه تضعيف الحديث من العلماء: ابن أبي حاتم، والإمام أحمد، والدارقطني، والبيهقي، والنَّووي، وابن الملقّن، والألباني، وغيرهم.

وقد صححه الزيلعي في نصب الراية (٣٩/١) فقال: «فحديث عائشة صحيح ... =

وقال إمام الحرمين في النهاية^(١) والغزالي في البسيط^(٢): إنَّ هذا الحديث مروى في الكتب الصَّحاح.

وهو وهمٌ منهما، ولا معرفة لهما بالحديث؛ لأنَّهما ليسا من أهل هذا الشَّأن^(٣).

ولما طعن عمر رضي الله عنه استخلف عبد الرَّحْمَن بن عوف في صلاته^(٤). ذكره ابن قدامة في المغني^(٥).

وقال شمس الأئمة السَّرْحُسي: كان استخلافه قبل الافتتاح، فإنَّه رُوي أنَّه قال: «آه، قتلني الكلب، من يُصَلِّي بالنَّاس»، ثم قال: «تقدَّم يا عبد الرَّحْمَن»، وهذا كلام يمنع البناء^(٦). ذكره جواباً عن تمسُّك أبي يوسف باستخلاف عمر.

وفي المفيد والمزيد: جواز الاستخلاف مأخوذ من الإمامة الكبرى. فيجوز استخلاف الإمام، كخلافه عمر باستخلاف أبي بكر الصَّديق رضي الله عنه^(٧).

= وإسماعيل بن عياش، فقد وثَّقه ابن معين، وزاد في الإسناد عن عائشة، والزيادة من الثَّقة مقبولة، والمرسل عند أصحابنا حُجَّة، والله أعلم. انظر: سنن الدارقطني (١/١٥٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/١٤٢)، ونصب الرَّاية (١/٣٩)، والتَّلخيص الحبير لابن حجر (١/٦٥٤)، والبدر المنير لابن الملقن (٤/١٠٠)، والمجموع للنَّووي (٤/٧)، وضعيف الجامع للألباني (١/٧٨٣).

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢/١٩٦)، قال: «توجيه القديم: الحديث المدوَّن في الصَّحاح، وهو ما رواه ابن أبي مُليكة».

(٢) البسيط للغزالي (ص ٢٢٤)، قال: «وإنَّما لم يعمل به الشَّافعي لكونه مرسلاً، وإلا فيشتمل عليه كلُّ الصَّحاح».

(٣) انظر: التَّلخيص الحبير لابن حجر (١/٦٥٥).

(٤) رواه البخاري (٣٧٠٠). (٥) المغني (٢/٥٠٧).

(٦) ذكرها السَّرْحُسي في المبسوط (١/١٩٦)، وروى ابن حبان في صحيحه (٦٩١٧)، وابن أبي شيبه في مصنفه (٧/٤٣٥ رقم ٣٧٠٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/١١٣ رقم ٥٠٣٨)، من رواية عمرو بن ميمون، وفيه: «فسمعتَه يقول: قتلني الكلب أو أكلني الكلب... وأخذ عمر بيد عبد الرَّحْمَن بن عوف فقَدَّمه». وصحَّحه الأرناؤوط، والألباني في التَّعليقات الحسان (١٠/٥٣).

(٧) روى قصة استخلاف الصَّديق لعمر رضي الله عنه: البخاري (٧٢١٨)، ورواها مسلم (١٨٢٣)، من حديث ابن عمر.

واستخلاف القوم كخلافة أبي بكر الصِّديق^(١).

فإذا لم تفسد صلاة من سبقه [أ٧١/٢أ] الحدث مع انتقاض طهارته^(٢)، فصلاة القوم أولى، فمست الضَّرورة إلى الاستخلاف؛ لحاجة نفسه، وحاجة القوم.

فإن قيل: روى الأثرم بإسناده عن عليٍّ عليه السلام: عن النبي ﷺ: أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا يُصَلِّي بِهِمْ، فَانصَرَفَ، ثُمَّ أَتَى وَرَأْسَهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَقَالَ: «إِنِّي قَمْتُ بِكُمْ، ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنِّي كُنْتُ جُنْبًا، وَلَمْ أَغْتَسِلْ، فَانصَرَفْتُ وَاغْتَسَلْتُ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْكُمْ مِثْلَ الَّذِي أَصَابَنِي، فَلْيَنْصَرَفْ وَلْيَغْتَسِلْ وَلْيَسْتَقْبَلْ صَلَاتَهُ»^(٣).

قيل له: هذا مذهبنَا؛ فَإِنَّهُ أَمَرَ بِالِاسْتِقْبَالِ، فَدَلَّ أَنَّ شُرُوعَهُ فِيهَا لَمْ يَصَحَّ، وَنَحْنُ إِنَّمَا قَلْنَا بِالِاسْتِخْلَافِ وَالْبِنَاءِ فِي الْحَدِيثِ الطَّارِئِ السَّابِقِ دُونَ الْعَمْدِ، وَالْمَقَارِنِ، وَالْجَنَابَةِ^(٤).

فإن قيل: روى مالك في الموطأ أَنَّهُ ﷺ: صَلَّى بِأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنْبٌ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كَمَا أَنْتُمْ»، وَمَضَى وَرَجَعَ وَرَأْسَهُ يَقْطُرُ مَاءً^(٥)، وَلَمْ يَسْتَخْلَفْ. فَدَلَّ أَنَّ [ب١٨٧/٢ب] تَقَدُّمَ الْجَنَابَةِ لَمْ يَمْنَعِ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «كَمَا أَنْتُمْ».

قلنا: الصَّحِيحُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ خِلَافَ هَذَا،

(١) روى قصة خلافة الصِّديق بطولها: البخاري (٣٦٦٨).

(٢) في (ب): «انتقاض الصَّلَاةِ الطَّهَارَةِ».

(٣) لم أجده في المطبوع من سنن الأثرم. والحديث رواه بنحوه الإمام أحمد (٦٦٨)، والبرزاري في مسنده (١٠٥/٣)، رقم (٨٩٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٧٢/٦) رقم (٦٣٩٠). وقال ابن الملقن في البدر المنير (٤٣٧/٤): «وفي إسناده عبد الله بن لهيعة وحالته مشهورة».

(٤) في (ب): «وللجنابة».

(٥) الموطأ (٤٨/١) رقم (١٠٠). ورواه أبو داود في سننه بنحوه، كتاب الطهارة، باب في الجنب يصلي بالقوم، (١١٠/١) رقم (٢٣٣)، ط. دار الفكر، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٨٧/٢): «رواه مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار مرسلاً». والحديث صحَّحه الألباني بمجموع طرقه في صحيح أبي داود (٤٢٤/١).

فإنهما رويَا بإسنادهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال ^(١): «أُقيمت الصَّلَاة وعُدِّلت الصُّفوف قيامًا، فخرج إلينا رسول الله ﷺ، فلمَّا قام في مُصلَّاه ذكر أنه جُنُب، فقال لنا: «مَكَانُكُمْ»، ثم رجع فاغتسل ورأسه يقطر، فكَبَّر وصلَّينا معه ^(٢). قد ذكر أنه قام في مُصلَّاه، ولم يشرع في الصَّلَاة، وقد تكَلَّم ثم جاء وكَبَّر للشُّروع في الصَّلَاة. ومعنى قوله: «كما أنتم»، أي لا تتفرَّقوا حتَّى أجيء، ولهذا استقبل، وأمرهم بالاستقبال.

ويدلُّ عليه: ما رواه أبو داود أنه ﷺ قام في مُصلَّاه، فانتظرنا أن يُكَبِّر، فانصرف ثم قال: «كما أنتم» ^(٣).

فمن المحال أن يُصلُّوا بصلَاة رسول الله ﷺ قبل شروعه ﷺ [في الصلاة، فعلم أنه قال لهم: «كما أنتم» حتَّى لا يتفرَّقوا ولا يصلُّوا قبل مجيئه عليه الصلاة والسلام] ^(٤)، ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يكونوا شرعوا في الصَّلَاة قبل شروعه ﷺ.

وقال مالك: صحَّة الصَّلَاة بإحرام مُتأخِّر مخصوص به ﷺ ^(٥).

فإن قيل: روى عليُّ بن طَلْق عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا فسَا أحدكم في صلاته فليَنصرف، وليَتوضَّأ، وليعد صلاته»، قال الترمذي: حديث حسن ^(٦).

(١) في النُّسخ (أنَّه ﷺ قال)، والصَّحيح أنَّه من كلام أبي هريرة كما هو ظاهر.

(٢) البخاري (٢٧١)، ومسلم (٤٢٢).

(٣) أبو داود (٢٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه الإمام أحمد في المسند، (١٢/٤٨٥ رقم ٧٥١٥). وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود (١/٤٢٦)، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند وقال: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(٤) ما بين [ساقط من (أ)، (ب)].

(٥) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباقي (٩٩/١، ط. السعادة).

(٦) الترمذي (٤٦٨/٣ رقم ١١٦٤). ورواه أبو داود (١٠٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/٦ رقم ٢٢٣٧). واختلف في الحكم عليه: فقد أعلَّه ابن القَطَّان بأنَّ أحد رجال سنده وهو مسلم بن سلام الحنفي لا يُعرف. وحسَّنه الترمذي كما سبق، وصحَّحه ابن السَّكَن وقال: رُوي من وجوه. انظر: نصب الراية (٦٢/٢)، والتلخيص الحبير (١/٦٥٣)، وخلاصة البدر المنير (١/١٤٩)، وضعيف الجامع (٦٠٧)، ومشكاة =

قيل له: هذا محمول على العمد، أو على الأفضليّة، توفيقاً بين الأحاديث.

ولو علم بحدّث نفسه في الصَّلَاة أو عَلِمَهُ المأمومون استأنفوا صلاتهم^(١)، [٢١/٧١ب] وبه قال أحمد^(٢).

وقال الشافعي: يبنون على صَلَاتِهِمْ، سواء عَلِمَهُ الإمام أو عَلِمَهُ المأمومون، في الصَّلَاة أو بعدها^(٣).

ومعنى الرَّعَاف: السَّبْق، تقول العرب: فَرَسٌ رَاعِفٌ، إذا كان يتقدّم الخيلَ، ورَعَفَ فلانٌ الخيلَ، أي: تقدّمها.

ولما كان الدَّم يسبق الأنف سُمِّي رُعَافًا. وهو بفتح العين في الماضي، وفتحها وضمّها في المستقبل، وضمّها فيهما شاذٌّ، ويقال: رماح رَوَاعِفٍ، إمّا لتقدّمها في الطّعن، أو لما يقطر منها من الدَّم، والرَّاعِفُ طرف الأَرْنَبَةِ، وأنْفُ الخيل^(٤).

وفي مختصر البحر المحيط: لو سبقه الحدث في صلاة الجنازة ينبغي له أن يبنّي، وفي الاستخلاف خلاف^(٥).

أخذ نعله ليتوضأ أو شيئاً آخر فسدت.

قال إمام الحرمين في النّهاية: لو استخلف الإمام لا يلزمهم متابعتة، بل

= المصايح (١/٢٢٠ رقم ١٠٠٦).

(١) انظر: الهداية (١/٩٩)، وتبيين الحقائق (١/١٤٤)، والبحر الرائق (١/٣٨٨)، واللباب في شرح الكتاب (١/٨٣)، وحاشية ابن عابدين (٢/٣٤٠).

(٢) انظر: المغني (٢/٥٠٥)، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١/٥٦٨، ط. الرسالة)، وكشاف القناع للبهوتي (١/٥٧٢، ط. دار عالم الكتب)، وأورد ابن قدامة عن الإمام أحمد رواية أخرى: أن المأمومين يبنون على صلاتهم.

(٣) انظر: الأم للشافعي (١/١٩٤)، والمجموع (٤/١١٠)، وروضة الطالبين للنووي (١/٣٥١)، ومغني المحتاج للشربيني (١/٤٨٤).

(٤) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/٢١٠)، والصحاح للجوهري (٤/١٣٦٦)، ولسان العرب (٩/١٢٣).

(٥) قنية المنية (٥٣).

هم بالخيار، إن شأؤوا انفردوا وإن شأؤوا تابعوه، ولو اقتدى به بعضهم وفارقه البعض جاز، ولو قطع القوم القدوة وانفردوا من غير عذر جاز في سائر الصَّلوات على أحد القولين.

قال: والذي نراه القطع بأنَّ هذا لا يجوز في الجمعة؛ لأنَّ الجماعة شرط فيها. [ب١٨٨/٢] قال: ولو استخلف في الركعة الثانية مسبوقاً لم يُدرك الأولى يصحُّ في أحد القولين^(١)، ثم يجلس ومعه القوم ثم يومئ إيماءً فيتحلَّلون عن جمعهم^(٢)، ويقوم الخليفة إلى ما عليه، ولا يكون مدرِّكاً للجمعة بلا خلاف.

ولو دخل مسبوق في صلاة هذا المسبوق - إذا قلنا يصحُّ الاستخلاف منه - يكون مدرِّكاً للجمعة، ولو في ركوع هذه الركعة، وإن كان الذي اقتدى به ليس مدرِّكاً للجمعة؛ لأنَّه قائم مقام الأوَّل^(٣).

وقال ابن حزم الظاهريُّ: العجب كُلُّ العجب ممَّن يبطل صلاة من صلَّى وهو جنب ناسياً، ويجيز صلاة من ائتمَّ به، وهو لا صلاة له^(٤). وهو يُشنع بذلك على الشافعي.

قلت: انظر إلى هذا المعتوه، فإنَّه قد ذكر في كتابه المحلَّى بعد هذا في المسألة الثانية: أنَّ من صلَّى خلف صبيٍّ فظنَّه بالغاً أنَّ صلاة المؤتَّم به تامة، كمن صلَّى خلف جنب أو كافر لا يعلم بهما، قال: ولا فرق^(٥).

ويقال لهذا الأسقع الرقيق: هل للكافر صلاة؟ وقد حكمت بصحة صلاة المقتدي به! وهذا لا يقوله من له ذهن، ويعقل.

وإنما أطلقت فيه هذه الكلمات لسَلِّ لسانه - شَلَّتْ لسانه - على سادات العلماء، كالإمام أبي حنيفة، ومالك، والشافعي رحمة الله عليهم، وغيرهم ممَّن هو أكبر منه وأعظم قدراً في العلم والفقه والدين، لا، بل تلامذة تلامذتهم [أ١٧٢/٢] أجلُّ قدراً منه.

(١) في (ب): «الوجهين القولين»، والمثبت هو الموافق لما في نهاية المطلب.

(٢) في (ب): «جميعهم».

(٣) نهاية المطلب (٢/٥٠٨).

(٤) المحلى (٤/٢١٧).

(٥) المحلى (٤/٢١٩).

والعجب من المغاربة المالكيّة كيف يضيعون الوقت والورق في كتابة كتب هذا السّففيه مع ما يحطّ على إمامهم ويردّ عليه ويُزيّف قوله ويرميه بالبُطلان والفساد، ثم إنّه لا يعمل أحد بقوله ولا يقتدي بفعله، وإنّما ينبج مع نفسه، وهل يضرّ السّحابَ نباحُ الكلاب؟

قال ابن حزم المذكور: إذا أحدث الإمام فاستخلف فحسن، فإن لم يفعل فليقدّموا أحدهم أو يتقدّم أحدهم^(١).
قلت: وهذا كلّ مذهبنا.

قال: وقال أبو حنيفة: إن أحدث وهو ساجد، فرفع رأسه ولم يكبر واستخلف جاز، وصلاتهم تامّة، ولو كبر ثم استخلف بطلت صلاتهم، ولو خرج من المسجد قبل الاستخلاف بطلت صلاة الجميع.

ثم قال: وهذه الأقوال في غاية الفساد والتّخليط، وليس عليها من بهجة الحقّ أثر. قال: وليت شعري إذا أحدث ساجداً ولم يُكبر أفي صلاة هو أم في غيرها؟ وهل إمامته لهم باقية أم لا؟ لا بُدّ من أحد الوجهين:

فإن قالوا: هو في صلاة وإمامته باقية، جعلوه مصلّياً وإماماً لهم بلا وضوء. [ب/١٨٨/٢] وهذا أيضاً خلاف أصلهم الآخر الفاسد في بطلان صلاة من اتّم بإمام هو على غير طهارة ناسياً أو ذاكراً^(٢).

قلت: قد هذى في هذا الفصل هذيانا كثيراً زائداً على قدره الحقير بلا فهم ولا إدراك، وليس عنده إلا مجرد الرواية دون الدّراية، ولغا الشيخ المُسنّ وهو فلان بن فلان، قال ابن دحية: كل ذلك وساوس وهذيان.

وجوابه أنّا نقول: هو في هذه الحالة في حرمة الصّلاة وليس مصلّياً، وإمامته باقية لم تبطل؛ إذ هو معذور؛ لسبق الحدث من غير تعمّد، ولا يلزم من ذلك أن نجعله مصلّياً في هذه الحالة، حتى لو أتى بشيء من أفعال الصّلاة تفسد صلاته وصلاة القوم؛ لأنّه مُحدث، وصلاة القوم مبنية على صلاته، والبناء على الفاسد باطل، وهذا يفهمه من له أدنى فهم.

(١) المحلي (٤/٢٢٠).

(٢) المحلي (٤/٢٢١).

وفي المحيط: قال مُحَمَّد: قد يكون الرجل في الصَّلَاة ولا يكون مُصَلِّيًا، كالمُحَدِّث يذهب ليتوضأ فهو في الصَّلَاة وليس بمصلٍّ، وكذا النَّائم في الصَّلَاة هو في الصَّلَاة وليس بمصلٍّ^(١).

وقوله^(٢): «وإذا كَبَّرَ في سجوده ثُمَّ استخلف بطلت صلاتهم». لا رواية لهذه المسألة عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما الرواية فيها عن أبي يوسف: إذا كَبَّرَ يريد به الانصراف لا تفسد صلاته [أ٢١/٧٢ب] وإن كَبَّرَ عند رفع رأسه يريد به إتمام سجوده تفسد صلاته.

ووجهه: أنه إذا أراد بتكبيره إتمام سجوده فقد أدى شيئاً من أفعال الصَّلَاة بالحدث، فتفسد صلاته، كما لو صَلَّى مُحَدِّثًا، بخلاف ما إذا لم يَكْبُرَ ورفض الرُّكُوع حيث لم يأتِ بشيء من أفعال الصَّلَاة بالحدث، بل اشتغل بالاستخلاف.

وكذا إذا خرج من المسجد من غير استخلاف منه ومن القوم، ولم يتقدَّم أحد للإمامة؛ لأن القوم بقُوا بلا إمام حقيقة وحكمًا، وخلا مكان إمامهم في المسجد، فبطلت صلاتهم؛ لاستحالة البناء على المعدوم. وما دام في المسجد فهو في مكان الاستخلاف؛ إذ بقاع المسجد كلها كبقرة واحدة؛ لحرمة المسجد واتِّحاده.

وأما من اقتدى بإمام لم يَشْرع في الصَّلَاة البتَّة فقد تقدَّم بطلان ذلك وصحَّة أصلنا، وتناقض كلامه وبطلانه فلا نُعيد.

قال^[٣]: ثُمَّ نقول لهم: إذ هو في صلاة وهو باق على إمامته فما ذنبه إذا كَبَّرَ تبطل صلاته وصلاتهم، هذه عداوة منكم لذكر الله تعالى، وأُخِيَّةٌ قولكم: من عطس في صلاته فقال بلسانه: الحمد لله رَبِّ العالمين، فقد بطلت صلاته. ولو قعد فيها مقدار التَّشَهُّد، ثُمَّ قَذَفَ مُحَصَّنَةً أو ضرط عامدًا لم تبطل صلاته^(٤).

(٢) أي قول ابن حزم السابق.

(٤) المحلى (٤/٢٢١).

(١) المحيط الرضوي (١/٥٤ب).

[٣] أي ابن حزم.

قلتُ: هذا شغل السَّاسة والحماري وليس ذلك من حلية العلماء[ب٢/١٨٩] وسمتهم، عافانا الله تعالى من الاختلال وفساد الدِّماغ.

وذكر في المحيط: أنَّه لو حمد السَّامع قبل أن يحمد العاطس لا تفسد صلاته، وكذا بعده^(١). وفي الذَّخيرة: لو عطس فقال لنفسه يرحمك الله لا تفسد صلاته^(٢).

وذكر في الذخيرة في رواية بعيدة عن أبي حنيفة: أنَّه يحمد في نفسه، فإن خالف تفسد صلاته؛ لأنَّه أخرج البناء مخرج جواب العاطس، والمذهب الأوَّل^(٣).

ولو كان من أهل الدِّين والورع لذكر الصَّحيح من المذهب، وترك التشيع والافتخار بالجهالة والسَّفاهة والخوض فيما لا يجد به نفعاً.

وأما ذكره قذف المحصنة، فالمنقول عنه أنَّه إذا تمَّت صلاته يخرج منها بالسَّلام، وهو واجب، وبالفعل الذي لا يجامع الصَّلَاة، لتعذُّر بقائه فيها، للتَّنافي، وهو آثم به، لكن لا تفسد صلاته؛ لأنَّه لم يبق عليه شيء من أركان الصَّلَاة^(٤).

وقد سبقه إلى هذا القول جماعة من السَّلف^(٥).

ولم ينقل عنه قذف المُحَصَّنَة، ولازم [أ١٧٣/٢أ] المذهب ليس مذهباً للإنسان، وهذا جَهْلٌ منه بأصول الفقه، وعلم الخلاف. وذكر الشيخ عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام^(٦) في القواعد: أنَّ لازم المذهب ليس

(١) المحيط الرضوي (١/٥٧ب). (٢) الذخيرة البرهانية (٥١).

(٣) الذخيرة البرهانية (٥١).

(٤) انظر: المبسوط للشيباني (١/١٧٥)، والبحر الرائق (١/٣١١)، وحاشية ابن عابدين (٢/١٣٧).

(٥) حكى ذلك عن: عطاء والحسن البصري والأوزاعي، انظر: المجموع (٣/٣٢٠)، وإعلاء السنن (٣/١٤٨).

(٦) هو: عبد العزيز بن عبد السَّلام بن أبي القاسم السُّلَمي، الإمام العلامة، سلطان العلماء، شيخ الشافعية، كان أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، قوياً في الحق، له مصنفات عظيمة منها: القواعد الكبرى، والقواعد الصغرى، وغيرهما، توفي سنة =

بمذهب^(١). فكيف يعزوه إليه.

وفي الملتقطات^(٢): مصلِّ أحدث فذهب ليتوضاً فسبح قبل أن يتوضاً: لا تفسد صلاته، وإن قرأ القرآن تفسد؛ لأنَّ في الثاني أدَّى ركنًا مع الحدث^(٣).

قوله: (والاستِثْنَاؤُ أَفْضَلُ)^(٤)؛ لأنَّه قد ورد الأمر به في بعض الأحاديث^(٥).

ولأنَّ البناء رُخصة.

ولأنَّ الاستِثْنَاؤَ لا خلاف في جوازه، فكان أولى.

(وَقِيلَ: إِنَّ الْمُنْفَرِدَ يَسْتَقْبِلُ، وَالْإِمَامَ وَالْمُقْتَدِي يَبْنِيَانِ؛ لِصِيَانَةِ الْجَمَاعَةِ)^(٦).

قوله: (وَالْمُنْفَرِدُ إِنْ شَاءَ أَتَمَّ فِي مَنْزِلِهِ)^(٧)، ولا يرتكب المشي من غير حاجة.

(وإِنْ شَاءَ عَادَ إِلَى مَكَانِهِ)^(٨)، حتَّى لا يؤدِّيها في مكانين.

(وَالْمُقْتَدِي يَعُودُ إِلَى مَكَانِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ قَدْ فَرَعَ، أَوْ لَا يَكُونَ

= ٦٦٠هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٠٩/٨)، وطبقات الشافعيين (ص ٨٧٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١١١/٢).

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعزُّ بن عبد السلام (٢٠٣/١).

(٢) هو كتاب الملتقطات في المسائل الواقعة ويسمى كذلك الوقعات لأبي المعالي مسعود بن شجاع بن مُحمَّد الأموي الحنفي، المتوفى سنة ٥٩٩هـ. وهو مختصر جامع لمسائل متفرقة في الكتب، توجد نسخة منه في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم: (و ٧٨٤٨)، ولم أقف عليه. انظر: كشف الظنون (١٨١٤/٢)، وهدية العارفين (٢/ ٤٢٩)، ومعجم المؤلفين (٢٢٧/١٢).

(٣) نقله في الذخيرة البرهانية (ل ٨٦) عن الفتاوى لأبي الليث.

(٤) الهداية (١٠٠/١)، وبعده «تحرُّراً عن شبهة الخلاف».

(٥) مثل حديث علي بن أبي طالب، وحديث علي بن طلق رضي الله عنه، وقد سبق تخريجهما.

(٦) الهداية (١٠٠/١) وفيها: «صيانة لفضيلة الجماعة».

(٧) الهداية (١٠٠/١). (٨) المرجع السابق.

بَيْنَهُمَا حَائِلٌ^(١).

وقال المرغيناني: المقتدي يعود لا محالة إذا لم يفرغ إمامه^(٢).

وقال الإسيبجي: يعود إلى موضع يجوز له الاقتداء بإمامه^(٣).

وقال في المفيد: وكذا إذا لم يعلم بفراغ إمامه، وإن فرغ يتخير بين العود والإتمام في مسجد آخر^(٤). وفي الإسيبجي: في الموضع الذي يقضي ويتمُّ صلاته^(٥). وفي المفيد: في الموضع الذي يتوضَّأ، والإمام بعد الاستخلاف كالمقتدي. قال المرغيناني: والمنفرد يتخير بين الرجوع وبين الإتمام في بيته^(٦).

وفي الحواشي: المقتدي يعود لا محالة، إلا أن يكون إمامه قد فرغ، أو لا يكون بينهما حائل، فلا يحتاج إلى العود، كما لو كان في الصَّفِّ [٢أ]/ [٧٣ب] [١٨٩/٢ب] الأوَّل في الجَبَانَةِ أو الخيام فتوضَّأ في آخر الصُّفوف فاقتدى بإمامه منه^(٧).

واختلفوا في الأفضل للمنفرد والمقتدي بعد فراغ إمامه: قال خَوَاهِر زَادَهُ: أنَّ العود إلى المسجد أفضل، وهو اختيار الكَرُخِيِّ، والفضل^(٨)، ولا تفسد في ظاهر الرواية بالعود. وقيل: في بيته أفضل.

ثم لو حمل الإناء بعد الوضوء إلى مَوْضِعِ صلاته بيدٍ واحدةٍ جاز له البناء، ولو حمّله مع نفسه ليتوضَّأ به لا يبي، ذكر ذلك المرغيناني^(٩).

وقال في المفيد: كلُّ مَوْضِعٍ لا يجوز له البناء لا يجوز له الاستخلاف.

(١) الهداية (١٠٠/١).

(٢) الفتاوى الظَّهيريَّة (٢٨/١ب).

(٣) شرح الإسيبجي (٥٥/١ب).

(٤) نقله عنه في البناية (٤٤٥/٢).

(٥) شرح الإسيبجي (٥٥/١ب).

(٦) الفتاوى الظَّهيريَّة (٢٩/١أ).

(٧) حواشي على الهداية للخبَّازي (مخطوط) (٣٠أ).

(٨) لم يتبين لي من هو؛ إذ يوجد أحد عشر عالمًا اسم كلِّ واحد منهم (الفضل) كما هو

في الجواهر المضيَّة (١/٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧)، وهو في تبين الحقائق «الفضلي» (١/

١٤٥)، ولعلَّه يقصد به مُحَمَّد بن الفضل أبو بكر الفضلي.

(٩) الفتاوى الظَّهيريَّة (٢٩/١أ).

وقال النَّوَاوي في شرح المَهْذَّب: إِنَّ أَحَدَثَ بِاخْتِيَارِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِالْإِجْمَاعِ، سِوَاءَ كَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَعَلِمَ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ أَمْ لَا، وَفِي السَّبْقِ تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ بِلَا خِلَافٍ، وَإِذَا تَوَضَّأَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَكَانِهِ، إِنْ قَدَّرَ فِي أَقْرَبِ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا لَمْ يَسْتَخْلَفْ، أَوْ مَأْمُومًا يَقْصِدُ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ.

قال: ولو أخرج بَقِيَّةَ الْحَدَثِ عَمْدًا لَمْ يَمْنَعِ الْبِنَاءُ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَنْصُوصِ فِي الْقَدِيمِ. وقال إمام الحرمين والغزالي: يَمْنَعُ.

وعِلَّةُ الْأَوَّلِ: أَنَّ طَهَارَتَهُ قَدْ بَطَلَتْ، فَلَا أَثَرَ لِلْحَدَثِ بَعْدَهُ، وَلِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِ بَقِيَّةِ الْحَدَثِ؛ لثَلَا يَسْبِقُهُ مَرَّةً أُخْرَى^(١).

قلنا: هَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِخْرَاجِ الْكُلِّ لَا تُبَيِّحُ التَّعَمُّدَ بِهِ، حَتَّى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِهِ، فإِخْرَاجُ الْبَقِيَّةِ عَمْدًا أَوْلى بِالْبَطْلَانِ؛ لِقِلَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى إِخْرَاجِهَا؛ إِذْ قَدْ خَفَّ بِمَا خَرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَطَهَارَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ بَطَلَتْ بِالسَّبْقِ، لَكِنْ هُوَ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا تَبْطُلُ بِالْمُنَافِي.

قوله: (وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ اسْتَقْبَلَ صَلَاتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ يُصَلِّي مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا الْاسْتِقْبَالُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ مُحَمَّدٍ لَوْجُودِ الْأَنْصِرَافِ بِغَيْرِ عُذْرٍ)^(٢). ومثله في الذَّخِيرَةِ، وَعِلَلٌ بِانْحِرَافِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ^(٣).

وقال في الجامع الصغير لقاضي خان: وَرُوي عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَمْشِي فِي الْمَسْجِدِ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ بِأَنْ كَانَ بَابَ الْمَسْجِدِ عَلَى حَائِطِ الْقِبْلَةِ، فَأَمَّا إِذَا أَعْرَضَ عَنِ الْقِبْلَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ؛ إِذْ هُوَ انْحِرَافٌ عَنِ الْقِبْلَةِ بِغَيْرِ عُذْرٍ. وفي ظاهر الرواية لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَمَا إِذَا مَشَى فِي الْمَسْجِدِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ^(٤).

(١) المجموع (٦/٤ - ٧).

(٢) الهداية (١٠١/١)، وليس فيه: «من صلاته».

(٣) الذَّخِيرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ (٨٦).

(٤) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (٢٣٣/١).

وإطلاق صاحب الكتاب^(١) يُحمل على هذا.

وجه الاستحسان: أنه قصد به إصلاح صلاته، ولهذا لو تحقق ما ظنَّه بنى على صلاته فألحق بحقيقة الإصلاح ما لم يخرج من المسجد، كما أُلحقنا التأويل الفاسد بالصحيح في حق البُعَاة، حتى لا يلزمهم بعد التوبة ضمان ما أتلّفوه من الأنفس والأموال، كأهل العدل، وإنما افترقوا [ب/٢/١٩٠] في الإمام. وكذا يجوز الرّمي إلى الكفّار وإن تترسّوا بالمسلمين، بقصد رمي الكفّار دون المسلمين.

(وإن استخلف فسدت؛ لأنه عمل كثير من غير عذر)^(٢). ومثله في قاضي خان^(٣).

وفي جوامع الفقه: «قيل هذا قولهما، أما عند أبي حنيفة رحمهما فلا تفسد، وهو اختيار أبي نصر مُحمّد بن سلام»^(٤).

وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر: إن كان الخليفة لم يأت بالركوع جازت صلاتهم، وإن أتى به فسدت، قال: وفي رواية ابن سَمَاعَةَ عن مُحمّد إن قام الخليفة مقام الأول فسدت صلاتهم، وإن لم يأت بركن، وإن لم يقيم جازت صلاتهم، وبه أفتى بعضهم. ذكره في الذّخيرة^(٥).

(وهذا بخلاف [١٧٤/٢أ] ما إذا^(٦) ظنَّ أنه افتتحها على غير وضوء^(٧)).

ولم يمسح برأسه، أو كان متيمّمًا، فرأى سرابًا ظنَّه ماءً، أو صلّى الظهر فظنَّ فيه أنه لم يصلّ الفجر فانصرف ثم علم أنه قد صلّاه، أو ظنَّ الماسح في صلاته أنه قد انقضت مدّة مسحته ثم علم أنها لم تنقض، أو ظنَّ أنه ماسح انقضى وقته، ثم علم أنه لم يمسح بل غسل رجله، أو رأى حُمْرَةً

(١) أي صاحب الهداية.

(٢) الهداية (١٠١/١)، وفيه: «وإن كان استخلف».

(٣) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/٢٣٤).

(٤) جوامع الفقه (١٦ب).

(٥) الذّخيرة البرهانية (٨٦)، وانظر: فتح القدير (١/٣٩٤).

(٦) الهداية (١٠١/١).

(٧) «إذا» ساقطة من (ب).

في ثوبه ظَنُّهَا دَمًا، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ دَمٍ أَوْ صَلَّى الْعِشَاءَ فَظَنَّ بَعْدَ رَكَعَتَيْنِ أَنَّهَا تَرْوِيحَةٌ فَسَلَّمَ، أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا الْجُمُعَةُ فَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبَلُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ اسْتِخْلَافٌ أَوْ لَا، خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ انْصَرَفَ عَلَى قَصْدِ الرَّفْضِ حَتَّى لَوْ تَحَقَّقَ مَا تَخَايَلُ لَهُ يَسْتَقْبَلُ، وَهَذَا هُوَ الْحَرْفُ وَالْمَدْرَكُ فِيهَا.

وَكَذَا سَلَامُهُ عَمْدًا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ فَظَنَّ أَنَّهَا رَابِعَةٌ، فَإِنَّهُ يَبْنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَامِدًا فِي سَلَامِهِ.

وَذَكَرَ فِي الْجَوَامِعِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: «أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ فَانْصَرَفَ، ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ: يَبْنِي»^(١).

وَنَظِيرُ هَذَا الْخِلَافُ إِذَا تَرَكَ التَّحَرِّيَّ وَأَصَابَ الْقِبْلَةَ: لَا يُجْزِئُهُ عِنْدَهُمَا، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ.

وَفِي الصَّحَرَاءِ يُعْتَبَرُ مَوْضِعُ الصُّفُوفِ، وَيُعْطَى حَكْمُ الْمَسْجِدِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ أَمَامَهُ فَالْحَدُّ الشُّتْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَقْدَارُ الصُّفُوفِ خَلْفَهُ، وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ مِثْلَ مَا لَوْ تَأَخَّرَ جَاوَزَ الصُّفُوفِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ.

وَفِي الْمَبْسُوطِ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ مَوْضِعَ سَجُودِهِ لَا يَبْنِي بِخُرُوجِهِ^(٢). وَذَكَرَ فِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ: أَنَّ الْبَيْتَ وَالْدَّارَ وَالْجَبَانَةَ وَمُصَلَّى الْجَنَازَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ فِي هَذَا الْحَكْمِ، قَالَ: كَذَا رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ بِخِلَافِ الصَّحَرَاءِ^(٣).

وَفِي الْمَحِيطِ: لَوْ صَلَّوْا فِي الْبَيْتِ فَالْخُرُوجُ [ب/٢/١٩٠ب] مِنَ الْبَيْتِ كَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ^(٤). وَلَمْ يَحِكْ خِلَافًا. وَفِي الْعُيُونِ: «إِنْ خَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَبْنِي، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَنَى»^(٥).

(١) جوامع الفقه (١٧/١)، وانظر: الذخيرة البرهانية (٨٦/١).

(٢) المبسوط (٢٣٩/١).

(٣) جوامع الفقه (١٧/١)، وانظر: فتح القدير (٣٩٣/١).

(٤) المحيط الرضوي (١/٥٥ب).

(٥) عيون المسائل في فروع الحنفية لأبي الليث السمرقندي (ص ٢٧).

والمرأة إن نزلت عن مُصلاها فسدت؛ لأنَّه بمنزلة المسجد في حقِّ الرجل.

(وإنَّ صَلَّى وَحْدَهُ فَمَوْضِعُ سُجُودِهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ)^(١). ومثله في قاضي خان^(٢).

وفي المحيط: «رجل صَلَّى في الصَّحراء فتأخَّر عن مَوْضِع قِيَامِهِ لا تفسد صلاته، حتى يتأخَّر مقدار^(٣) مَوْضِع سجوده من خلفه أو قدَّامه أو عن يمينه أو عن يساره»^(٤)، وكذا في الذَّخيرة^(٥).

وفي الملتقطات: مقدار ما يمنع صحَّة الاقتداء في الصَّحراء مقدار صفِّ عند أبي القاسم، [٧٤/٢١ب] وعند آخرين مقدار صَفِّين، وبه يُفتى. بخلاف مصلَّى العيد حيث لا يمنع؛ لأنَّه كالمسجد في هذا الحكم، وإنَّ فارقه في سائر الأحكام.

والصَّحراء: البرية الواسعة، وهي اسمٌ ممنوع من الصَّرف للتَّأنيث، بالألف الممدودة. وبمعناها الفَيْحَاء^(٦): البرية الواسعة، ويقال: دار فَيْحَاء، إذا كانت واسعة، وبحر أَفْيَحْ، أي واسع. ذكر ذلك في الصَّحاح^(٧).

قوله: (فَإِنْ جَنَّ أَوْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ يَنْدُرُ وَجُودُ هَذِهِ الْعَوَارِضِ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ)^(٨).

والبُلُوى النَّادِرَةُ لا يُحتاج فيها إلى شَرْع الرُّخْصَةِ، وقد تقدَّمت هذه المسائل في أوَّل هذا الباب، وكذا الفَهْقَهَةُ؛ لأنَّها في معنى الكلام بل أقوى، فكانت قاطعةً للتَّحريم فلا يجوز البناء.

و«جَنَّ الرَّجُلُ» على ما لم يُسمَّ فاعله، ولا تَقُلْ: «جَنَّهُ اللهُ»، بل أَجَنَّهُ اللهُ

(١) الهداية (١٠١/١) ولفظه: «وإن كان منفردًا فموضع...».

(٢) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (٢٣٤/١).

(٣) «مقدار» ليس في (أ، ب)، ومكانها في المحيط: «عن».

(٤) المحيط الرُّضَوِيُّ (٥٥/١). (٥) الذَّخيرة البرهانية (٨٦).

(٦) في (أ، ب): «الصَّحراء!». (٧) الصَّحاح (٣٩٣/١) و(٧٠٨/٢).

(٨) الهداية (١٠١/١).

فهو مَجْنُونٌ، على غير قياس، وقياسه مُجَنٌّ، وكذا أَخْرَزَهُ فهو مَحْزُونٌ، وَأَحَبَّهُ فهو مَحْبُوبٌ، في ثلاثة أفعال^(١). وقد جاء (مُحَبِّ) على الأصل في قول عَنَتْرَةَ^(٢).

قوله: (وإن حَصَرَ الإمامَ عَنِ الْقِرَاءَةِ فَقَدَّمَ غَيْرَهُ أَجْزَأُهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لَا يُجْزِئُهُمْ)^(٣).

وفي المفيد جعل قول أبي يوسف مع أبي حنيفة. وبه قال أحمد^(٤).
لهما: أَنَّ الْحَصَرَ نادر؛ لأنَّ نسيان جميع ما حفظه من القرآن في الصلاة بعيد، فصار كالجنابة.

وله: أَنَّ الْعِجْزَ ههنا أُلْزِمَ؛ لأنَّ في الحدث لو وَجَدَ ماءً في المسجد يتوضأ ويبنى، فلا يحتاج إلى الاستخلاف، وهنا لو تعلَّم من مصحف أو علَّمه إنسان فسدت صلاته، هكذا ذكره في ملتقى البحار^(٥)، وفيه نظر.

قيل: هذا إذا لم يقرأ مقدار ما تجوز به الصَّلَاة، أمَّا إذا قرأ لا يستخلف، بل يركع ويمضي على صلاته. قال في المحيط: ولو استخلف نفسد صلاته^(٦).

(١) انظر: الصحاح (٢٠٩٣/٥)، ولسان العرب (٩٥/١٣)، وتاج العروس (٣٦٩/٣٤).

(٢) يريد قول عنترة في معلقته:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَطُنِّي غَيْرَهُ مِئِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ.

كما ذكر ذلك الأزهري في تهذيب اللغة (٨/٤)، وانظر: ديوان عنترة (ص ١٨٧).

(٣) الهداية (١٠١/١).

(٤) أي بجواز الاستخلاف عند الحصر عن القراءة، انظر: الفروع (١٥٥/٢)، والإنصاف

مع الشرح الكبير (٣٨٩/٣)، والميدع (٣٧٠/١)، وشرح منتهى الإرادات (٣٦٣/١).

(٥) كتاب «ملتقى البحار من منتقى الأخبار» لمحمد بن محمود بن محمد الزوزني

الحنفي، توفي في حدود ٦٩٩هـ، وهو شرح للمنظومة النسفية في الخلافات،

والكتاب لا يزال مخطوطاً، وتوجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٢٣٨٣).

ولم أقف عليها، وقطعة منه في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٣١٨٢) وهي من

آخر الكتاب تبدأ من كتاب الطلاق. انظر: كشف الظنون (١٨١٦/٢)، وهديّة

العارفين (١٤٠/٢)، والفهرس الشامل (م ٢١٧).

(٦) المحيط الرضوي (١/٥٦ - ب).

وهذا بخلاف الجنبابة في الصَّلَاة؛ لأنَّه يحتاج فيها إلى زيادة أمور من كشف العورة وغير ذلك، فلم يكن [ب٢/١٩١] في معنى الوضوء. ولأنَّ الجنبابة في الصَّلَاة ممَّا يمكن الاحتراز عنها، ولا كذلك الحَضْر عن القراءة. وقال في الحواشي: لأنَّ ما نُسي من القرآن لا يحصَّل إلا بالتَّعليم، والتَّذكير يحتاج إلى زمان ومدة؛ فاحتاج إلى الاستخلاف.

قال في الحواشي: ذكر بعض مشايخنا أن هذا فرعُ مسألةٍ أخرى، وهي أنَّ الإمام إذا حَصَرَ عن القراءة صار أُمِّيًّا فيجوز له المضي في صلاته من غير أن يقتدي بالقارئ عندهما، كما في إمامة الأُمِّيِّ [أ٢٥/٢١] فلم يحتج إلى الاستخلاف، وعند أبي حنيفة لا يجوز المضي؛ لأنَّه يمكنه أن يقتدي بالقارئ.

قال: وهذا ليس بسديد؛ لأنَّ الاستخلاف لم يشرع لحقِّ الإمام، بل شرع لحقِّ القوم، ألا ترى أنَّ أصله الحدث، والإمام إذا خرج فيه ولم يستخلف جازت صلاته، وإنَّما فسدت صلاة القوم^(١).

قلت: ولأنَّ الحَضْر قد يكون بغير نسيان ما معه من القرآن، بل بسبب مهابة من يصلِّي خلفه، وبسبب مهابة المحراب، وهو أغلب من سَبَق الحدث. ورُوي أنَّ الكِسَائِيَّ^(٢) - أحد أئمَّة القراء السَّبعة - كان يصلِّي بهارون الرَّشيد وكان يحصل له الحَضْر في القراءة في الغالب، مع فضله وجلالة قدره، ويُحكى أنَّه قرأ: ﴿فِي جِدِّهَا حَبْلٌ﴾ [المسد: ٥]، فنسي ثم قال: «من ليف» بالمعنى، وكان له عبد فاضل وكان يُنكر عليه كثرة ما يحصل له من الحَضْر عن القراءة، ويودُّ لو صلَّى إمامًا، فاتَّفَق غيبةُ أستاذه الكِسَائِيَّ وحضور

(١) الحواشي للخبازي (٣٠ب).

(٢) هو: الإمام عليُّ بن حمزة الكِسَائِيَّ، الأسديّ مولا هم، الكوفيّ، أبو الحسن، المقرئ، النحويّ، أحد القراء السَّبعة المشهورين، وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية، ألَّف «معاني القرآن»، و«القراءات»، و«النَّوادر الكبير»، توفي سنة ١٨٩ هـ. انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٢٠)، وجمال القراء وكمال الإقراء للسَّخاوي (ص ٥٧٤)، وغاية النُّهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/٥٣٥).

صلاة المغرب، فقدَّمه الرَّشيد الخليفة؛ لعلمه بفضله، فلما وقف في المحراب حَصَرَ عن القراءة فلم يقدر على قراءة شيء من القرآن، فأخَّرَه الخليفة وتقدَّم فصلَّى بأصحابه^(١).

ودلَّ عليه: ما قاله صدر الإسلام^(٢): أَنَّ صورة المسألة: إذا اعتراه حجل أو خوف فحَصَرَ في القراءة، أمَّا إذا نسي القرآن وصار أُمِّيًّا فاستخلافه لا يجوز إجماعًا؛ لأنَّ إتمام القارئ صلاة الأُمِّي لا يجوز.

وذكر في المحيط: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خرج في مرضه أُرْتَجَّ على أبي بكر فتأخَّر، وتقدَّم النَّبِيُّ ﷺ»^(٣). ولم يُذكر هذا في كتب الحديث.

وفي صِحاح الجَوْهَرِيَّ: «الحَصَرُ بالفتح: العِيْ، من حَصَرَ يَحْصِرُ حَصْرًا، مثل: تَعَبٌ يَتَعَبُ تَعَبًا، وكل من امتنع من شيء فلم يقدر عليه فقد حَصَرَ عنه، ولهذا قيل: حَصَرَ في القراءة وحَصَرَ عن أهله، والحَصُور الذي لا يأتي النساء، وحَصِرَ الرجلُ إذا اعتُقِلَ بطنه وأُحْصِرَ»^(٤).

في الْمُغْرِب: «الحَصَرُ: المنع من طلب، والفعل منه حَصَرَ مَبْنِيًّا للمفعول، والحَصَرُ بفتحيتين: العِيْ وضيق الصدر، والفعل منه حَصَرَ مثل لَيْسَ فهو حَصِرٌ، ومنه إمام حَصِر، وضَمَّ الحاء فيه خطأ»^(٥).

قلت: هذا المقام ما يناسب التَّعب وضيق الصدر، فإنَّهما لا يمتنعان القراءة. والصواب ما ذكره [ب ١٩١/٢] الجوهري في قوله: «وكلُّ من امتنع عليه شيء فلم يقدر عليه، فقد حَصِر عنه».

وقال صاحب المستصفى: «سماعي من شيخي^(٦) بفتح الحاء. وبالضَّمَّ

(١) أوردها بنحوها ابن الجزري في غاية النُّهاية في طبقات القراء (١/٥٣٩).

(٢) «صدر الإسلام» هو: أبو اليسر البزْدَوِيّ، صاحب أصول الدين، تقدم مرارًا.

(٣) المحيط الرّضوي (١/١٥٥). (٤) الصّحاح للجوهري (٢/٦٣٠).

(٥) المغرب (١/١١٨).

(٦) يقصد بشيخه في الغالب: حميد الدِّين الرَّامُثِيّ (٦٦٦هـ)، وهو اصطلاحٌ خاصٌّ به، نصَّ عليه في المستصفى. انظر: الجواهر المضية (١/٣٧٣)، وتاج التراجم (١/٢١٥)، ومقدمة المستصفى (ص ٧١).

يُروى عن المصنّف - يعني النَّسْفِيّ - من الحَضَر الذي هو المنع^(١).

قوله: (وإنَّ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ تَوْضُأً وَسَلَّامٌ)^(٢)؛ لأنَّ إصابة لفظ السَّلَام واجبة، فيتوضأ ليأتي بها^(٣).

قوله: (وإنَّ تَعَمَّدَ الْحَدَّثَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا مَا يُنَافِي^(٤) الصَّلَاةَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ)^(٥).

يعني أنَّه لا يتوضأ ولا يُسَلِّم [٢١/٧٥ب]؛ لأنَّه تعذَّر البناء؛ لوجود القاطع، ولم يَبْقَ عليه فرض من الفرائض، فخرج بذلك من الصَّلَاة.

وقال في شرح مختصر الكَرْخِيّ: إنَّ فعل شيئاً في^(٦) هذه الحالة ممَّا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ فسد ما بقي من صلاته، ولا إعادة عليه؛ لأنَّه لم يَبْقَ فرض من فروض الصَّلَاة. ففساد ما بقي لا يؤثر في فساد ما مضى^(٧).

وفي المبسوط: لو قَهَقَه في هذه الحالة خرج من الصَّلَاة وصَحَّت، لكن تنتقض طهارته عندنا، خلافاً لَزُفَرٍ، وهو يقول: لمَّا لم تؤثر في فساد صلاته، فالأولى أن لا تؤثر في فساد طهارته، والنَّصُّ ورد بإعادتها، فإذا لم يُعِدِ الصَّلَاة فلا يُعيد الوضوء.

قلنا: وجود الْقَهَقَه في حُرْمَةِ^(٨) الصَّلَاة لوجودها في نفس الصَّلَاة، فأشبهت نيَّة الإقامة في هذه الحالة، فإنها تنقلب أربعاً^(٩).

كذا لو قَهَقَه في سجدتي السَّهْو؛ لأنَّ العود إليهما يرفع السَّلَام دون القَعْدَةِ، فكأنَّه قَهَقَه بعد القَعْدَةِ قبل السَّلَام. إلا في رواية شاذَّة عن أبي

(١) المصنّف شرح منظومة الخلاف (ل/١٠أ).

(٢) الهداية (١٠١/١).

(٣) انظر: تبين الحقائق (١/١٤٨)، والعناية (١/٣١٢)، والبنية (٢/٤٥٠).

(٤) في (ب): «أو عمل ما ينافي الصَّلَاة»، وفي الهداية: «أو عمل عملاً ينافي...» (١٠١/١).

(٥) الهداية (١٠١/١). (٦) في (أ، ب): «من» تحريف.

(٧) شرح مختصر الكرخي (٢/٨٤٨). (٨) في (أ): «محرمة».

(٩) المبسوط للسرخسي (١/١٧٢).

يوسف: إلى أَنَّ العود إلى سجود السَّهو يرفع القَعْدَةَ كالعود إلى سجود التَّلاوة، فعلى تلك الرواية يلزمه إعادة الصَّلَاة.

قوله: (فَإِنْ رَأَى الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ) ^(١) صلاته؛ لأنَّه قدر على الأصل قبل حُصُول المقصود بالبدل، ولا يبيني ^(٢)، وقد تقدَّم.

(فَإِنْ رَأَهُ بَعْدَمَا قَعَدَ قَدَرَ التَّشَهُُّدِ.
أَوْ كَانَ مَاسِحًا فَأَنْقَضَتْ مُدَّةُ مَسْحِهِ.

أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ)، أو أحدهما **(بِعَمَلٍ يَسِيرٍ) ^(٣)**. وبالكثير تجوز صلاته بالاتِّفاق، وقال في المبسوط: «تأويله: إذا كان واسعاً لا يحتاج إلى معالجة» ^(٤).

(أَوْ كَانَ أُمِّيًّا فَتَعَلَّمَ سُورَةَ) ^(٥). قال في الينابيع: يريد به إذا كان يصلي وحده، أمَّا لو ^(٦) كان خَلَف الإمام، قيل: هي على الاختلاف، وقيل: تجوز صلاته بالاتِّفاق، قال أبو الليث: وبه نأخذ ^(٧).

وفي المبسوط: ذكر أبو يوسف في الإماء عن أبي حنيفة أنَّه كان يقول: **الْأُمِّيُّ إِذَا تَعَلَّمَ سُورَةَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ يَقْرَأُ وَيَبْنِي**، كالقاعد إذا قدر على القيام، ثم رجع عن ذلك؛ لأنَّ صلاته ضرورة كالمومئ ^(٨).

(أَوْ عُرْيَانًا فَوَجَدَ ثَوْبًا.

أَوْ مُومِنًا [ب ١٩٢/٢] فَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.
أَوْ تَذَكَّرَ فَاثْتَنَاءً عَلَيْهِ قَبْلَ هَذِهِ) ^(٩)، معناه: قبل سقوط التَّرتيب، وفي الوقت

سعة.

(١) الهداية (١/١٠١).

(٣) الهداية (١/١٠١ - ١٠٢)، ومن هنا سيسوق المؤلف المسائل المعروفة بالاثنتي عشرة، وسبب تسميتها بذلك: أنَّها اثنتي عشرة مسألة خالف فيها الصَّاحبان قول الإمام، وكلُّها تبني على سبب خلاف واحد.

(٤) المبسوط للسرخسي (١/١٢٦). (٥) الهداية (١/١٠٢).

(٦) في (أ): «إذا».

(٧) الينابيع في معرفة الأصول والتَّفاريح لمُحمَّد رمضان الرُّومي الحنفي (ص ٢٩٢).

(٨) المبسوط للسرخسي (١/١٢٧). (٩) الهداية (١/١٠٢).

(أَوْ أَحَدَثَ الْإِمَامُ الْقَارِئُ فَاسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا)^(١)

قال في الذَّخِيرَةِ - وَقَيْدُهَا مِنْ جُمْلَةِ الْاِثْنَتَيْ عَشْرَةِ^(٢) مَسْأَلَةٌ - قَالَ: هَكَذَا ذَكَرَهَا السَّرْحُوسِيُّ وَالشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ، وَالْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ ذَكَرَ فِي كَشَفِ الْغَوَامِضِ: أَنَّهُ لَا تَقْسُدُ [١٧٦/٢أ] صَلَاتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ، فَيُخْرِجُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ^(٣).

وَفِي الْمَبْسُوطِ: «وَالِاسْتِخْلَافُ وَإِنْ كَانَ بِصُنْعِهِ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ، كَاسْتِخْلَافِ الْقَارِئِ»^(٤).

(أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ)^(٥).

وَفِي الْمَبْسُوطِ: «إِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مَبْطُلٌ لَا مَغْيِرَ، فَلَيْمَ كَانَتْ عَلَى الْخِلَافِ؟ قُلْنَا: بَلْ هُوَ مَغْيِرٌ مِنَ الْفَرْضِ إِلَى النَّفْلِ، وَلَا يُخْرِجُ بِهِ مِنَ التَّحْرِيمَةِ»^(٦).

(أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ)^(٧).

قَالَ فِي الْيَنَابِيعِ: «هَذِهِ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا عَلَى رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ آخَرَ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، كَقَوْلِهِمَا»^(٨)، يَعْنِي حَتَّى يَتَحَقَّقَ الْخِلَافُ.

وَفِي الْمَنَافِعِ^(٩): هَذَا عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ؛ عِنْدَهُمَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَعِنْدَهُ إِذَا صَارَ مِثْلِيهِ^(١٠).

(١) الْهِدَايَةُ (١٠٢/١). (٢) فِي (أ): «الْاِثْنَتَيْ عَشْرَةَ».

(٣) الذَّخِيرَةُ الْبِرْهَانِيَّةُ (٦١)، وَانْظُرْ: الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِي (٤١٤/١).

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحُوسِيِّ (١٢٦/١). (٥) الْهِدَايَةُ (١٠٢/١).

(٦) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحُوسِيِّ (١٢٦/١)، وَانْظُرْ: فَتْحُ الْقَدِيرِ (٣٩٦/١).

(٧) الْهِدَايَةُ (١٠٢/١). (٨) الْيَنَابِيعُ (ص ٢٩٤).

(٩) «الْمَنَافِعُ فِي فَوَائِدِ النَّافِعِ» يَوْجِدُ كِتَابَانِ بِهَذَا الْاسْمِ، الْأَوَّلُ لِأَحْمَدَ بْنَ عَمْرِو النَّسْفِيِّ، وَالثَّانِي لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّامِثِيِّ، وَكِلَا الْكِتَابَيْنِ لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا كَمَا أَفَادَهُ مُحَقِّقُ الْمُسْتَصْفَى (ص ٥٢٢) بِتَحْقِيقِ: أَحْمَدَ الْغَامَدِيِّ.

(١٠) نَقَلَهُ النَّسْفِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى (ص ٥٢٢).

(أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْجَبْرِ فَسَقَطَتْ عَنْ بُرْءِ).

أَوْ كَانَ صَاحِبَ عُدْرٍ فَأَنْقَطَعَ عُدْرُهُ، كَالْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا = بَطَلَتْ
الصَّلَاةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(١)، خلافاً لهما. هذا إذا انقطع دم الاستحاضة واستمر
الانقطاع وقتاً كاملاً، ولو انقطع في هذه الحالة ثم عاد في الوقت الثاني لا
تفسد صلاتها.

وأصحابنا يسمّون هذه المسائل الاثنتي عشرية، وهي خطأ من جهة
العربية؛ لأنّهم لم يُجيزوا النّسب إلى اثني عشر ولا إلى غيره من العدد
المركّب، إلا أن يُسمّى به، فينسب إلى صدره، فيقال: خمسيّ في خمسة عشر
إذا كان علماً، كبعلي في بعلبك، وتأبّطي في تأبّط شراً^(٢)، يُنسب إلى الفعل
الذي هو صدر الجملة، وفي اثنتي عشرة اثنيّ وثنويّ، ذكر ذلك في المفصل^(٣)
والتكملة^(٤) وسائر كتب النّحو والتّصريف^(٥)

والثالثة عشرة: مصليّ الفائتة إذا تغيّرت الشّمس في هذه الحالة تفسد
صلاته عنده، خلافاً لهما، ذكرها في المبسوط^(٦).

(١) الهداية (١٠٢/١) وفيها «في قول أبي حنيفة، وقالوا: تمّت صلاته».

(٢) «تأبّط شراً»: هو لقب للشّاعر الجاهليّ ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهميّ،
كان من فُتاك العرب في الجاهليّة، قيل: لَقِبَ بتأبّط شراً، لأنّه أخذ سيفاً أو سكيناً
تحت إبطه وخرج، فسُئِلَ أمّه عنه، فقالت: «تأبّط شراً وخرج»، قُتِلَ في بلاد هذيل
سنة ٨٠ قبل الهجرة النبويّة. انظر: المبهج لابن جنّي (ص ٧٨)، ونزهة الألباب في
الألقاب لابن حجر (١٤٣/١)، والأعلام للزركلي (٩٧/٢).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ (ص ٢٦٣)، وقد قال فيه: «وينسب إلى الصّدر
من المركّبة، فتقول: معديّ، وحضريّ، وخمسيّ في خمسة عشر اسماً، وكذلك
اثنيّ، أو ثنويّ في اثني عشر اسماً، ولا يُنسب إليه وهو عدد، ومنه نحو: تأبّط شراً،
وبرق نحره، تقول: تأبّطُ وبرقيّ».

(٤) التّكملة لأبي عليّ الفارسيّ (ص ٢٦٧)، وقد قال فيه: «فأمّا اثنا عشر فلا يجوز أن
تنسب إليه وهو اسم عدد، لأنّك إن أثبتّ جمعت بين المتعاقبين، وإن حذف التّيس،
وإن سمّيت به شيئاً جاز أن تنسب إليه فتقول: اثنيّ، وإن شئت ثنويّ...».

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٣٧٤)، والأصول في النّحو لابن السّراج (٣/٦٩)، والعدد
في اللّغة لابن سيده (ص ٥٤).

(٦) المبسوط للسرخسيّ (١/١٢٥).

الرَّابِعَةُ عشرة: الْأَمَّةُ إِذَا صَلَّتْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَتُعْتَقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، إِنْ سَتَرَتْ رَأْسَهَا مِنْ سَاعَتِهَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهَا، وَإِنْ لَمْ تَسْتِرْ فَسَدَتْ صَلَاتُهَا عِنْدَهُ، ذَكَرَهَا الْإِسْبِجَابِيُّ^(١).

وَفِي الذَّخِيرَةِ: لَوْ سَلَّمَ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّ عَلَيْهِ سَجْدَتِي السَّهْوِ فَعَادَ إِلَيْهِمَا فَلَمَّا سَجَدَ سَجْدَةً تَعَلَّمَ سُورَةَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عَادَ إِلَى حَرَمَةِ الصَّلَاةِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ تَعَلَّمَ قَبْلَ السَّلَامِ بَعْدَمَا قَعَدَ [ب ١٩٢/٢] قَدَرَ التَّشْهَدِ، فَتَصِيرُ مِنَ الْاِثْنَتَيْ عَشْرَةِ مَسْأَلَةً^(٢).

وَلَوْ سَلَّمَ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّ عَلَيْهِ سَجْدَةً تَلَاوَةٍ، أَوْ قِرَاءَةً تَشْهَدُ، قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ: لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي الْكِتَابِ، قَالَ: وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْاِثْنَتَيْ عَشْرَةِ؛ لِأَنَّهُ سَلَامٌ سَاءٌ، فَيَجْعَلُ كَالْعَدَمِ. أَمَّا لَوْ سَلَّمَ ثُمَّ تَذَكَّرَ سَجْدَةً ضَلْبِيَّةً فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّمَ سُورَةَ وَعَلَيْهِ سَجْدَةُ رَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ^(٣).

فَهَذِهِ سِتُّ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً كُلُّهَا عَلَى [ب ٧٦/٢أ] الْخِلَافِ، وَمَذْرُوكُ الْكُلِّ

وَاحِدٌ.

وَفِي الْمَبْسُوطِ: فَإِنْ عَرَضَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَمَا سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ فَصَلَاتُهُ تَامَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِالتَّسْلِيمِ مِنَ التَّحْرِيمَةِ؛ وَلِهَذَا لَا يَتَغَيَّرُ فَرَضُ الْمَسَافِرِ بَنِيَّةَ الْإِقَامَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَالتَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ مِثْلَهُمَا؛ لِانْقِطَاعِ الصَّلَاةِ بِهَا^(٤).

وَعِنْدَ مَالِكٍ^(٥) وَأَحْمَدَ^(٦) وَالشَّافِعِيِّ^(٧) تَفْسُدُ صَلَاتُهُ قَبْلَ السَّلَامِ بِالْكَلَامِ

(١) شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ لِلْإِسْبِجَابِيِّ (١/٤٠ ب).

(٢) الذَّخِيرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ (٦١). (٣) الذَّخِيرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ (٦١).

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِيِّ (١/١٢٦).

(٥) انظر: الرَّسَالَةُ لِلْقِيَرَوَانِيِّ (ص ٣١ و ١٤٧)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلشَّيْخِ الدَّرْذِيرِ وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ (١/٢٤١)، وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لشرح مختصر خليل للحطَّاب (٢/١٥٦).

(٦) انظر: الْفُرُوعُ وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ (٢/٢٢٠)، وَالْمَبْدَعُ (١/٤٤٢)، وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (٦٣/١).

(٧) انظر: الْحَاوِي الْكَبِيرُ لِلْمَاوَرِدِيِّ (٢/١٨٣)، وَتَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ لِلْهَيْثَمِيِّ (٢/٨٩)، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (١/٥٢٧).

العمد، والعوارض المفسدة للصلاة؛ لأنَّ السَّلام فرض عندهم كتكبيره الإحرام، وقد تقدَّم الكلام عليه.

ثم الأصل عند أبي حنيفة على ما ذكره أبو الحسن الكرخي: أنَّ ما غيَّر الفرض في أوَّلِهِ غيَّره في آخره^(١). حتى لو نوى الإقامة في هذه الحالة، أو اقتدى المسافر بالمقيم تتغيَّر صلاته إلى أربع، كما لو وجد ذلك في أوَّلِهِ.

قال في المبسوط: هذا هو الصَّحيح، فيجعل اعتراض المغيِّر في هذه الحالة كاعتراضه في خلال الصلاة؛ لبقاء التَّحرمة، بخلاف الكلام والفَهْمَة والحدث العمد، ومحاذاة المرأة في هذه الحالة، فإنَّها قاطعة للصلاة؛ لأنَّها بِصُنْعِهِ، لا أنَّها مغيرة^(٢).

(وَقِيلَ: الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِفِعْلِ الْمُصَلِّي فَرَضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)^(٣)، فقد بقي عليه فرض فتنفسد.

(وَعِنْدَهُمَا لَيْسَ بِفَرَضٍ، فَأَعْتَراضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي هَذَا الْحَالِ كَاعْتِراضِهَا بَعْدَ السَّلامِ عِنْدَهُمَا.

لَهُمَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤)).

وَلَهُ: أَنَّ لِلصَّلَاةِ تَحْرِيمًا وَتَحْلِيلًا، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ إِلَّا بِصُنْعِهِ كَالْحَجِّ)^(٥).

(١) أصول الكرخي مع تأسيس النظر للدَّبُوسي (ص ١١، ط. دار ابن زيدون).

(٢) المبسوط للسَّرَخِسي (١/١٧٢). (٣) الهداية (١/١٠٢).

(٤) وهو حديث التشهد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، ولفظه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ». رواه بهذا اللَّفْظ: أَبُو دَاوُدَ (٩٧٠)، وَأَحْمَدُ (١٠٨/٧ رقم ٤٠٠٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٥/٢٩١ رقم ١٩٦١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١/٣٥٢ رقم ١١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي الْكَبَرَى (٢/١٧٤ رقم ٢٧٩١).

وَحَكَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّ آخِرَهُ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَانْظُرْ: نَصَبُ الرَّاْيَةِ (١/٣٠٦)، وَالدَّرَايَةِ (١/١٢٦)، وَصَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ (٤/١٢١).

(٥) الهداية (١/١٠٢) بتصرُّفٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ.

بيانه: أنه لو أراد استدامة التَّحْرِيمَةِ إلى خروج الوقت أو دخول وقت صلاة أخرى لا يجوز، ولو لم يبقَ عليه شيء لم يمنع من ذلك، ولأنَّ إتمام الصَّلَاةِ واجب، وإتمامها بإنهائها، وإنهاء الشَّيْءِ بتحصيل ضده لا يجزئه؛ إذ جزء الصَّلَاةِ صلاة، كأنَّها السَّوَادُ يكون بوجود البياض، فكان إنهاؤها بما يضادها، والدَّعَوَاتُ لا تضادها، ولأنَّ الفعل الاختياريَّ شرط الدُّخُولِ فيها، وكذا الخروج منها كالْحَجِّ.

وفي المبسوط: «القول بأنَّ الخروج بفعل [ب/١٩٣] المصلِّي فرض ليس بقوي؛ لاستحالة أن يقال: يتأدَّى فرض الصَّلَاةِ بالكلام والحدث العمد والقَهْقَهة، ولو كان فرضًا لا خُتِصَّ بما هو قرينة كالخروج من الحج»^(١)، واختار ما ذكره الكرخي.

قلت: لم يجعل الكلام والحدث العمد فرضًا بل جعل الفرض صُنْعَهُ الْمُنْهِي لِلصَّلَاةِ والمنافي لها، وهو القدر المشترك بين جميع الصُّورِ الْمُنْهِيَةِ لِلصَّلَاةِ [أ/١٧٧] لا خصوصية الحدث والكلام فافهمه.

ولأنَّ الدُّخُولَ في فرضٍ آخرٍ غيرها واجب، ولا يمكن الدُّخُولَ فيه إلا بالخروج منها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، على ما عرف في الأصول^(٢).

وتأويل قوله ﷺ: «فقد تَمَّتْ صَلَاتُكَ»^(٣) أي قاربت التَّامَّ، كقوله ﷺ: «من وقف بعرفة فقد تَمَّ حُجُّهُ»^(٤)، وقوله: «لَقِّنُوا مَوْتَائِمَكُمْ

(١) المبسوط للسرَّحسي (١/١٢٦).

(٢) انظر: كشف الأسرار (١/١٤٥)، والتقرير والتجيب لابن أمير الحاج (٢/١٤٥).

(٣) أي في حديث ابن مسعود السَّابِق.

(٤) لم أجده بهذا اللَّفْظ. وعن عروة بن مضرِّس الطَّائِي ﷺ بنحوه، ولفظه قال: أتيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجَمْع -، قلت: جئت يا رسول الله من جبل طيِّ أكللت مطيِّتي، وأتعبت نفسي، والله ما تركت من حَبَلٍ إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أدرك معنا هذه الصَّلَاةَ، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تَمَّ حُجُّهُ وقضى تَفَثُهُ». رواه أبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي (٣٠٣٩)، وابن ماجه (٣٠١٦).

لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١)، يعني: من قرب من الموت، قاله القاضي عياض في شرح مسلم^(٢).

وتقول العرب: «أَنْجَدَ مَنْ رَأَى حَضَنًا»^(٣)، وهو جبل بأعلى نجد، يعني من رآه دَخَلَ نَجْدًا، وبينهما مسافة، فكان بمعنى قارب نجدًا.

قوله: (وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ بَعْدَ مَا صَلَّى رَكْعَةً فَأَحْدَثَ الْإِمَامُ وَقَدَّمَهُ أَجْزَأَهُ)^(٤)، لوجود المشاركة في الصَّلَاة، وإنما انفراده فيما يقضي بعد فراغ الإمام.

والأولى للإمام أن لا يستخلف مسبوقًا، بل يستخلف مدرِّجًا عالمًا بحاله، وينبغي لهذا المسبوق أن لا يقبل ولا يتقدَّم؛ لعجزه^(٥) عن التسليم، وإن قبل جاز، ويستخلف مدرِّجًا عند تمام صلاة إمامه ليسلم بهم، ويسجد لسهوه إن كان عليه سهو.

فإن جاء الأوَّل وقد سبقه الثاني: يشتغل بقضاء ما سبقه، ثم يتابعه؛ لأنَّه لاحق، وإن لم يفعل جاز. قال في المبسوط: لأنَّ التَّرتيب في أفعال الصَّلَاة ليس بشرط عندنا، خلافًا لزفر^(٦). ومثله في الإسيجاني^(٧).

قلت: ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنَّ المسبوق يصلِّي أوَّلًا مع الإمام آخرَ صلاته، فإذا قام يقضي أوَّل صلاته، فقد قدَّم آخرَها على أوَّلها في الفعل^(٨).

= وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط كافَّة أئمة الحديث» (١/٦٣٤)، وصححه ابن الملقِّن في البدر المنير، والألباني في تعليقه على السنن. انظر: نصب الرَّاية (٣/١٢٧)، والبدر المنير (٦/٢٤٠)، والدُّرَاية (٢/٤١).

(١) رواه مسلم (١/٩١٦/٢) من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٣/٣٥٦).

(٣) انظر: جمهرة الأمثال للعسكري (١/٧٨)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/٣٣٧)، والأمثال للهاشمي (١/٥٧).

(٤) الهداية (١/١٠٢).

(٥) في (أ، ب): «لعجز»!

(٦) المبسوط للسرخسي (١/١٨٨).

(٧) شرح مختصر الطحاوي للإسيجاني (١/٥٥ب).

(٨) انظر: البناية (٢/٤٥٧).

(فَلَوْ أَنَّهُ حِينَ أَتَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ فَهَقَّهَ، أَوْ أَحْدَثَ مُتَعَمِّدًا، أَوْ تَكَلَّمَ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَصَلَاةُ الْقَوْمِ تَامَةً^(١))، إِذَا الْمَفْسَدُ وَجَدَ فِي حَقِّهِ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ، وَفِي حَقِّهِمْ بَعْدَ فَرَاغِ أَرْكَانِهَا. وَالْإِمَامُ الْأَوَّلُ إِنْ فَرَّغَ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْرِغْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَخْلَفَهُ فَقَدْ صَارَ مُقْتَدِيًا بِهِ، فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِفَسَادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ.

ولهذا لو صَلَّى ما بقي من صَلَاتِهِ فِي مَنْزِلِهِ قَبْلَ فَرَاغِ هَذَا الْمُسْتَخْلَفِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهُ عَنِ إِمَامِهِ قَبْلَ فَرَاغِهِ لَا يَجُوزُ [ب/٢/١٩٣] عِنْدَنَا. وَوَجْهٌ مِنْ قَالِ إِنَّهَا لَا تَفْسُدُ: لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُقْتَدِيًا بِالْخَلِيفَةِ قَصْدًا.

وَذَكَرَ النَّوَاوِيُّ: أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا نَوَى مَفَارِقَةَ الْإِمَامِ وَأَتَمَّ لِنَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ بِعَذْرِ جَازَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَذْرِ فِيهِ قَوْلَانِ، وَأَصَحُّهُمَا الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ مَعَاذًا أَطَالَ الْقِرَاءَةَ فَاَنْفَرَدَ عَنْهُ رَجُلٌ - وَهُوَ حَرَامٌ بِنِ مِلْحَانَ خَالٍ [أ/٢٧٧] أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ -، خَرَّجَاهُ^(٢). وَبِهِ احْتِجَّ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَلَى الْمَفَارِقَةِ بِغَيْرِ عَذْرِ وَلَمْ يَجْعَلْ إطَالََةَ الْقِرَاءَةِ عَذْرًا^(٣).

وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ -^(٤)؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ فَارَقَهُ وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، بَلْ ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ اسْتَأْنَفَ صَلَاتَهُ، وَلَفْظُ رَوَايَتِهِ: قَالَ: «افْتَتَحَ مَعَاذَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَاَنْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ»^(٥)، فَقَدْ صَرَّحَ أَنَّهُ لَمْ يَبْنِ بَلْ قَطَعَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَهَا.

(١) الهداية (١/١٠٢).

(٢) البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٤٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. ولم يرد فيهما تسمية الرجل الذي انفرد، وقد اختلف فيه، وحرام بن ملحان، اختاره النووي في المجموع (٤/١٠١). وانظر: فتح الباري لابن حجر (٢/١٩٤)، وإرشاد الساري للقسطلاني (٩/٦٦).

(٣) الأم للشافعي (١/٢٠٢).

(٤) المذهب عند الحنابلة: أَنَّهُ يَصِحُّ لِلْمَأْمُومِ الْانْفِرَادُ عَنِ الْإِمَامِ لِعَذْرِ، فَإِنْ انْفَرَدَ عَنْهُ بِلَا عَذْرِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ بِمَفَارِقَتِهِ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ. انظر: المغني (٣/٧٥)، وشرح منتهى الإرادات (١/٣٦٥)، وكشاف القناع (١/٣٧٤).

(٥) رواه مسلم (٤٦٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قال البيهقي: انفرد بهذه الزيادة مُحَمَّد بن عَبَّاد عن سفيان^(١). فجعلوا هذه الزيادة شاذَّةً ضعيفةً مردودةً، وهو مذهب أكثر المحدثين، فالشاذُّ عندهم أن يروي الراوي ما لا يرويه الثقات، سواء خالفهم أم لا.

قال^[٢]: ومذهب الشافعي: الشاذُّ ما خالف الثقات، أمَّا ما لا يخالفهم، فليس بشاذُّ، بل يُحتجُّ به^(٣).

قال: لكنَّ المذهب الصَّحيح الذي عليه الجمهور من أصحاب الفقه والحديث والأصول قبول زيادة الثقة العدل^(٤).

قلت: إذا ورد مثل هذا على خلاف مذهبهم جعلوه شاذًّا ضعيفًا وردُّوه، وإذا وافق مذهبهم احتجُّوا به، وقالوا: الزيادة من العدل مقبولة.

وقال في المغني في شرح الخرقى: إذا فرغ المأمومون من صلاتهم قبل فراغ المسبوق الخليفة، وقد قام لقضاء ما سبق به يجلسون وينتظرون الإمام حتى يُتمَّ ويسلم بهم فإن سلموا ولم ينتظروه جاز. قال ابن عقيل: يستخلف من يسلم بهم - كقولنا، وهو الصَّواب -.

وقاسُوا على صلاة الخوف، وقالوا: إنَّ الإمام ينتظر المأمومين، فانتظار المأمومين الإمامَ أولى^(٥).

قلت: هذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنَّ الحكم في المقيس عليه ممنوع، فإنَّ الإمام إذا فرغ يسلم، فلا ينتظرهم عندنا.

والثاني: أنَّ صلاة الخوف شُرعت على خلاف القياس، فلا يُقاس عليها.

(١) معرفة السنن والآثار (٤/١٩٨). [٢] أي: النووي.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ص ١٨٣)، والتَّقریب والتَّيسير للنووي (ص ٤٠)، واختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث (ص ٥٧).

(٤) المجموع (٤/١٠١) بتصرُّف من المؤلِّف.

(٥) المغني (٢/٥٠٩).

قوله: (وَإِنْ لَمْ يُحْدِثِ الْأَوَّلُ^(١) وَقَعَدَ قَدَرَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ فَهَقَهُ، أَوْ أَحْدَثَ مُتَعَمِّدًا فَسَدَتْ صَلَاةُ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ أَوَّلَ صَلَاتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا لَا تَفْسُدُ، وَإِنْ تَكَلَّمَ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ: لَمْ تَفْسُدْ^(٢) اتِّفَاقًا)^(٣).

وقال في الحواشي: إنّما تفسد عنده إذا لم يُقَيِّدَ الرَّكْعَةَ بِالسَّجْدَةِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَأَكَّدْ انْفِرَادَهُ، حَتَّى كَانَ عَلَى الْمَسْبُوقِ أَنْ يَتَابَعَ الْإِمَامَ فِي سَجُودِ السَّهْوِ [ب٢/١٩٤] فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَإِنْ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ بِتَرْكِ الْمَتَابَعَةِ، فَأَمَّا إِذَا قَيَّدَ الْمَسْبُوقُ رَكْعَتَهُ بِالسَّجْدَةِ تَأَكَّدَ انْفِرَادُهُ حَتَّى لَا يُلْزَمُهُ مَتَابَعَةُ إِمَامِهِ فِي سَجُودِ السَّهْوِ فِي هَذَا الْحَالِ، فَلَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ بِفَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ؛ لِتَأَكَّدِ انْفِرَادِهِ، قَالَ: هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَحِيطِ^(٤). وَكَذَا فِي الْمُسْتَصْفَى فِي صَلَاةِ الْأَلْحَقِ رَوَايَتَانِ^(٥).

وقبل: التَّشَهُّدُ [أ٢٧٨/٢] تفسد صلاة الجميع، وبعد سلام الإمام لا تفسد اتِّفَاقًا.

لهما: أَنَّ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي مَبْنِيَّةٌ عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ جَوَازًا وَفَسَادًا، يَعْنِي أَنَّهَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَتَجُوزُ بِجَوَازِهَا، إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ جِهَةِ الْمُقْتَدِي مَا يَفْسُدُ صَلَاتَهُ، وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاةُ الْإِمَامِ، فَكَذَا صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ، فَصَارَ كَالسَّلَامِ وَالْكَلامِ؛ لِأَنَّ مِنْ وُجِدَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْجَنَاحَةُ أَوَّلَى بِفَسَادِ صَلَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ كَانَ غَيْرُهُ أَوَّلَى بِالصَّحَّةِ.

وله: أَنَّ الْحَدَّثَ الْعَمْدَ وَالْفَهْقَةَ مُفْسَدَةٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي يَلَاقِيهِ مِنْ صَلَاتِهِ، فَيَفْسُدُ مِثْلُهُ مِنْ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي، غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمُدْرِكَ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى الْبِنَاءِ، وَالْمَسْبُوقُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ، بِخِلَافِ السَّلَامِ؛ فَإِنَّهُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَاجِبَاتِ التَّحْرِيمَةِ، وَبِخِلَافِ الْكَلامِ؛ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ لَا مَفْسَدَ؛

(١) فِي الْهَدَايَةِ: «الْإِمَامُ الْأَوَّلُ».

(٢) فِي (أ، ب): «لَمْ يَخْرُجْ!» وَفِي الْهَدَايَةِ (١/١٠٢): «لَمْ تَفْسُدْ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا».

(٣) الْهَدَايَةِ (١/١٠٢).

(٤) الْحَوَاشِي لِلْخَبَازِيِّ (٣١ أ وَب)، وَالْمَحِيطُ الرَّضَوِيُّ (١/٥٤ ب).

(٥) الْمُسْتَصْفَى (ص ٦٤١).

إذ لم تُعدم الطَّهارة، فلم يؤثر في حقِّ المَسْبُوق، والخروج من المسجد مثلهما، ولا كذلك القهقهة والحدث العمد؛ لأنَّهما ناقضان للطَّهارة، فكانا مُفْسِدَيْن للصَّلَاة.

ولهذا لو سلَّم الإمام أو تكلم بَعْدَمَا قعد قدر التَّشَهُّد فعلى القوم أن يسلموا، ولو أحدث عمدًا أو قهقهة لم يسلم القوم بل يقومون ويذهبون.

وفي نوادر مُحمَّد بن سَمَاعَةَ عن أبي يوسف: لو ضحك الإمام قبل أن يسلم فضحك بعده من خلفه فعليه الوضوء.

علَّلَ فقال: كنت آمرهم أن يسلموا، أشار إلى أن القوم لا يخرجون من الصَّلَاة بضحك الإمام. قال الحاكم أبو الفضل: وقد روي عن مُحمَّد أنَّه قال: لا آمرهم أن يسلموا، أشار إلى أن ضحك الإمام يُخْرِج القوم من الصَّلَاة ولا يحتاجون إلى التَّسليم.

وذكر الحاكم في المنتقى: أن الإمام لو قعد قدر التَّشَهُّد ولم يتشَهَّد والقوم كذلك، فضحك الإمام ثمَّ القوم، فعلى الإمام الوضوء ولا وضوء على القوم عند أبي حنيفة؛ لأنَّ الإمام أفسد عليهم ما بقي من الصَّلَاة.

وقال أبو يوسف: عليهم الوضوء؛ لأنَّهم لو لم يضحكوا لكان عليهم أن يتشَهَّدوا ويسلموا فلم يُفْسِدِ الإمام عليهم شيئًا.

ولو سلَّم الإمام بعد التَّشَهُّد فضحك القوم قبل أن يسلموا فعليهم الوضوء عندهما؛ لأنَّ سلام [ب٢/١٩٤] [أ٢٨/٧٨] الإمام لا يفسد عليهم ما بقي ولا يخرجهم من حرمة الصَّلَاة عندهما؛ لأنَّه قد بقي عليهم واجب وهو سلامهم.

ولو تكلم الإمام فعن أبي حنيفة روايتان: في رواية كالسَّلام، وفي أخرى يخرج به. وعند مُحمَّد: لا وضوء عليهم؛ لأنَّ عنده سلام الإمام يُخْرِج المقتدي من حرمة الصَّلَاة.

وعنه في غير هذه الصُّورة: ليس على القوم وضوء. وذكر في بعض النُّوادر أنَّه لا تنتقض طهارتهم في هذه الصُّورة، ولم ينسبه إلى أحد.

وقوله: (وَالْكَلَامُ فِي مَعْنَاهُ) (١).

أي في معنى السَّلام؛ لأنَّ السَّلام إنَّما صار محلَّلاً؛ لكونه كلاماً، ولهذا لو حلف لا يكلِّم فلاناً فسَلِّم عليه في الصَّلَاة يَحْنُثُ في يمينه، والكلام يشبه السَّلام من وجه؛ لأنَّه في معنى الكلام؛ إذ فيه كاف الخطاب حتى كان مفسداً في خلال الصَّلَاة، ويفارقه من وجه من حيث إنَّ السَّلام مشروع في الصَّلَاة في موضعه دون الكلام، فعملنا (٢) بالسَّبَّهَيْنِ فأظهرنا شبهة الإنهاء في حقِّ المسبوق؛ لمكان الافتقار إلى البناء، وأظهرنا شبهة القطع في حقِّ الإمام؛ لاستغنائه عن البناء.

قوله: (وَيَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْإِمَامِ بِالْفَهْقَةِ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ) (٣). وهكذا في الذخيرة (٤) والمحيط (٥) وغيرهما، وفيه خلاف زفر.

وفي بعض النسخ جعل «في حلال الصَّلَاة» في مكان «الحرمة»، والأكثر استعمال الحلال لانتفاء الصَّلَاة.

ولو قعد الخليفة في الرَّابِعة قدر التَّشَهُّد وهي ثانيته، ثم قهقه أعاد الوضوء والصَّلَاة؛ لأنَّه قد بقيت عليه ركعة، فيكون في خلال الصَّلَاة.

وصلاة من خلفه إن كان مسبوقاً تفسد؛ لأنَّهم خرجوا من حرمة الصَّلَاة بضحك الإمام، وقد بقي عليهم ركن، فلا وضوء عليهم لصلاة أخرى؛ لأنَّها وُجدت من الإمام دون القوم، كما لو أحدث الإمام حدثاً آخر.

وصلاة المدرّكين تامّة؛ لأنَّهم خرجوا من حرمة الصَّلَاة، ولم يبقَ عليهم ركن من أركان الصَّلَاة. وذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الروايات: أنَّ أبا يوسف قال في الأمالي: إن صلاة المدرّكين فاسدة، كالمسبوقين. والظاهر الأوّل، وهكذا ذكره الإمام الزَّاهد أبو نصر الصَّفَّار.

والإمام الأوّل إن كان فرغ من صلاته خلف الثاني مع القوم صحَّت صلاته بلا خلاف كغيره من المدرّكين.

(٢) في (أ): «فعلنا».

(٤) الذخيرة البرهانية (٧).

(١) الهداية (١٠٣/١).

(٣) الهداية (١٠٣/١).

(٥) المحيط الرضوي (١/٥٤ب).

وإن كان في بيته ولم يدخل مع الإمام الثاني في الصَّلَاة اختلفت الرواية فيه :

في رواية أبي سليمان: تفسد صلاته، وهو الأشبه بالصَّواب، قال في الذَّخيرة: هكذا ذكره الحاكم الجليل في مختصره^(١).

وفي رواية أبي حفص: صلاته تامة؛ لأنَّه مدرك أوَّل الصَّلَاة، فكأنَّه [١٧٩/٢] [ب ١٩٥/٢] خلف الإمام إلى آخرها من حيث الحكم فصار كما لو كان خلفه حقيقة.

ووجه رواية أبي سليمان: أنَّ ذلك بعيد، والمنافي وُجد^(٢) في أثناء صلاته؛ لأنَّه قد بقي عليه ركعتان أو ركعة.

والإمام أبو نصر الصَّفَّار ومشايخ العراق صحَّحوا رواية أبي حفص، وقالوا: لم يبق الثاني إمامًا له في هذه الحالة. وقال في المحيط: رواية أبي سليمان أصح^(٣).

وذكر في المحيط: أنَّ من صلَّى ركعة من الفجر بغير قراءة، أو طلعت الشَّمس فيها، أو تذكَّر فائتة في صلاته، أو كان في الجمعة فدخل وقت العصر، أو افتتح الصَّحيح المكتوبة قاعدًا، أو رأى المتوضئ خلف المتيمِّم ماءً، أو ذكر أنَّ على إمامه فائتة، وهو لا يعلمها ففقهه فعليه الوضوء. أو صلَّى إمامه إلى غير القبلة ولا يعلمه، وهو يعلم ذلك فعليه الوضوء بالفقهة عندهما، خلافاً لمُحمَّد وزفر، بناءً على بطلان التَّحريمه وعدمه. وإن علمه الإمام فلا وضوء عليه، ولو أنَّه افتتحها غُرْبًا ثم وجد ثوبًا، أو نوى إمامة النِّساء فحاذته امرأة، أو صلَّت بغير قناع ثم أُعْتقت وهي تعلم، ففقهوها فلا

(١) لم أجد في الذَّخيرة، وهو في أصله المحيط البرهاني (٤٠٣/١).

(٢) في (ب): «وجه». وفي (ت): «أنَّ ذلك المنافي قد وجد».

(٣) المحيط الرضوي (١/٥٥أ)، وممن صحَّحها ابن الهمام في فتح القدير (١/٣٩٩) وقال: «وهو الأصحَّ، احترازًا من رواية أبي حفص أنَّها تامة، قالوا: وكأنَّها غلط»، وابن عابدين في حاشيته (٢/٣٦٧) وقال عن رواية أبي حفص: «وكأنَّ هذه الرواية غلط من الكاتب».

وضوء عليهم، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ التَّحريمَ بطلت بهذه العوارض، ولهذا لا يؤمر بالشَّفع بضمَّ ركعة أخرى إليها، وفي المسائل المتقدمة يؤمر به.

ولو اقتدى القارئ بالأمِّي فقهه ذكر في المنتقى أنَّ عليه الوضوء، وذكر في نوادر الصَّلَاة أنَّه لا وضوء عليه، قال مشايخ العراق: يصحُّ اقتداؤه، ثمَّ يبطل إذا جاء أوان القراءة، وقال مشايخ ما وراء النَّهر: لا يصحُّ^(١).

وقد ذكرنا عدَّة فروع من فروع الفقهية في فصل نواقض الوضوء.

وفي الذَّخيرة: روى ابن سماعة عن أبي يوسف في التَّوَادِر إذا صَلَّى من الجمعة ركعة ثم خرج وقتها ثمَّ قهقه فلا وضوء عليه، قال: لأنَّ خروج وقت الجمعة يوجب الخروج من الجمعة، فالفقهية لم تصادف حرمة صلاة مطلقة. وروى المعلَّى عن أبي يوسف في رجل صَلَّى ركعتين تطوعًا ولم يقرأ في أحدهما ثم قهقه فلا وضوء عليه، قال: وهذا يخالف جوابه في المسائل المتقدمة.

فالحاصل أن في جنس هذه المسائل روايتين عن أبي يوسف. وقال فيمن انقضى وقت مسحه في صلاته لو قهقه: فلا وضوء عليه، وكذا في الجبائر إذا برأ منها في صلاته؛ لأنه غير طاهر.

وعن عمرو بن أبي عمر^(٢) في مسافر صَلَّى ركعة من الظهر بغير قراءة، ثم قهقه: عليه الوضوء في قولهما [أ٧٩/٢ب] خلافاً لمُحمَّد وزفر.

بشر عن أبي يوسف: لو تذكر سجدة تلاوة عليه، ثم قهقه فلا وضوء عليه، ولو اقتدى به رجل بعد السلام لم يكن [ب١٩٥/٢ب] داخلاً في صلاته.

قال الحاكم أبو الفضل: هذا الجواب خلاف جواب الأصل.

بشر عن أبي يوسف في رجل صَلَّى ركعة بغير قراءة، ثم تعلم سورة: ينصرف عن شفع وهو في الصَّلَاة، وعليه الوضوء إن قهقه.

(١) المحيط الرضوي (١/٥٥).

(٢) هو: عمرو بن أبي عمر، من أصحاب مُحمَّد بن الحسن، وهو جدُّ أبي عروبة الحرَّاني، ولم أجد في ترجمته إلا هذا. انظر: الجواهر المضية (١/٤٠٠ رقم ١١١١)، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص١٦٤).

وفي العُريان إذا وجد ثوبًا فلبس ففيه روايتان، أعني في الضَّمِّ، ونقض الطهارة بالقهقهة.

ولو وقفت المرأة بجانب الإمام وهو يؤمُّها: لا وضوء عليها بالقهقهة، قال: وقال في مواضع أُخَر عليها الوضوء^(١).

وقوله: (وَمَنْ أَحْدَثَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ تَوَضُّأً وَبَنَى، وَلَا يَعْتَدُ بِالَّتِي أَحْدَثَ فِيهَا)^(٢)، حتى لو لم يعد ذلك تفسد صلاته، ذكره في المحيط^(٣). ويدل عليه: لفظ الكتاب؛ لأنَّ الرُّكُوع والسُّجُود لا يَتِمَّانِ إِلَّا بالانتقال، ولا يتحقَّق ذلك بالحدث.

ولأنَّ تمام السَّجدة عند مُحَمَّد رُكْعٌ بِالرَّفْعِ، ولم يوجد ذلك بالطَّهارة. وعند أبي يوسف وإن تَمَّت بالوضع، لكن الجلسة بين السَّجديتين فرض عنده، ولا يتحقَّق بغير طهارة، والانتقال من ركن إلى ركن بالطَّهارة شرط إجماعًا، بخلاف ما لو تذكَّر في ركوعه أو سجوده فائتة، فقضاهما ولم يعده أجزاء؛ لأنَّ الانتقال حصل بالطَّهارة فصلح متممًا له فجاز أن يعتدَّ بهما. ذكر هذا في المحيط^(٤).

وكذا (لَوْ تَذَكَّرَ وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ أَنَّ عَلَيْهِ سَجْدَةً) - يعني صُلْبِيَّةً - (فَانْحَطَّ مِنْ رُكُوعِهِ، أَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سُجُودِهِ، فَسَجَدَهَا يُعِيدُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَتَقَعَ الْأَفْعَالُ مُرْتَبَةً بِالْقَدْرِ الْمُمَكِّنِ)^(٥).

يعني أنَّه يقع قريبًا إذا لم يكن الأوَّل محسوبًا له، أو يريد به تقريب الرُّكُوع والسُّجُود إلى محلَّهما بقدر الإمكان.

(فَإِنْ لَمْ يُعِدْ أَجْزَأَةً)^(٦)؛ لأنَّ التَّرتيب في أفعال الصَّلَاة ليس بشرط، وقد حصل الانتقال بالطَّهارة. هكذا ذكره في المحيط والمبسوط^(٧)، لا سيَّما فيما شُرِعَ مكرَّرًا، كالسُّجُود.

(١) الذخيرة البرهانية (ل/٥٨).

(٢) المحيط الرضوي (١/١٥٣).

(٣) الهداية (١/١٠٣).

(٤) المحيط الرضوي (١/١٨٨).

(٥) الهداية (١/١٠٣).

(٦) المحيط الرضوي (١/١٥٣).

(٧) الهداية (١/١٠٣).

(وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِعَادَةَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَةَ فَرَضَ عِنْدَهُ^(١).
ولو كان إمامًا فقدّم غيره، دام المقدّم على ركوعه وسجوده؛ لأنّه يمكنه الإتمام بالاستدامة^(٢) عليه؛ لأنّ الدَّوامَ فيما له دوام يجعل لبقائه حكم الابتداء^(٣)،
والرُّكُوع والسُّجُود لهما دوام، فصار كأنّه ركع وسجد ابتداءً.

قوله: [٢١/١٨٠] (وَمَنْ أَمَّ رَجُلًا وَاحِدًا فَأَحْدَثَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
فَالْمَأْمُومُ إِمَامٌ، نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ)^(٤).

وقد شرحنا ذلك إلى آخر الباب، فلا نعيده.

* فرع في حكم المسبوق؛ فيما يصلي خلف الإمام، وفيما يقضي:

في الإِسْبِيجَابِي: أدرك مع الإمام ركعة من الطُّهْرِ، أو العصر، أو العشاء، فإذا قضى ركعة يقرأ فيها [بالفاتحة والسورة ويتشهد؛ لأن ما يقضي آخر صلاته في حق التشهد ويقضي ركعة أخرى يقرأ فيها]^(٥) [ب١٩٦/٢] بفاتحة الكتاب وسورة، ولا يتشهد، وفي الثالثة إن شاء قرأ وهي أفضل، وإن شاء سكت^(٦).

ولو أدرك منها ركعتين يقضي ركعتين يقرأ فيهما ويتشهد عقبهما، ولو ترك القراءة فيهما تفسد صلاته؛ لأنّ ما يقضيه أوّل صلاته في حقّ القراءة، وإن كان إمامه ترك القراءة في الأوليين وقرأ في الآخرين؛ لأنّهما قضاء عن الأوليين، والقراءة فيما يقضي فرض؛ لأنّه أوّل صلاته في حقّ القراءة.

وفي المحيط: لو أدرك الإمام في ثالثة المغرب قضى الأولى والثانية بقراءة، حتى لو تركها في إحداها فسدت صلاته؛ لأنّ ما يقضيه أوّل صلاته

(١) الهداية (١/١٠٣). (٢) في (أ): «كالاستدامة»!

(٣) «الدَّوام حكم الابتداء»، انظر هذا الضابط في: كشف الأسرار (١/٢٨٤)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص١٨٢)، وغمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي (٢/١٣٢).

(٤) الهداية (١/١٠٣). (٥) ما بين [] ساقط من (أ)، (ب).

(٦) شرح مختصر الطحاويّ للإسبِيجَابِي (١/١٥٧).

في حقَّ القراءة، وفي حقَّ التَّشَهُّد آخر صَلَّاته^(١).

قال المرغيناني^(٢): فإذا قام وقضى ركعة فهذه ثانيته، وإنَّما جلس معه قبلها تبعًا لها، والسُّنة في الثَّانية الجلوس والتَّشَهُّد^(٣).

وقال في المحيط: ويجلس في كلِّ ركعة احتياطًا؛ لأنَّ ما يقضي إن كان أوَّل صَلَّاته حكمًا فهو آخر صَلَّاته حقيقة، فأوجبناها باعتبار الحقيقة احتياطًا.

وفي المبسوط: إذا أدرك مع الإمام ركعة من المغرب فلمَّا سلَّم الإمام قام يقضي يصلي ركعة ويقعد، وهذا استحسان، وفي القياس يصلي ركعتين ثمَّ يقعد.

وجه الاستحسان: أنَّ هذه الرُّكعة ثانية هذا المسبوق والقعدة على الثَّانية سُنَّة، وهذا لأنَّ الثَّانية هي الثَّالثة للأولى، والثَّالثة للأولى في حقِّ هذه الرُّكعة^(٤).

قال: روي أنَّ جندب بن عبيد الله بن نفيل^(٥) ومسروقًا ابتليا بهذا، فصلَّى جندب ركعتين ثمَّ قعد، وصلَّى مسروق ركعة ثمَّ قعد، ثمَّ صلَّى ركعة أخرى، فسألَا عن ذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: «كلاكما أصاب، ولو كنت أنا لصنعت كما صنع مسروق»^(٦). قال السَّرْحُسي: معنى قوله: «كلاكما أصاب»: يعني طريق الاجتهاد، والحقُّ واحد^(٧).

قال: ثمَّ ما يصلي المسبوق مع الإمام آخر صَلَّاته حكمًا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما، وفي قول مُحَمَّد في حكم القراءة والقنوت هو آخر صَلَّاته، وفي حكم [٨٠/٢أ] القعدة هو أوَّل صَلَّاته. وجعل المرغيناني

(١) المحيط الرّضويّ (١/٤٧ب).

(٢) في (ت): «قال الإسيجابي».

(٣) الفتاوى الظَّهيرية (١/٢٩ب).

(٤) المبسوط للسَّرْحُسي (١/١٨٩).

(٥) لم أجد له ترجمة. وقد ذكر ابن عبد البر في الاستذكار (٢/٣٤٧): أنَّ صاحب

القصة هو جندب بن عبد الله بن سفيان.

(٦) رواه بنحوه ابن أبي شيبه (٢/٢٣٤) رقم ٨٤٨٢، والطَّبْراني في المعجم الكبير (٩/

٢٧٤ رقم ٩٣٧٢، ط. الزهراء). وقال الشثري في تحقيقه للمصنف (٥/٣٥٦):

«منقطع».

(٧) المبسوط للسَّرْحُسي (١/١٩٠).

مُحَمَّدًا مع أَبِي حَنِيفَةَ، وجعل قول مُحَمَّدَ المذكور أَوَّلًا لِأَبِي يُوسُفَ^(١).
 وَرُوي عَنْ يَحْيَى الْبَنْيَّ^(٢) - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدَ - أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ
 الْمَسْبُوقِ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ أَوْ آخِرَ صَلَاتِهِ، قَالَ مُحَمَّدَ: فِي حَكْمِ الْقِرَاءَةِ
 وَالْقَنُوتِ هُوَ آخِرَ صَلَاتِهِ، وَفِي حَقِّ الْقَعْدَةِ هُوَ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، فَقَالَ يَحْيَى عَلَى
 وَجْهِ السُّخْرِيَّةِ: هَذِهِ صَلَاةٌ مَعْكُوسَةٌ، [ب ١٩٦/٢] فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدَ: لَا أَفْلَحْتَ،
 فَكَانَ كَمَا قَالَ، أَفْلَحَ بَعْدَهُ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يَفْلَحْ^(٣) يَحْيَى بِدُعَاءِ مُحَمَّدَ^(٤).
 وَقَالَ النَّوَوِي فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مَا يَصَلِّي الْمَسْبُوقُ
 مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، وَمَا يَقْضِيهِ آخِرُهَا^(٥). وَرُوي نَحْوُهُ عَنْ عُمَرَ^(٦) وَعَلِيٍّ^(٧)
 وَأَبِي الدَّرْدَاءِ^(٨)، قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَلَا يَثْبُتُ عَنْهُمْ هَذَا^(٩).
 وَقَالَ مَالِكُ^(١٠) وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ^(١١): مَا أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ آخِرَ صَلَاتِهِ،

(١) الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةُ (١/١٣٥).

(٢) هُوَ: يَحْيَى الْبَنْيَّ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ، ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ،
 وَرُوي عَنْهُ الْقِصَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَدُعَاءُ مُحَمَّدَ عَلَيْهِ، هَذَا مَا وَجَدْتُهُ فِي تَرْجُمَتِهِ. انْظُرْ:
 الْجَوَاهِرُ الْمُضْيِيَّةُ (٢/٢١٩)، وَالْأَثْمَارُ الْجَنِيَّةُ (٢/٦٨٧).

(٣) «لَمْ يَفْلَحْ» غَيْرُ مُحَرَّرَةٍ فِي (أ، ب)، وَالْمُثْبِتُ مِنْ (ت) وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَبْسُوطِ
 لِلْسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٠)، وَغَيْرِهِ.

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٠).

(٥) انْظُرْ: الْأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ (١/٢٠٦)، وَالْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ (٢/٣٧٩)، وَرُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١/٣٧٨).

(٦) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧١١٤)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَأَبَا
 الدَّرْدَاءِ كَانَا يَقُولَانِ: مَا أَدْرَكَتْ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَاجْعَلْهُ أَوَّلَ صَلَاتِكَ. وَقَالَ الشَّارِئِيُّ
 (٢٠/٥): مَنْقُطٌ فِيهِ ضَعْفٌ.

(٧) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧١١٧)، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام بِمِثْلِ مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي
 الدَّرْدَاءِ عليهما السلام. وَقَالَ الشَّارِئِيُّ (٥/٢٠): مَنْقُطٌ؛ قَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ.

(٨) انْظُرْ: تَخْرِيجُ الْأَثَرِ السَّابِقِ عَنْ عُمَرَ عليه السلام، فَإِنَّهُمَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ.

(٩) الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ (٢/١٥٥).

(١٠) فِي قَوْلِهِ عَنْهُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، انْظُرْ: الْاسْتِذْكَارُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/

٣٨٢)، وَالنُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ (١/٣٢٠)، وَالْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ (٢/٤٧)، وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ
 خَلِيلِ الْخَرْشِيِّ (٢/٤٦).

(١١) انْظُرْ: مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ رَوَايَةُ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ١٠٧)، وَالْإِنْصَافُ مَعَ الشَّرْحِ =

وما يتداركه أولها. وحكاها ابن المنذر^(١) عن ابن عمر^(٢) ومجاهد وابن سيرين^(٣). وحكاها السرخسي عن علي^(٤)، وأحمد عن ابن مسعود^(٥).

وقال شهاب الدين القرافي في الذخيرة: «تفق أرباب المذاهب على أن من فاته ركعتان قضاهما بالحمد والسورة، وفي الطراز: لا يقنت المسبوق في قضاء الصبح؛ لأنه قاض لما فاته»^(٦).

قال ابن تيمية: وهو المشهور من مذهب مالك، وعلى القول الآخر: يقنت، قال: وقد قال في الكتاب إذا أدرك ركعة من المغرب صارت صلاته كلها جلوساً، وهذا لا خلاف فيه، انتهى كلامه^(٧).

قلت: وقد تقدّم فعل جندب خلافه.

لمحمد والشافعي: الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا»، رواه مسلم والبخاري^(٨)، والإتمام إنما يكون في آخر الصلاة. ولأنه لا يتصور الآخر إلا بعد الأول في الأداء، ألا ترى أن تكبيرة الافتتاح في حق أول الصلاة، فكذا ما بعده.

ولنا: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا» رواه النسائي وأحمد^(٩). ولمسلم: «فصل ما

= الكبير (٢٩٨/٤)، والفروع (٤٣٧/٢)، ومنتهى الإرادات (٧٦/١)، وكشاف القناع (٥٥٣/١).

(١) في الإشراف على مذاهب العلماء (١٥٥/٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٧١٢٢)، وصححه الشري في تحقيقه للمصنف (٢١/٥).

(٣) المجموع (٨٤ - ٨٥). (٤) المبسوط للسرخسي (١٩٠/١).

(٥) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (ص ١٠٨)، والأثر رواه ابن أبي شيبة (٧١٢٠).

(٦) الذخيرة للقرافي (٢٧٨/٢).

(٧) هذا النقل من كتابه منتهى الغاية في شرح الهداية لأبي الخطاب.

(٨) البخاري (٦٣٦، ٦٠٥)، ومسلم (٦٠٢، ٦٠٣) من حديث أبي هريرة وأبي قتادة رضي الله عنهما.

(٩) النسائي (٨٦١)، وأحمد (١٩٢/١٢) رقم ٧٢٥٠ من حديث أبي هريرة. وروى البيهقي

في الكبرى (٢٩٧/٢) رقم ٣٤٤١، عن الإمام مسلم قوله: «لا أعلم هذه اللفظة - أي: «فاقضوا» - رواها عن الزهري غير ابن عينة... قال مسلم: أخطأ ابن عينة في =

أدركت، واقض ما سبقك^(١). والحجّة في ذلك من وجوه:

الأول: قوله: «ما أدركتم فصلوا»، والذي أدركه مع الإمام آخر الصلّة؛ إذ الإمام في آخر صلاته، فوجب أن يصلّيه معه، ولأنّه لو صلّى معه أوّل صلاته يكون مخالفاً لإمامه، فتفسد صلاته؛ لقوله ﷺ: «لا تختلفوا على أئمتكم»^(٢).

والثاني: أنّه ﷺ قال: «ما فاتكم»، وقال: «ما سبقك» فالذي فاتّه، وسبق به أوّل صلاته التي صلاها الإمام [٢٨١/٢] وهو الذي يفعله بعد مفارقه له.

والثالث: قوله: «فاقضوا» والقضاء إنّما يكون لما فات وقته أو محلّه، ولهذا لم يقل: «ما أدركتم فاقضوا».

وقالت الشافعية: القضاء بمعنى الأداء.

دلّ عليه: قوله تعالى في الجمعة: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، والجمعة لا تقضى^(٣).

= هذه اللفظة، ثمّ قال البيهقي: «والذين قالوا: (فأتموا) أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة رضي الله عنه، فهو أولى، والله تعالى أعلم».

وقال ابن حجر في الدرّاية (٢١٦/١) بعد أن ساق قول الإمام مسلم متعلّقاً له: «وقد تابعه معمر وهو عند أحمد عن عبد الرزاق عنه، وللبخاريّ في الأدب المفرد مثله من طريق الليث وسليمان بن كثير عن الزهري، ولأبي نعيم في المستخرج عن ابن أبي ذئب عن الزهري مثله، ولأبي داود من رواية ابن سيرين».

وصحّحه الألبانيّ في تعليقه على سنن النسائي (١١٤/٢)، والأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان (٥١٧/٥). وانظر: نصب الرّاية (٢٠٠/٢)، والبدر المنير (٤٠٥/٤).

(١) مسلم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «صلّ ما أدركت...» من دون الفاء.

(٢) لم أعثر عليه بهذا اللفظ في كتب السّنّة. قال ابن الملقّن في خلاصة البدر المنير: «قال الرّافعي: وفي رواية: «لا تختلفوا على إمامكم»، قلت: لم أرها كذلك». خلاصة البدر المنير (١٩٥/١)، وانظر: التلخيص الحبير (١٠٥/٢).

والوارد في معناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبيّ ﷺ قال: «إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به فلا تختلفوا عليه...» الحديث. رواه البخاريّ (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

(٣) انظر: البيان (٣٨٠/٢)، والحاوي الكبير للماوردي (١٩٥/٢)، والمجموع (٨٥/٤).

قلنا: لا يحمل القضاء على الأداء هنا، نفيًا [ب٢/١٩٧] للاشتراك، والمجاز، وفي الجمعة حملة على الأداء متعين؛ لعدم جواز القضاء فيها، واستعمال لفظ القضاء في الأداء مجاز، ذكره السرخسي في أصول الفقه^(١).

وحديث الإتمام حجة لنا من الوجهين الأولين، ولفظة «الإتمام»، تستدعي تقدّم النقصان أولًا كان أو آخرًا، فيحمل على: أتموا قضاء، جمعًا بين الرويتين.

والفقه فيه: أن المأموم تبع لإمامه فلا ينبغي له أن يشتغل بغير ما يفعله إمامه، وبقضاء ما سبق به قبل فراغ إمامه، ولهذا لو أدركه ساجدًا تبعه فيه، ولا يعتد له به حتى لا يخالف إمامه، ومع الاعتداد له به أولى.

ويُخرَج على هذين الأصلين مسائل بفوائد:

* فلا يستفتح مع الإمام، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يستفتح، لتبعية التحريم، وإذا قام إلى القضاء أيضًا يستفتح؛ لأنه أول صلاته. وعند الشافعي يستفتح خلف الإمام^(٢).

* ويأتي بالتعوذ عند أبي حنيفة ومحمد إذا قام إلى القضاء؛ لأنه تبع للقراءة عندهما. ولا يأتي به عند أبي يوسف، وخالف هذا الأصل، فكذا محمد خالف أصله، فإنه يقضي آخر صلاته ولا يعود فيه.

وجه قول أبي يوسف: أنه قد أتى به مع الإمام؛ لأنه لدفع الوسوسة.

وعند محمد: إنما يأتي به المسبوق، وإن كان آخر صلاته؛ لأنه تبع للقراءة.

وفي المختلف: جعله من المسائل التي لا نص عن أبي حنيفة فيها^(٣).

وعند الشافعي: يتعوذ خلف الإمام؛ لأنه أول صلاته^(٤).

ولا تظهر الفائدة في الاستفتاح والتعوذ على قول مالك؛ لأنه لا

(١) أصول السرخسي (١/٤٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١/٢٤٨)، ومنحة الخالق مع البحر الرائق (١/٤٠٢)، والمجموع (٣/٣٢٦).

(٣) مختلف الرواية للسمرقندي (١/٢٤٩). (٤) انظر: المجموع (٣/٣٢٦).

يراهما^(١). ولا على قول الشافعي في التَّعَوُّذ؛ لَأَنَّهُ يَرَاهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ^(٢).

* والفائدة الثالثة: وجوب القراءة فيه، وعدم وجوبها.

* الفائدة الرابعة: هيئة القراءة في الجهر والإسرار.

* الفائدة الخامسة: في قدر القراءة، وفي ركعتي القضاء يقضي بالحمد

وحدها عندهم، وهذا الذي يقتضيه أصلهم، وقد صرَّح بذلك الأوزاعيُّ والمزنيُّ وإسحاق^(٣) وداود والمالكيَّة^(٤) على رواية ابن نافع.

وذهب كثير من هؤلاء أَنَّهُ يَقْرَأُ [أ٢/٨١ب] في ذلك بالفتحة والسُّورَة مع كونه آخر صَلَاتِهِ عندهم، ومَمَّنْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْهُ مُحَمَّدٌ^(٥) وَالشَّافِعِيُّ^(٦)، ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ.

* الفائدة السادسة: لا يقنت في القضاء عندنا، أَمَّا عَنْهُمَا فَظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ

أَوَّلُ صَلَاتِهِ، وَلَا قَنُوتَ فِيهِ، وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ لَوْ قَنَتَ فِيهِ يَتَكَرَّرُ وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ. وَبِهِ قَالَتِ الْحَنَابِلَةُ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُحَلِّهِ وَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ^(٧).

ويعيده عند الشافعي، وكذا في قنوت الفجر عنده^(٨).

* الفائدة السابعة: تكبيرات العيد الزائدة، فإنه إذا قام يكبِّرُ [ب٢/

١٩٧ب] التَّكْبِيرَ الْمَشْرُوعَ فِي أَوَّلِ صَلَاتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَالْعَنْبَرِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ وَاللَّيْثِ وَمَالِكٍ^(٩) وَأَحْمَدُ^(١٠) - قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: نَصَّ عَلَيْهِ -.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيُّ: يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ فِي الثَّانِيَةِ^(١١).

(١) انظر: الثمر الداني (ص ١٠٤)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٢٨٩).

(٢) انظر: الأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ (١/١٢٩)، وروضة الطالبين (١/٢٤١)، ومغني المحتاج (١/٣٥٣).

(٣) انظر: النَّقْلُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالْمَزْنِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاوُدَ، فِي الْاسْتِذْكَارِ (١/٣٨٣).

(٤) انظر قول المالكيَّة في: البيان والتحصيل (٢/٤٧)، والذَّخِيرَةُ لِلْقُرَافِيِّ (٢/٢٧٨).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (١/٢٤٩). (٦) انظر: الأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ (١/٢٠٦).

(٧) انظر: الفروع وتصحيح الفروع (٢/٤٣٩)، والمبدع (٢/٤٩).

(٨) انظر: المجموع (٤/٨٤)، والشرح الكبير للرافعي (٤/٤٢٧)، وتحفة المحتاج (٢/٣٦٣).

(٩) انظر: مواهب الجليل (٢/٥٧١).

(١٠) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٤/٣٠١).

(١١) انظر: الأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ (١/٢٧٥)، والاستذكار (١/٣٨٢).

* **الفائدة الثامنة:** إذا أدرك من المغرب أو الرباعية ركعة ثم قام إلى قضاء ما سبق به فإنه يتشهد عقيب ركعة عند القائلين بأن ما أدركه أول صلاته^(١).

واختلف القائلون بأنه آخر صلاته: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك^(٢) كذلك، وهو مذهب ابن مسعود ومسروق وابن المسيب^(٣) والأكثرين، قال ابن تيمية وهو الأصح، قال: وحكى أحمد عن ابن مسعود أنه قال: «إذا أدركت من المغرب ركعة فاجلس فيهنّ كلهنّ»^(٤)، ولا يعرف له مخالفة، نصّ على ذلك في المحيط والمبسوط^(٥)، وقد ذكرناه^(٦)، والله أعلم.



(١) انظر: الاستذكار (٣٤٧/٢)، والمجموع (٨٤/٤).

(٢) انظر: المدونة (١٨٧/١)، والتاج والإكليل لمختصر خليل (٤٧٢/٢).

(٣) انظر: الاستذكار (٣٤٧/٢)، والمغني (٣٠٧/٣).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص ١٠٨)، والمغني (٣٠٨/٣).

(٥) المحيط الرضويّ (٤٧/١)، والمبسوط للسرخسي (١٩٠/١).

(٦) لم يذكر المؤلف القول الثاني، وهو: يصلي ركعتين متواليتين يقرأ فيهما بالحمد وسورة، ولا يتشهد بينهما، وهو رواية عن الإمام أحمد. انظر: المغني (٣٠٧/٣)، ومسائل أحمد وإسحاق بن راهويه (٧٢٢/٢)، والمحزر (١٦٩/١).

باب

ما يُفسد الصَّلَاة وما يُكره فيها

وقوله: (وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ)^(١). وفي المبسوط: إن تكلم فيها عامدًا أو ناسيًا أو مُخطئًا قاصدًا استقبل صلاته^(٢). قلت: العامد والقاصد واحد في المعنى، فلا فائدة في ذكر الثاني، وكذا لو تكلم مُكرهاً.

وقال النووي في شرح المهدب: إن تكلم عامدًا لا لمصلحة الصَّلَاة تبطل صلاته بالإجماع، ونقل الإجماع أبو بكر بن المنذر وغيره^(٣). وكذا لمصلحة الصَّلَاة بأن قام الإمام إلى الخامسة فقال له: قد صَلَّيتَ أربعًا، ونحو ذلك، وهو مذهب الجمهور. وإن تكلم مُكرهاً، فكذلك عند الشافعي على الأصح. وفي النَّاسِي والمخطئ لا يبطلها إلا إذا طال، ويعرف الطُّول بالعرف^(٤).

وقال في الجواهر للمالكية: كل ما أُطلق عليه اسم الكلام من غير تحديد لحروفه ولا تعيين^(٥) لها فهو مبطل للصَّلَاة، تعمده أو أكره عليه، أو وَجَبَ عليه لإنقاذ مسلم من مهلكه^(٦).

وأجاب صاحب الطراز من المالكية^(٧) عن قوله ﷺ لأبي سعيد: «ما

(١) الهداية (١٠٣/١). (٢) المبسوط للسرخسي (١٧٠/١).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٤٣)، والاستذكار (١/٤٩٨)، والإقناع لابن القُطَّان (١٤٠/١)، والمغني (٢/٤٤٤).

(٤) المجموع (١٥/٤).

(٥) في (أ، ب): «تعيين» والتصويب من (ت) وعقد الجواهر الثمينة.

(٦) عقد الجواهر الثمينة (١٦٠/١) بتصرف واختصار من المؤلف.

(٧) كتاب طراز المجالس شرح على المدونة وهو من تأليف الإمام سند بن عنان الأزدي =

منعك أن تجيب إذ دعوتك؟» فقال: كنت [١٨٢/٢أ] أصلي، فقال: «ألم تجد فيما أوحى إليّ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]»، قال: بلى يا رسول الله، لا أعود^(١) = بأنّ هذا يحتمل أنّه يجيبه بقطع النافلة، أو يجيبه بالصلاة عليه، أو بلفظ القرآن.

ولا يبطلها سبق اللسان وكلام الناسي، وكلام الجاهل ملحق بالعامد، وقيل بالناسي. وقال الأوزاعي ومالك وابن القاسم: الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها، وقال المغيرة: يبطلها. ذكرها في الذخيرة للقرافي^(٢). وفي المغني في شرح الخرقى: إذا تكلم الإمام لمصلحة الصلاة فيه ثلاث روايات [ب١٩٨/٢] عن أحمد:

إحداها: تبطل في حق الإمام والمقتدي^(٣)، واختارها الخلال، قال في رواية جعفر بن محمد^(٤): «إذا تكلم الإمام أو من وراءه بشيء مما تكلم به النبي ﷺ مع ذي الدين أعادوا؛ لأن ذلك كان للنبي ﷺ خاصة لا يجوز للأئمة بعده اليوم، وعلى هذا استقرت الروايات عن أحمد بعد توفقه. والثانية: لا يبطلها في حقهما.

والثالثة: تبطل صلاة المأموم دون صلاته. قال ابن قدامة: اختص إباحة الكلام في الصلاة اليوم بالإمام^(٥). قلت: وهذا تحكّم بين.

= (ت٥٤١هـ)، قال عنه ابن فرحون: «وألّف كتابًا حسنًا في الفقه سمّاه: الطراز شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفرًا وتوفي قبل إكماله»، والكتاب لا يزال مخطوطًا فيما أعلم، وتوجد منه نسخة في مكتبة الرباط بالمغرب برقم (٨٧٨)، ونسخة لبعضه في المكتبة المحمودية بالمدينة برقم (١٣٣٨) تبدأ من البيوع. انظر: الديباج المذهب (٣٩٩/١)، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (٣/١٥٠، ط. جامعة الإمام).

- (١) رواه البخاري (٤٤٧٤). وليس فيه قوله: (بلى يا رسول الله لا أعود).
- (٢) الذخيرة للقرافي (١٣٩/٢) وتقدّم بيان مذهب المالكية.
- (٣) وهذه الرواية هي المذهب، وعليها أكثر الأصحاب كما قال المرداوي في الإنصاف (٣١/٤).

(٤) أورد ابن قدامة هذه الرواية عن حرب وليست عن جعفر.

(٥) المغني (٤٥٠/٢) بتصرف.

وفي رواية أخرى: أَنَّ الصَّلَاةَ لا تفسد في تلك الحالة بالكلام، سواء كان من شأن الصَّلَاةَ أو لم يكن، قال: وهو مذهب الشَّافعي^(١).
قلت: مذهبه بخلافه، ولا يصحُّ نقله عنه، وقد تقدَّم.
ويفسدها كلام النَّاسي عند النَّخعي وقتادة وحمَّاد بن أبي سليمان^(٢)، كقولنا^(٣).

قاس الشَّافعي: النِّسيان والخطأ في الكلام على السَّلَام.

واحتجَّ: بِسَلَام النَّبِيِّ ﷺ ناسياً في حديث ذي اليدين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صَلَاتَي الْعِشِيِّ: الظهر، أو العصر ركعتين، ثم سَلَّمَ، ثم قام إلى خشبة جذع في مقدَّم قِبلة المسجد، ووضع يده عليها يُعرف في وجهه الغضب، ثم خرج سَرَعَان النَّاسَ وهم يقولون: قصرت الصَّلَاة، قصرت الصَّلَاة، وفي النَّاسَ أبو بكر وعمر فهاباه أن يكَلِّماه، فقام رجل كان رسول الله ﷺ يسميه ذا اليدين فقال: يا رسول الله: أقصرت الصَّلَاة أم نسيت؟ قال: «لم أنسَ، ولم تقصر الصَّلَاة»، قال: بل نسيت يا رسول الله، فأقبل على القوم فقال: «أصدق ذو اليدين؟» فأومئوا أي نعم وفي البخاري ومسلم: «ما يقول ذو اليدين؟»، قالوا: صدق، لم تصلِّ إلا ركعتين، فصلَّى ركعتين وسَلَّمَ، ثم كَبَّرَ ثم سجد، ثم كَبَّرَ فرفع رأسه ثم كَبَّرَ وسجد، ثم كَبَّرَ ورفع. خرَّجَاه من طرق كثيرة^(٤).

ورواه مسلم أيضاً من حديث عمران بن حُصَيْن ببعض معناه، وقال فيه: سَلَّمَ من ثلاث [٨٢/٢أ] رَكَعَات، فلمَّا قِيلَ له، صَلَّى رَكَعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سجد سَجْدَتَيْن، ثُمَّ سَلَّمَ^(٥).

(١) المغني (٤٤٧/٢). وهذه الرواية ذكرها ابن قدامة في سياق حديثه عن حكم من تكلم ناسياً لا من تكلم لمصلحة الصَّلَاة.

(٢) انظر: المغني (٤٤٦/٢)، والمجموع (١٥/٤).

(٣) انظر: مختصر القدوري (ص ٣٧، ط. البشائر)، وتبيين الحقائق (١/١٥٤)، وحاشية ابن عابدين (٣٧١/٢).

(٤) البخاري (٤٨٢) ومسلم (٥٧٣)، من حديث أبي هريرة.

(٥) مسلم (٥٧٤).

قال الجوهري: «سَرَعَان النَّاسُ»، بالتَّحْرِيكِ: أوائلهم، من السُّرْعَةِ^(١). وفي الْمُغْرَبِ بفتحين^(٢). قال الخطَّابِيُّ: هو جمع سريع^(٣)، قال البغوي: هم الذين خرجوا من المسجد بسرعة^(٤). وقال الجوهري: وبسكون الرَّاء مع الحركات الثلاث على السَّين.

وذو اليدين، اسمه: الخَرْبَاق بن عمرو من بني سليم، وكان في يديه طول، وذكر نجم الدين ابن الرِّفْعَةِ^(٥) في شرح التَّنْبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ فِي إِحْدَى يَدَيْهِ طُولٌ^(٦).

وقوله: «أَقْصِرَتْ»، يُرْوَى بِضَمِّ الْقَافِ وَكسْرِ الصَّادِ، وبفتح القاف وبضَمِّ الصَّادِ، وكلاهما صحيح^(٧).

وقال [ب١٩٨/٢] عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٨)، فصار كالصَّوم.

(١) الصَّحاح (١٢٢٨/٣). (٢) الْمُغْرَب (٣٩٣/١).

(٣) معالم السُّنَنِ (٢٣٤/١). (٤) شرح السُّنَّة للإمام البغوي (٢٩٣/٣).

(٥) هو: أحمد بن مُحَمَّد بن عَلِيٍّ بن الرِّفْعَةِ الأنصاري، البخاري، المصري، نجم الدين، أبو العباس، أحد أئمة الشَّافعية في زمانه، ولي حَسْبَةَ الدِّيَارِ المصْرِية، ودُرِّسَ بالمعْرِية، وله تصانيف منها: «الكفاية في شرح التَّنْبِيهِ» و«المطلب في شرح الوسيط» وغيرهما، توفي سنة ٧١٠هـ. انظر: طبقات الشَّافعية الكبرى (٩/٢٤ رقم ١٢٩٨)، وطبقات الشَّافعيين (ص ٩٤٨) طبقات الشَّافعية لابن قاضي شُهْبَة (٢/٢١٢ رقم ٥٠٠).

(٦) كفاية النَّبِيَّة في شرح التَّنْبِيهِ (٣/٤٠٥).

(٧) انظر: النَّهْاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٧٠/٤) والمجموع (٩/٤).

(٨) لم أجده بهذا اللَّفْظ، قال ابن حجر في التَّلْخِصِ الحَبِير (١/٦٧٤): «تَنْبِيهِ: تَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ بِلَفْظٍ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي» وَلَمْ نَرَهُ بِهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ عِنْدَ جَمِيعٍ مِنْ أَخْرَجِهِ...»، وقال ابن الهمام في فتح القدير (١/٤٠٥): «الْفُقَهَاءُ يَذْكُرُونَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ وَلَا يَوْجَدُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ».

ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». ورواه ابن حَبَّانَ (١٦/٢٠٢ رقم ٧٢١٩)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، كلاهما من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ورواه البيهقي في السُّنَنِ الْكُبْرَى (٦/٨٤ رقم ١١٢٣٦)، بلفظ: «وُضِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولنا: رواية زيد بن أرقم قال: «كُنَّا نتكلَّم في الصَّلَاةِ يكَلِّم الرَّجُل مَنَّا صاحبه وهو إلى جنبه في الصَّلَاةِ حَتَّى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فَأَمَرْنَا بالسُّكُوتِ ونُهَيْنَا عن الكلام»، رواه الجماعة إلا ابن ماجه^(١). وللتِّرْمِذِيِّ: «كنا نتكلَّم خلف رسول الله ﷺ في الصَّلَاةِ»^(٢). قال الخطَّابِيُّ: القنوت هُنا السُّكُوت^(٣).

وهذا يدلُّ على أنَّ تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة؛ لأنَّ زيد بن أرقم مدنيٌّ، وقد أخبر أنهم كانوا يتكلَّمون خلف رسول الله ﷺ إلى أن نُهوا. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: يا رسول الله كُنَّا نسلِّم عليك في الصَّلَاةِ فتردَّ علينا فقال: «إِنَّ في الصَّلَاةِ لَشَغْلًا»، متَّفَقٌ عليه^(٤).

وفي رواية عنه: كُنَّا نسلِّم على النَّبِيِّ ﷺ إذ كُنَّا بمَكَّةَ قبل أن نأتي أرض الحبشة، فلمَّا قدمنا من أرض الحبشة، أتيناها فسلَّمنا عليه، فلم يردَّ علينا، فأخذني ما قُرْبَ وَمَا بَعْدَ حَتَّى قَضُوا صلاتهم، فسألته، فقال: «إِنَّ الله يحدث من أمره ما يشاء، وإنَّه قد أحدث من أمره أن لا نتكلَّم في الصَّلَاةِ»، رواه النَّسَائِيُّ وأحمد^(٥).

= والحديث: أنكره ابن أبي حاتم، والإمام أحمد. وصحَّحه ابن حبان، والحاكم ووافقه الذهبي، وحسَّنه النَّوَوِيُّ، وصحَّحه الألبانيُّ في تعليقه على السُّنَنِ، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاريِّ. انظر: المستدرک (٢/٢١٦)، ونصب الرَّايَة (٢/٦٤)، والبدر المنير (٤/١٧٩)، والتَّلْخِص الحبير (١/٦٧٤)، والدرایة (١/١٧٥).

(١) البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩)، وأبو داود (٩٤٩)، رواه النَّسَائِيُّ (١٢١٩)، وأحمد (١٩٢٧٨).

(٢) التِّرْمِذِيُّ (٤٠٥)، وقال: «حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم».

(٣) غريب الحديث للخطَّابِيِّ (١/٦٩١).

(٤) البخاريُّ (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) النَّسَائِيُّ (١٢٢١)، واللفظ له. وأحمد (٥٦/٧) رقم ٣٩٤٤، وأبو داود (٩٢٤). وصحَّحه ابن الملقِّن في البدر المنير (٤/١٧٣)، وقال الألبانيُّ عنه: «إسناده حسن صحيح» صحيح أبي داود (٤/٧٩)، وحسَّنه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان (١٦/٦٢٤٤). وانظر: نصب الرَّايَة (٢/٦٩)، والتَّلْخِص الحبير (١/٦٦٩).

قال الخطّابي: معنى «ما قَرُبَ وَمَا بَعُدَ»: الحزن والكآبة^(١)، يعني عاودني ما بَعُدَ من الأحزان وقَرُبَ وتجدّد، ويُروى: «ما قَدَّمَ وما حَذَّثَ»^(٢).

وعن معاوية بن الحكم السُّلَميّ، قال: بينا أنا أصليّ مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أميّه، ما شأنكم تنظرون إليّ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمّتونني [١٨٣/٢١] سكّث، فلما صلّى رسول الله ﷺ، فبأبي هو وأمّي، ما رأيت معلّماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله، ما كَهَرَنِي^(٣) ولا ضربي، ولا شتمني، قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ»^(٤) وقراءة القرآن، أو كما قال رسول الله ﷺ، رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي^(٥)، وقال أبو داود: «لَا يَحِلُّ» مكان «لَا يَصْلَحُ»^(٦).

ومعنى ما كَهَرَنِي: أي ما انتهرني، ولا غَلِظَ عليّ بالقول، وفي قراءة ابن مسعود: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَكْهَرْ}^(٧).

وفي سنن أبي عَوَانَةَ والبيهقيّ: «فَحَدَقَنِي الْقَوْمُ»^(٨). قال النَّوَوِيُّ: وهي مشكلة، والمعروف حَدَقَ بالتَّشْدِيدِ، إذا نظر نظراً شديداً، لكنّه غير متعدّد، وإنّما تعرف حَدَقَنِي بمعنى: أصاب حدقي. وروى [ب١٩٩/٢] النَّوَوِيُّ عن ابن مالك أنّه قال: يصحّ «حَدَقَنِي» مخفّفاً، بمعنى: أصابني بحدقته، كقولهم: عَثَّتْهُ

(١) معالم السنن (١/٢١٨).

(٢) هذه رواية أبي داود.

(٣) في (أ، ب): «كرهني»، وكذا فيما سيأتي! والمثبت من (ت).

(٤) «التَّحْمِيدُ» لم أجده في كتب الحديث.

(٥) مسلم (٥٣٧) - واللَّفْظُ لَهُ -، وأحمد (١٧٥/٣٩) رقم (٢٣٧٦٢)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨).

(٦) رواه أبو داود في سننه، في كتاب الصَّلَاة، باب تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فِي الصَّلَاةِ، (١/٣٠٧ رقم ٩٣٠).

(٧) انظر: تفسير الطُّبري (٢٤/٤٩٠)، ومعاني القرآن للفرّاء (٣/٢٧٤).

(٨) مسند أبي عَوَانَةَ (١٧٢٧)، وسنن البيهقي الكبرى (٢/٢٤٩) رقم (٣١٦٥).

أصَبته بالعين، وَرَكِبَهُ البعير أصابه بركبته^(١).

وقوله: «وَأَثْكَلَ أُمِّيَاهُ»: بَضَمَ الثَّاءُ المثلثة، وسكون الكاف، وبفتحهما لغتان، كالتَّحَلُّ والتَّحُلُّ حكاهما الجوهري^(٢)، وهو: فقد المرأة ولدها، وامرأة تُكَلَّى وتَأْكَل، إذا فقدت ولدها.

و«أُمِّيَاهُ»: بكسر الميم وبعدها ياء وبعدها أَلِفُ النُّدْبَةِ. وفي أولها «وا» لِلتَّفْجُعِ^(٣) كأنها حاضرة؛ لِأَنَّ حَكَمَ النُّدْبَةِ حَكَمَ النَّدَاءِ. وَبَعْدَ الألف هاء السَّكْتِ؛ لِتَحْقِيقِ^(٤) الألف، وتسقط في الوُضُل.

وفي أكثر كتب الحديث والفقهاء «واثكل أماء» بغير ياء^(٥)، والأوّل ذكره النُّووي وهو لفظ مُسلم.

وقوله: «فَبَآبِي وَأُمِّي»: أي أفديه بهما^(٦).

وفي حديث رفاعه بن رافع بن عَفْرَاء قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مَبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَلَمَّا انصرفت قال: «مَنْ المَتَكَلِّمُ؟» فلم يتكلّم أحد، ثُمَّ قالها الثَّانِيَةَ، فَقُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَقَدْ رَأَيْتَ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا أَيُّهُمْ يَضَعُدُ بِهَا»، رواه أبو داود والترمذي^(٧).

قال ابن العربي: قد منعه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ التَّشْمِيتِ وجعله كلامًا بقوله: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ^(٨)»، وإنّما لم يأمره بإعادة صلاته؛ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ بَيَانِ الشَّرْعِ، وَمِنْ فَعْلِهِ الْآنَ

(١) المجموع (٩/٤)، وتهذيب الأسماء واللغات (٦٢/٣)، وانظر: النهاية (٣٥٤/١)، ولسان العرب (٤٠/١٠).

(٢) الصّحاح (١٦٤٧/٤) مادة (تكل). (٣) في (ت): «للتفجيع».

(٤) في (ب): «لتحقّق».

(٥) لم أجد من ساق الحديث بهذا اللفظ «واثكل أماء» إلا ابن حبان في صحيحه (٢٣/٦).

(٦) المجموع (١٠/٤).

(٧) أبو داود (٧٧٣)، والترمذي (٤٠٤)، وقال: «حديث حسن». والنسائي (٩٣١).

(٨) في (ت): «من كلام الناس».

بطلت صَلَاتُهُ^(١).

قال شمس الأئمة السَّرْحَسِيُّ: وما لا يصلح في الصَّلَاة فمباشرة مفسدة، كالأكل والشُّرب عامداً كان [٨٣/٢أ] أو ناسياً، وكالخروج في الاعتكاف، والجماع في الإحرام، ولهذا لو طال الكلام كان مفسداً، ولو كان النِّسيان عذراً؛ لاستوى فيه الطَّويل والقصير كالأكل في الصَّوم^(٢).

قلت: الخروج ناسياً لا يبطل الاعتكاف على المذهب عندهم^(٣)، وجماع النَّاسِي في الإحرام لا يفسده في الجديد^(٤)، والنِّسيان والخطأ عذر في رفع الإثم، فصار كالعمد، فإنَّه لا فرق فيه بين عمدته وسهوّه، ذكره النَّوَاوِي^(٥)، والحدث مثله عندهم. والقياس في سلام النَّاسِي أن يفسد، هكذا قاله السَّرْحَسِيُّ^(٦).

أو نقول: السَّلَام ذِكْرٌ ولهذا شرع في التَّشْهَد فاعتبرناه ذكراً في حال النِّسيان، وكلاماً في حال التَّعَمُّد؛ لما فيه من كاف الخطاب، ولهذا لو شَمَّت العاطس أو ردَّ السَّلَام أو قال: غفر الله لك، أو عافاك الله بكاف الخطاب بطلت صَلَاتُهُ، وإن كان ذلك ذكراً ودعاءً، ولهذا لو كان ذلك بلفظ الغيبة لا تبطل الصَّلَاة. ذكر ذلك كلُّه النَّوَاوِي في شرح المَهْذَب^(٧).

وقال في شرح العمدة: القنوت في الآية^(٨) السُّكُوت، دَلَّ عليه: لفظة الغاية التي هي: «حَتَّى»، و«الفاء» التي لتعليل ما سَبَقَ عليها لما يأتي بعدها^(٩). وقوله: «أمرنا بالسُّكُوت» يدلُّ [٨٤/٢أ] على أنَّ [ب١٩٩/٢] كلُّ ما ينافي السُّكُوت من الكلام مخالف للأمر.

(١) عارضة الأحوذِي في شرح الترمذِي لابن العربي (١٩٥/٢).

(٢) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١٧١/١).

(٣) أي عند الشَّافعية، انظر: الشَّرح الكبير للرافعي (٥٣٦/٦)، وروضة الطَّالِبِينَ (٤٠٨/٢).

(٤) انظر: الشَّرح الكبير للرافعي (٤٧٨/٧)، وروضة الطَّالِبِينَ (١٤٣/٣)، وتحفة المحتاج (٤٦٨/٣).

(٥) المجموع (١٤/٤). (٦) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١٧١/١).

(٧) المجموع (١٤/٤).

(٨) في قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

(٩) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (ص٣٠٢).

وقوله: «ونهيّا عن الكلام» تأكيد، إنّ قلنا: الأمر بالشّيء نهى عن ضده، وهذا يقتضي أنّ كلّ ما يُسمّى كلامًا فهو منهى عنه، في الأحوال كلّها.

قال السرخسي: وحديث ذي الـيدين منسوخ؛ لأنّ الكلّ تكلموا عمدًا. وقول أبي هريرة «صلّى بنا»: أي بأصحابنا، قال: لأنّ ذا الـيدين قتل ببدر واسمه مشهور في شهداء بدر، قبل خير بزمان طويل، انتهى كلامه^(١).

قلت: ويؤيد ما ذكره رواية الزُّهريّ أنّه قتل ببدر^(٢). لكن غلطوا الزُّهريّ في ذلك، وقالوا: عاش ذو الـيدين بعد وفاة رسول الله ﷺ، ذكره النووي^(٣). وقيل: إلى أيّام معاوية، وقالوا: الذي قتل ببدر ذو الشّمالين.

ويدلّ على نسخ حديث ذي الـيدين: أنّ العمل على خلافه باتّفاقهم، ألا ترى أنّ رجلاً لو ترك إمامه من صلاته^(٤) ما يسبح به ليُعلم^[٥] إمامه ما قد تركه فيأتي به، وذو الـيدين لم يسبح برسول الله ﷺ، ولم ينكر رسول الله ﷺ كلامه إيّاه، فدلّ أنّ ما علمه الناس من التّسبيح في الصّلاة لنائبة تنوبهم^(٦) في صلاتهم كان متأخراً عن ذلك، وقد تكلم ذو الـيدين وأبو بكر وعمر والنّبي ﷺ بعد علمهم أنّهم في الصّلاة، فدلّ على أنّه كان قبل نسخ الكلام.

قال الخطّابي: دعوى النّسخ فيه لا وجه لها؛ لأنّ تحريم الكلام كان بمكّة، وراوي حديث ذي الـيدين أبو هريرة، وهو متأخّر الإسلام؛ لأنّه أسلم عام خير سنة سبع، وصحب رسول الله ﷺ أربع سنين، وقد رواه عمران بن الحُصين وهجرته متأخّرة^(٧).

(١) المبسوط للسرخسي (١/١٧١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/٣٥٨)، والتمهيد (١/٣٦٤).

(٣) المجموع (٤/١٧)، وانظر: الأمّ للشافعي (١/١٤٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٣٥٨)، والتمهيد (١/٣٦٤).

(٤) بعده في حاشية (أ)، وبعدها علامة التّصحیح: «على»، ولا وجه لها.

[٥] كذا في الأصول، ولعل الصواب: «ما يُسبح به لسبح به ليُعلم».

(٦) في (ب): «لتأنيته بيوتهم».

(٧) معالم السنن (١/٢٣٥).

قلت: قول الخطّابي ليس بشيء؛ لأنّا قد ذكرنا وجه النسخ وما يدل على ثبوته، ومن أين للخطّابي أنّ تحريم الكلام كان بمكّة؟ ومن روى ذلك؟ وقد ذكرنا حديث زيد بن أرقم الصّحيح، وفيه: فنزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام، وهذه الآية في سورة البقرة، وهي مدنيّة بالإجماع^(١)، وصحبة زيد بن أرقم كانت بالمدينة بعد قدوم رسول الله ﷺ من مكّة، وأمّا تأخر إسلام أبي هريرة وهجرة عمران بن حصين فلا تقدح في النسخ؛ لأنّ أبا هريرة صحب رسول الله ﷺ أربع سنين، وليس بممتنع نزول آية تحريم الكلام في الصّلاة بعد إسلامه وهجرة عمران، فلا يجوز الاحتجاج بحديث ذي اليمين ما لم يقدّم الدليل على أنّه كان بعد نسخ الكلام.

وقوله: (وَمَفْرَعُهُ الْحَدِيثُ)^(٢). أي ملجأه، ذكره الجوهر^(٣)، وقوله ﷺ: «إذا رأيتم شيئاً من هذه الأفراع فافزعوا إلى الصّلاة»^(٤)، أي فالفزعوا إليها. قال في الحواشي: ظاهر هذا الحديث^(٥) غير مراد؛ لوقوع [ب٢٠٠/٢] هذه الأشياء، فكأنّ المراد رفع الحكم، والحكم نوعان مختلفان: الجواز والفساد، ومبناهما على وجود السبب وعدمه.

والثاني: الثّواب والعقاب، ومبناهما على وجود العزيمة وعدمها، فكان من قبيل المشترك، ولا عموم له. وقد أريد به رفع الإثم إجماعاً^(٦)، فلا يراد

(١) انظر: تنزيل القرآن للزّهريّ (ص ٢٩)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/٥١)، والمكّي والمدنيّ في القرآن لعبد الرزّاق حسين (١/٣٧٣).

(٢) الهداية (١/١٠٣).

(٣) في الصّحاح (٣/١٢٥٨).

(٤) لم أجده بهذا اللفظ. قال الزيلعي: «غريب بهذا اللفظ»، نصب الراية (٢/٢٣٤)، وقال ابن حجر: «لم أجده بهذا اللفظ»، الدراية (١/٢٢٥). وقد ورد بمعناه في البخاريّ (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه أنّه عليه الصّلاة والسّلام قال: «هما آيتان من آيات الله... فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصّلاة».

(٥) يريد به حديث: «إنّ الله وضع عن أمّتي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه».

(٦) في (ب): «الحكم الإثم إجماعاً».

غيره^(١). أو كان من باب الاقتضاء^(٢) والمقتضي لا عموم له^(٣).

وقوله: (فَإِنْ أُنِّ فِيهَا أَوْ تَأَوَّهَ أَوْ بَكَى فَارْتَفَعَ بِكَأُوهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَا يَقْطَعُهَا)^(٤).

وبه قال مالك^(٥) وأحمد^(٦).

وقال الشَّافعي: البكاء والأنين والتَّأَوُّه تبطل الصَّلَاة إذا كانت حرفين، سواءً بكاء للدُّنيا أو للآخرة^(٧).

لنا: أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام كان يُصَلِّي بالليل وله أَزِيْزٌ كَأَزِيْزِ الْمِرْجَلِ^(٨) من البكاء، رواه أبو داود وأحمد والنَّسَائِيُّ والْدَّارَقُطْنِيُّ^(٩) [٢١/٨٤] من حديث عبد الله بن الشَّخِير، وفي الإمام: «كَأَزِيْزِ الرَّحَى مِنْ الْبُكَاءِ»^(١٠). وهو: صوت غليانه، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ تَوَزُّ أَزِيْزًا إذا غلت.

(١) الحواشي للخبَّازي (١٣٢).

(٢) الاقتضاء: عرّفه السَّرَخْسِيُّ فقال: «هو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم»، أصول السَّرَخْسِيِّ (١/٢٤٨). انظر: التَّعْرِيفَات (ص ٣٣)، والتَّوْقِيف على مهمات التعاريف (ص ٥٨)، ومعجم لغة الفقهاء (ص ٨٣)، ومعجم أصول الفقه لخالِد رمضان (ص ٤٢).

(٣) انظر: أصول السَّرَخْسِيِّ (١/٢١)، وكشف الأسرار (٢/٢٣٧)، وغمز عيون البصائر (٨٦/١).

(٤) الهداية (١/١٠٤).

(٥) انظر: التاج والإكليل (٢/٣١٦)، ومواهب الجليل (٢/٣١٦)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٢٥).

(٦) انظر: المبدع (١/٤٦٢)، ومنتهى الإرادات (١/٦٦)، وكشَّاف القناع (١/٤٧٦).

(٧) انظر: البيان (٢/٣٠٩)، وروضة الطَّالِبِينَ (١/٢٩٠)، والمجموع (٤/١٠).

(٨) الْمِرْجَلُ: هو «الإناء الذي يُغلى فيه الماء، سواء كان من حديد، أو صفر، أو حجارة، أو خزف». انظر: التَّهْيَاة فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٤/٣١٥)، والفائق في غريب الحديث (١/٣٩).

(٩) أبو داود (٩٠٤)، وأحمد (٢٦/٢٤٢ رقم ١٦٣١٧)، والنَّسَائِيُّ (١٢١٤). ولم أجده عند الدَّارَقُطْنِيِّ. وقال الحاكم في المستدرک (١/٣٩٦): «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرِّجْاه» ووافقه الذهبي.

(١٠) هذه رواية أبي داود (٩٠٤).

وقال الله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ (١٠٩). [الإسراء: ١٠٩].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه، قيل له: الصَّلَاةُ يا رسول الله، قال: «مُرُّوا أبا بكر فليُصَلِّ بالنَّاسِ»، قالت عائشة: إنَّ أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء، قال: «مروه فليُصَلِّ» فعاودته، فقال: «مروه فليُصَلِّ، إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ»، رواه البخاري^(١)، ومعناه متَّفِقٌ عليه من حديث عائشة^(٢).

ولأنَّ ذلك في معنى التَّسْبِيحِ، والاستعاذة من النَّارِ، والشَّقِّ^(٣) إلى الجنَّةِ، وأنَّه لتعظيم الله تعالى، وزيادة الخشوع والخضوع، وهو المطلوب من الصَّلَاةِ، والمحثوث عليه من الشَّارِعِ، فلا يناسب البطْلانَ، وعليه يُحْمَلُ ما رُوي عنه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: أنَّه قال في سجود صلاة الكسوف: «أَفْ أَفْ» الحديث^(٤).

وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ، قَطَعَهَا^(٥).

قال في المحيط: خلافاً لأبي يوسف؛ إذ فيه إظهار الجزع والأسف بالحروف، فكان من كلام النَّاسِ، وهو منهيٌّ عنه، ولم يرد به الشَّرْعُ^(٦). وعن أبي يوسف إن قال: (آه)، لا تفسد صَلَاتَهُ بحال، وإن قال: (أوه)، فهو على التَّفْصِيلِ الذي ذكرناه.

قال قاضي خان: إذا نطق بحرفين وهما من حروف الزِّيَادَةِ أو أَحَدَهُمَا لا تفسد، نحو: (أَفْ)، (تُفْ)، (أَخْ)، لدخول الضَّعْفِ فيه من وجهين: أحدهما: أنَّه ناقص عن الاسم المتمكَّن والفعل؛ لأنَّهما لا يكونان أقلَّ

(١) برقم (٦٨٢). (٢) البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨).

(٣) في (ب): «التشوق».

(٤) رواه أبو داود (١١٩٤) واللفظ له، ورواه النَّسَائِي (١٤٨٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وصَحَّحَ الألبَانِيُّ في تعليقه على السنن، وانظر: نصب الرَّاية (١٠١/٢)، والدَّرَاية (١٨٧/١).

(٥) الهداية (١٠٤/١). (٦) المحيط الرُّضَوِي (٥٧/١ب).

من ثلاثة أحرف، حرف يُبدأ به، ولا يكون إلا متحرِّكًا، وحرف يوقف عليه وهو ساكن، وحرف يفصل بينهما، وحركته وسكونه اختياريان، وهذا في الاسم خاصّة.

والوجه الثاني: كون أحدهما من حروف الزيادة^(١).

ولأنّه ليس بكلام في عرف النَّاس، فأشبهه السُّعال والتَّنَحُّج.

قال في المحيط: ولو قال (أَحَّ) أو (أَخَّ) تفسد [ب٢٠٠/٢] بالإجماع، وإن لم يكن مسموعًا لا تفسد؛ لأنّه ليس بكلام، ويكره، لأنّه عمل يسير^(٢).

وكان يقول أوّلاً (أُف) تقطع الصَّلَاة، ثم رجع إلى ما ذكر.

وقول قاضي خان: «أحدهما من حروف الزيادة» أجود من قول صاحب

الكتاب: (إِنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا)^(٣).

لأنّهما ليسا بزائدين، ولا أحدهما هاهنا، وإنّما هما من حروف الزيادة،

أو أحدهما، ومعنى قولهم: «إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ»، أي: لا تقع^(٤) الزيادة - لغير الإلحاق والتّضعيف - إلا منها لا أنّها لا تقع إلا زوائد^(٥).

وقوله: (وإنَّ كَانَا أَصْلَيَيْنِ تَفْسُدُ).

معناه: إذا كانا من الحروف التي لا تزداد، وإلا فقوله: (آه)، (أُف)،

(تُف)، كلُّ منها حرفان أصليّان، و(تُف) كلُّ حرف منهما ليس من حروف الزيادة، فتفسد على أصله.

وحروف [أ١٨٥/٢] الزيادة عشرة، جمعوها في قولهم: «اليوم تنساه» كما

ذكرها في الكتاب^(٦)، وقال قاضي خان: جمعها - كما ذكر - البغداديون^(٧)،

(١) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/١٩١).

(٢) المحيط الرّضوي (١/٥٧ب). (٣) الهداية (١/١٠٤).

(٤) في (أ، ب): «لا تقطع»، والمثبت من (ت)، وهو الصواب.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٣١٥)، والمنصف لابن جني (ص٩٩)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص١٣٧).

(٦) الهداية (١/١٠٤)، والمصادر السابقة.

(٧) شرح الجامع الصّغير لقاضي خان (١/١٩١).

وزاد الشيخ جمال الدين ابن الحاجب في التّصريف: «السّمان هويّت»^(١)، ومثله في ملتقى البحار.

وسئل المازني عن حروف الزّيادة فأنشد:

هَوَيْتُ السّمانَ فشيَّبَنِي^(٢) وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السّمانَ
فلم يفهمه السّائل، فقال له: قد أجبتك مرّتين^(٣).

قلت: لم يجبه ولا مرّة واحدة؛ لأنّه نطق كلّ مرّة بتسعة أحرف من حروف الزيادة؛ لأنّه حذف ألف الوصل مرّتين، ولهذا قال في ملتقى البحار، وابن الحاجب: «السّمان هويت»، وجمعوها أيضًا في قولهم: «سألتمونيها»، وفي «أسلمني وتاه»، وفي «الموت ينسأه»، و«أتاه سليمان»، أو «مت سهيل وأنا» أو «أويت من سهيل»^(٤).

وأنشد ابن مالك:

هنا وتسليم، تلا أنس يومه نهاية سول أم، أمان وتسهيل^(٥)
فذكر كلّ حرف من حروف الزّيادة أربع مرّات في بيت واحد، ومجموعها: أربعون حرفًا.

وقال في قاضي خان: لا اعتماد على هذا؛ لأنّ الكلام كما يتركّب من غير حروف الزيادة، فكذلك يتركّب من حروف كلّها من حروف الزّيادة^(٦)، كما تقدّم.

(١) الشّافية في علم التّصريف لابن الحاجب (١/٧٠).

(٢) في (ت): «فتيمني».

(٣) انظر: المُنصف لابن جنّي (ص ٩٨)، وشرح المفصّل لابن يعيش (٥/٣١٤).

(٤) انظر: اللّحة في شرح الملحّة لابن الصّائغ (٢/٦٦٧).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام (٤/٣٦٥)، وعجزه:

..... نهاية مسؤول، أمان وتسهيل.

وأورده ابن مالك في إيجاز التّعريف في علم التّصريف (ص ٨٢)، بلفظ نحوه، وهو قوله:

أمان وتسهيل، تلا أنس يومه نهاية سول، أم هنا وتسليم.

(٦) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/١٩١).

وقوله: (يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفٍ كُلُّهَا زَوَائِدُ)^(١)، إنما الذي يتحقق أن تكون الحروف كلها من حروف الزيادة لا أنها كلها زوائد.
وفي مُنية المفتي: لو تكلم بحرف واحد لا تفسد^(٢). وعن مُحَمَّد في المريض إن كان لا يملك نفسه لا تفسد، سواء قال: (آه) أو (أواه)، وإن ملكها فسدت في الوجهين، وفي البُكِّي^(٣) إن خرج دمه من غير صوت لا تفسد، كالعرق.

وفي الذَّخيرة: نفخ التُّراب من موضع سجوده، إن كان نفخًا لا يسمع لا تفسد اتفاقًا؛ لأنَّه كالتَّنفس^(٤)، ومثله في المصنَّى^(٥).

وإن كان [٢٨٥/ب] [٢/٢٠١أ] يُسمع تفسد عندهما، قال: وظنَّ بعض المشايخ أنَّ المسموع ما يكون له حروف مهجَّة، نحو (أف) و(تف) و(يف) وغير المسموع بخلافه، وإليه مال شمس الأئمة الحلواني، وبعضهم لم يشترط للتَّنْفخ المسموع أن يكون له حروف مهجَّة^(٦). وإليه ذهب خواهر زاده، وقطع به في المصنَّى^(٧)، وقال سواء كان له حروف مهجَّة أو لم يكن، أراد به التَّأْيِف أو لم يرد.

وكان أبو يوسف يقول أولاً: لا يفسد إلا إذا أراد به التَّأْيِف؛ يعني إظهار الكراهة والضجر، كما في الآية، وكقول القائل:
أُفًّا وَتُفًّا لِمَنْ مَوَدَّتْهُ إِنْ غَبَتْ عَنْهُ سُوءَةٌ زَالَتْ
أما إذا أراد به تنظيف مَوْضِع سجوده وتنقيته من التُّراب لا يقطع. ثم رجع وقال: لا يقطع بكلِّ حال.

وجه قول خواهر زاده: أنَّ الكلام ما يكون له حروف مهجَّة، وصوت مسموع، فالصَّوت والحروف شرط الكلام؛ إذ لا يحصل الإفهام إلا بهما، ثمَّ

(١) الهداية (١/١٠٤).

(٢) منية المفتي ليوسف بن أحمد السجستاني (ب).

(٣) في (ت): «البكاء».

(٤) الذَّخيرة البرهانية (ل٥٣).

(٥) المصنَّى (٩/ب).

(٦) الذَّخيرة البرهانية (ل٥٣).

(٧) المصنَّى (٩/ب).

إقامة الحروف باللسان بدون الصَّوت مُفْسِدٌ، فكذا الصَّوت المسموع الخارج من مخرج الكلام يجب أن يكون مُفْسِدًا. قال: وكأنَّه مال إلى قول الكَرخي في اشتراط تصحيح الحروف دون الصَّوت في الكلام.

وفي التَّحفة: يكره النَّفخ في الصَّلَاة إن لم يكن مسموعًا، والمسموع مُفْسِدٌ عندهما، وقولا أبي يوسف كما شرحناهما^(١).

وقال النَّووي: غير المعذور إن نطق بحرف واحد لم تبطل صلاته، إلا أن يكون مفهمًا، كقولك: قَه، وشَه، وعَه، فإنَّه يُبطل بلا خلاف^(٢).

قلت: هو كلام عند الثَّحاة أيضًا، يكتب بهاء السَّكْت؛ لأنَّ إلحاق الهاء لازم في الوقف فيها؛ لكونها على حرف واحد، والكتابة تعتبر بالوقف على صورة الكلمة بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها^(٣).

وفي شرح المَهْدَب للنَّووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هذه الحروف بغير هاء السَّكْت^(٤). وهو سهوٌ لعلَّه من الكاتب.

وقال في منية المفتي: النُّطق بحرف واحد لا يبطل.

قلت: وهو محمول على غير الصُّور التي يكون الحرف الواحد فيها كلامًا مفيدًا^(٥) يحسن السُّكوت عليه.

قال: وإن نطق بحرفين بطلت بلا خلاف^(٦)، أفهم أو لا؛ لأنَّ الكلام: «ما يتلفَّظ به» عند اللُّغويين والأصوليين والفقهاء، وعند النُّحويين الكلام: «هو اللَّفْظ المرْكَب المفيد»^(٧).

والكلام المبطل عند أحمد: ما انتظم حرفين أو أكثر سواء كان مفيدًا، أو نَحْوَحَةً، أو أَيْنًا، أو نَفْحًا، أو غير ذلك، وفي النَّفخ، والبكاء، والتَّأَوُّه

(١) تحفة الفقهاء (١/١٤٥) وقال: «والصَّحيح قولهما».

(٢) المجموع (٤/١٠).

(٣) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (٥/١٧٤).

(٤) المجموع (٤/١٠)، أي مكتوبة بغير هاء السَّكْت.

(٥) في (ب): مفسدًا. (٦) في (أ)، (ب): «بخلاف»!

(٧) منية المفتي (٦ب).

اختلاف. قال أحمد: النَّفْخ عندي بمنزلة الكلام، حكاه في المغني^(١).
وقال أيضًا: تفسد به صلاته؛ لقول ابن عباس: «من نفخ في الصَّلَاة فقد تكلم»، رواه سعيد^(٢) بن منصور في سننه^(٣)، ومثله عن سعيد بن جبير^(٤).
وعنه قال: أكرهه ولا أقول يقطع الصَّلَاة، وليس بكلام^(٥)، قال في
المغني: فالموضع [ب٢٠١/٢] الذي جعله كلامًا إذا كان بحرفين، والموضع
الذي لم يجعله كلامًا إذا كان حرفًا واحدًا^(٦).
وفي النَّفْخ عن مالك قولان^(٧).
وفي الإمام: غلام يقال له: رباح نفخ في سجوده، فقال له ﷺ: «يا
رباح، أما علمت أنَّ من نفخ فقد تكلم»، ذكره في الإمام من طرق فيها
كلام^(٨).

وأما حديث ابن عمر رضيهما الله عن أبيه في صلاة الكسوف: ثُمَّ نفخ في
آخر سجوده، فقال: «أَفْ أَفْ»، ثُمَّ قال: أَلَمْ تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم،
أَلَمْ تعدني أنك لا تعذبهم وهم يستغفرون»، الحديث، رواه أبو داود والنسائي

(١) المغني (٤٥١/٢). (٢) في (أ، ب): «سعد»!

(٣) لم أجده في المطبوع من سنن سعيد بن منصور، ورواه عبد الرزاق (١٨٩/٢) رقم (٣٠١٧).

(٤) المغني (٤٥١/٢).

(٥) المذهب عند الحنابلة: أنَّ المصلِّي إذا نفخ فبان منه حرفان فهو كالكلام يفسد الصَّلَاة. انظر: المغني (٤٥١/٢)، ومسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/٤٧٥)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٤٢/٤).

(٦) المغني (٤٥١/٢).

(٧) والمشهور من مذهب المالكية القول بأنَّ تعمّد النَّفْخ بالفم يبطل الصَّلَاة كالكلام، انظر: الذخيرة للقرافي (١٤٠/٢)، والتَّاج والإكليل لمختصر خليل (٣٠٩/٢)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٣٣٠/١).

(٨) الحديث ليس في المطبوع من كتاب الإمام، ورواه النسائي في الكبرى (١٩٦/١) رقم (٥٤٨) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، ولفظه: «يا رباح لا تنفخ، إنَّ من نفخ فقد تكلم». ورواه بنحوه البيهقي في الكبرى (٢٥٢/٢) رقم (٣١٨٠). والحديث ضَعْفُه البيهقي، وابن حجر، وأقرَّ الزيلعي تضعيف البيهقي له. انظر: نصب الرَّاية (١٠١/٢)، والدَّرَاية (١٨٧/١).

- (١) سبق تخريجه. ولم أجدّه في الترمذيّ.
- (٢) معالم السُنن للخطّابيّ (٢٥٩/١).
- (٣) البراجم: جمع بُرْجَمَة، وهي مفاصل الأصابع.
- انظر: الصّحاح (١٨٧٠/٥)، والقاموس المحيط (ص١٠٧٩)، ولسان العرب (١٢/٤٦).
- (٤) الذّخيرة للقرافيّ (١٤٠/٢).
- (٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (٤٨/١).
- (٦) هو للزناتي كما في في البحر المحيط في التفسير (٣٧/٧).
- (٧) انظر: البحر المحيط (٣٧/٧)، والكنز في القراءات العشر (٢/٥٣٨)، وشرح طيّبة النّشر للنويريّ (٢/٤٢٠).
- [٨] تحتها في (ت): «بغير إمالة».
- [٩] تحتها في (ت): «بإمالة». والإمالة على وجهين: محضّة، وبين بين. انظر: الدر المصون ٣٤١/٧..
- [١٠] تحتها في (ت): «بتنوين»، يعني مع التخفيف.
- [١١] في النسخ: «أف!» والمثبت هو الصواب، انظر: الدر المصون (٧/٣٤١).

(۱۱) جوامع الفقہ (۱/ ۱۹۱).

إسماعيل الزَّاهد^(١): يقطع، وقال غيره من المشايخ: لا يقطع، وإن لم يظهر له حروف لا يقطع عندهما على قياس ما ذكره شمس الأئمة^(٢).

وفي مختصر البحر المحيط: التَّنْحَنح بغير سبب يكره، وبسبب لخشونة في حلقه أو لإعلام غيره أنه في الصَّلَاة لم تفسد، ولم يكره. وفيه: والأصحَّ أن التَّنْحَنح لتزيين^(٣) القراءة لا يفسد.

ولو قام الإمام إلى الخامسة، فتنحَنح تنبيهًا له لا تفسد، وكذا لو أخطأ الإمام فتنحَنح المقتدي ليهتدي الإمام إلى الصَّواب لا تفسد.

ولو تنحَنح قاصدًا إسماع شخص: ففي بطلانها روايتان لابن القاسم وابن عبد الحكم من المالكية، أي تبطل في قول ابن عبد الحكم. ومن غير ضرورة، تبطل في أحد القولين عندهم^(٤).

وتبطل في أصحِّ الوجوه عند الشَّافعية إن بان منه حرفان، إذا كان مختارًا من غير حاجة، وإن تعدَّر عليه الجهر بالآية تبطل في أصحِّ الوجهين^(٥).

وحديث عليٍّ عليه السلام: «كانت لي ساعتان...»، ضَعَفَه البيهقي وغيره^(٦). وفي المحيط: لو عطس، أو تجشَّأ فحصل [أ٨٦/٢ب] منه حروف: لا

(١) هو: إسماعيل بن عليٍّ بن الحسين السَّمَّان الرَّازي، أبو سعد، الزَّاهد، إمام في مذهب أبي حنيفة، وطاف البلاد، وأخذ عن الشُّيوخ، وقرأ عليه ثلاثة آلاف رجل من شيوخ زمانه، توفي سنة ٤٤٥ هـ. انظر: الجواهر المضية (١/١٥٦)، وتاج التَّراجم (ص١٣٦)، والطَّبقات السنية (٢/١٩٧).

(٢) الذَّخيرة البرهانية (ل٥٣).

(٣) في (ت): «لتحسين».

(٤) انظر: التَّوَادِر والزِّيادات (١/٢٣٣)، والتَّاج والإكلیل (٢/٣٠٩)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٣٢٠).

(٥) انظر: الوسيط (٢/١٧٧)، والشَّرح الكبير للرَّافعي (٤/١٠٧)، والمجموع (٤/١٠).

(٦) رواه النَّسائي (١٢١٢) من حديث عليٍّ عليه السلام قال: «كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان: مدخل بالليل، ومدخل بالنَّهار، فكنت إذا دخلت بالليل تنحَنح لي». ورواه بنحوه ابن ماجه (٣٧٠٨)، وأحمد (٢/٤٣ رقم ٦٠٨). وضَعَفَه البيهقي، والنَّووي في المجموع (٤/١٠)، وقال الألباني: «هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، وله ثلاث علل: ضعف راويه، واضطراب إسناده ومتمنه»، تمام المنة (ص٣١٢). وانظر: البدر المنير (٤/١٨٦).

تقطع لتعذر الاحتراز عنه^(١).

ومضارع (عطس) بضمّ الطاء وكسرهما، ذكرهما الجوهري^(٢).

وفي فتاوى المرغيناني: لو تفكّر في صلاته فتذكّر حديثاً، أو مسألةً، أو أنشأ شعراً، أو خطبةً، يُكره، ولا تفسد بذلك صلاته^(٣).

قوله: (وَمَنْ عَطَسَ فَقَالَ لَهُ آخِرُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ)^(٤).

وبه قال أحمد^(٥). وهو ظاهر مذهب الشافعي^(٦). وقد تقدّم عن النووي أنّه متى كان بكاف الخطاب تفسد صلاته دون ضمير الغائب^(٧).

وعند مالك: لا يُشِمَّت، ولو شِمَّت لا يردُّ بإشارة في فرض ولا نفل، بخلاف ردِّ السّلام بالإشارة عنده^(٨).

وفي المحيط: إذا قال لمن عطس: يرحمك الله، تفسد صلاته، كما لو قال: أطال الله بقاءك، وعافاك الله^(٩).

وفي الذّخيرة عن أبي يوسف: لا تفسد. ولو قال: الحمد لله وأراد به الجواب، قيل: لا تفسد؛ لأنّه لا يستعمل لجواب العاطس. وقيل: تفسد. ولو قال العاطس لنفسه: يرحمك الله، لا يضرّه؛ لأنّه دعا لنفسه^(١٠).

وفي المرغيناني: لو قال: (أل) ثمّ قال الحمد لله، أو لم يقل، لا تفسد، ويحمد في نفسه، وقيل: بعد فراغه^(١١).

(١) المحيط الرّضويّ (١/٥٧ب).

(٢) الصّحاح (٣/٩٥٠).

(٣) الفتاوى الظّهيريّة (٢/٣٠أ).

(٤) الهداية (١/١٠٤).

(٥) هذا في رواية عن الإمام أحمد. والمذهب: أنّ صلاته لا تبطل. انظر: الفروع وتصحيح الفروع (٢/٢١٦)، والمبدع (١/٤١٧)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٣/٦٣٠)، وكشّاف القناع (١/٤٤٩).

(٦) انظر: البيان (٢/٣١٢)، والشّرح الكبير للرّافعيّ (٤/٥٩٠)، والمجموع (٤/١٤).

(٧) تقدم النّقل عنه من المجموع (٤/١٤).

(٨) انظر: المدوّنة (١/١٨٩)، والتّهذيب (١/٢٦٩)، ومواهب الجليل (٢/٣١٥).

(٩) المحيط الرّضويّ (١/٥٧ب).

(١٠) الذّخيرة البرهانيّة (ل/٥١).

(١١) الفتاوى الظّهيريّة (٢/٣٠أ)، وانظر: المحيط البرهانيّ (١/٣٣٤)، والبحر الرّائق (٢/٣)، والفتاوى الهندية (١/٨٢).

وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: المصليّ وحده إذا عطس إن شاء أسرّ بالحمد، وإن شاء أعلن به، وخلف الإمام يحرك به لسانه.

وعنه: إن كان يصليّ وحده أو خلف إمام يحمد في نفسه، ولا يتكلم به، وعن أبي حنيفة لا يحرك لسانه به^(١).

وفي [ب٢٠٣/٢] الواقعات: الأحسن أن يسكت، وإن قال: الحمد لله لا تفسد، وإن أراد الجواب.

وقد ذكرنا هذا فيما تقدّم في جواب ابن حزم الظاهريّ.

وقال مالك: لا يقول الحمد لله إن عطس إلا في نفسه، وتركه أحسن^(٢).

وفي الصّحاح: تشميت العاطس بالسّين والشّين، قال ثعلب: الاختيار بالسّين؛ لأنّه مأخوذ من السّمت، وهو القصد والمحجّة، وقال أبو عبيد: الشّين أعلى في كلامهم وأكثر^(٣).

وقوله: (وَإِنْ اسْتَفْتَحَ فَفُتِحَ عَلَيْهِ، فِي صَلَاتِهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ) قال: (وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَفْتَحَ الْمُصَلِّي عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعْلَمُ)^(٤)، من غير ضرورة فأشبهه كلام الناس.

قال صاحب الذّخيرة: ولأنّ الفاتح في الصّلاة انتصب معلّمًا فيها، والتّعليم والتّعلّم محلّهما^(٥) قبل الدّخول في الصّلاة^(٦).

ثمّ شرط في الأصل أن يفتح عليه غير مرّة؛ لأنّ الفتح عمل يسير^(٧)، قال في الذّخيرة يؤيد ما ذكره في الأصل: أنّ إدخال ما ليس من الصّلاة فيها إنّما يوجب فسادها إذا كثر كالعمل^(٨).

(١) انظر: المحيط البرهاني (٣٨٣/١)، والذخيرة البرهانية (٥٢/ل)، والبحر الرائق (٦/٢) وقال: «ثمّ رجع أبو يوسف وقال: لا يحرك لسانه مطلقًا».

(٢) انظر: المدوّنة (١٠٠/١)، والتّهذيب (٢٦٩/١)، والذّخيرة للقرافيّ (١٤٣/٢).

(٣) الصّحاح (٢٥٤/١) مادة: (سمت). (٤) الهداية (١٠٤/١).

(٥) في (ت): «والتعلم فيهما». (٦) الذّخيرة البرهانيّة (٥٣/ل).

(٧) الأصل المعروف بالمبسوط (١٩٨/١). (٨) الذّخيرة البرهانيّة (٥٣/ل).

وذكر في الجامع الصَّغير: أنَّه لو فتح عليه مرَّة واحدة يفسدها؛ لمعنى التَّعلُّم والجواب^(١) وفي قاضي خان هو الصَّحيح^(٢).

قال في الذخيرة: ويؤيد ما ذكره في [١٨٧/٢أ] الجامع الصَّغير أنَّ الكلام يضادُّ الصَّلَاةَ، وهو قاطع، والشَّيء يبطل بضدِّه ولا يجامعه قلَّ أو كثر كالأكل والشُّرب^(٣).

(وَإِنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ - الَّذِي أُزْتُجَ عَلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ - لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُمَا استحساناً)^(٤).

وفي المبسوط: «وغير المقتدي إذا فتح على المصلِّي تفسد به صلاة المصلِّي، وكذا المصلِّي إذا فتح على غير المصلِّي»^(٥). وَفَتَحَ المراهق كالبالغ، وعن عبد الله: وَفَتَحَ الصَّغار، ذكره في مختصر البحر.

وجه الاستحسان: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَلَّى صلاة فقرأ فيها، فَلَيْسَ عليه، فلمَّا انصرف قال لأُبَيٍّ: «أصَلَّيْتَ معنا؟» قال: نعم، قال: «فما منعك»، رواه أبو داود^(٦).

وفي المبسوط: قرأ عليه الصَّلَاة والسَّلَام سورة المؤمنين فترك حرفاً، فلمَّا فرغ قال: «ألم يكن فيكم أُنْبِيٌّ؟» قال: نعم يا رسول الله، فقال: «هلا فتحت عَلَيَّ؟»، فقال: ظننت أَنَّها نسخت، فقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «لو نسخت لأُنْبَأْتُكُمْ^(٧) بها»^(٨).

(١) الجامع الصَّغير (ص ٩٣).

(٢) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/١٩٣).

(٣) الذخيرة البرهانية (ل ٥٣).

(٤) الهداية (١/١٠٤) بتصرُّف، ونصُّها: «وَإِنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا مَفْسُودًا استحساناً».

(٥) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٣).

(٦) برقم (٩٠٧). وَجُودُ إِسْنَادِهِ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ (١/٢١٦)، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوع (٤/٩٧)، وَحَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السُّنَنِ. وَانْظُرْ: التَّلْخِصُ الْحَبِير (١/٦٧٦).

(٧) فِي (ب): «لَأُنْبَأَكُمْ».

(٨) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٤). وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اسْتَطَعَمَكَ الْإِمَامُ فَأَطْعِمْهُ»، رواه أبو داود^(١). ومثله عن عليٍّ رضي الله عنه، ذكره أبو بكر بن أبي شيبة في سننه^(٢).

وعن الحسن وابن سيرين أَنَّهُمَا قَالَا: لَقِّنَ الْإِمَامُ. وعن هلال بن أبي حميد قال: كنت أفتح على عبد الله بن عُكَيْمٍ إِذَا تَعَايَا فِي الصَّلَاةِ. وعن عطاء: لا بأس به. وعن نافع قال: صَلَّى بِنَا ابْنِ عَمْرِو فتردَّد، ففتحت عليه فأخذ مَنِي. ذكر ذلك كلُّه ابن أبي شيبة في سننه^(٣) وهو قول الجمهور^(٤).

وقال ابن قدامة: قال أبو حنيفة: إن فتح على الإمام [ب٢/١٢٠٣] بطلت صلاته^(٥). وليس نقله صحيحًا.

ولأنَّ المقتدي مضطَّرُّ إلى إصلاح صلاته فكان من عمل صلاته؛ إذ قراءة الإمام قراءة له.

وعن أنس قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْقَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّلَاةِ»، رواه الدَّارَقُطْنِيُّ والبيهقيُّ بإسناد ضعيف، ذكره النَّوَوِيُّ^(٦).

وروى الحارث عن عليٍّ، ومغيرة عن إبراهيم أَنَّهُمَا قَالَا: الْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ كَلَامٌ. وعن إبراهيم عن ابن مسعود في تلقين الإمام: إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ يَلْقَنَهُ

(١) لم أجده في سنن أبي داود، ولا وجدته مرفوعًا في شيء من كتب الحديث، وإنَّما رُوي موقوفًا كما في تخريجه الآتي.

(٢) وهو المصنف (١/٤١٧ رقم ٤٧٩٤) موقوفًا على عليٍّ رضي الله عنه. ورواه الدَّارَقُطْنِيُّ (١/٤٠٠ رقم ٤). وصحَّحه موقوفًا ابن حجر في التَّلْخِيسِ الحَبِيرِ (١/٦٧٧)، وقال الألباني في ضعيف أبي داود (١/٣٥٠): «ثُمَّ رُويَ مِنْ طَرَفِ ثَلَاثٍ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا...».

(٣) المصنَّف (١/٤١٧ رقم ٤٧٩٧، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠٢).

(٤) انظر: الاستذكار (٢/٣١٣)، والمغني (٢/٤٥٤)، والمجموع (٤/٩٧).

(٥) المغني (٢/٤٥٥).

(٦) الدَّارَقُطْنِيُّ (١/٤٠٠ رقم ٦)، والبيهقيُّ في الكبرى (٣/٢١٢ رقم ٥٥٧٦)، والحديث ضعفه النَّوَوِيُّ والألباني، وقال الذهبي عن أحد رواه وهو جارية بن هرم: متروك. انظر: المجموع (٤/٩٦)، وصفة صلاة النَّبِيِّ ﷺ للألباني (٢/٥٩٩، ط. المعارف).

إليه. وعن سَلَم بن عطية: أَنَّ رجلاً فتح على إمام^(١) شُريح^(٢) وهو في الصَّلَاة، فلمَّا انصرف قال له: اقض صلاتك. وعن حُميد بن عبد الرحمن: أَنَّهُ كره أن يلقَّن القارئ. وعن جابر عن عامر قال: من فتح على الإمام فقد تكلم. وكره الفتح على الإمام عليُّ بن أبي طالب. ذكر هذه الأقوال أبو بكر بن أبي شيبة في سننه^(٣) وقد ذكرنا عن عليٍّ عليه السلام ما يخالف هذا القول عنه.

وفي المبسوط: لا ينبغي أن يعجل بالفتح على الإمام، ولا ينبغي للإمام [٢١/٨٧ب] حوجه إلى ذلك، بل ينتقل إلى آية أخرى، أو سورة أخرى؛ إذ القرآن كله سواء، فكُره الكفُّ والامتناع من الانتقال إلى غيرها، أو يركع، وإن لم يفعل وخاف أن يجري على لسانه ما يُفْسِدُ صلاته فتح عليه^(٤).

وفي المحيط: يُكره للمقتدي أن يفتح عليه من ساعته؛ لجواز أن يتذكَّر فيكون قارئاً خلف الإمام من غير حاجة، ولو فتح عليه بعدما انتقل إلى آية أو سورة غيرها تَفْسُد؛ لعدم الحاجة ووجود التَّعليم والجواب^(٥). ومثله في قاضي خان، من غير ذكر خلاف^(٦).

وقيل: لا تَفْسُد، قال صاحب المحيط: وذكر في الأصل والجامع الصَّغير: أَنَّهُ يجوز مطلقاً؛ لأنَّ الفتح عمل يسير، وأَنَّهُ تلاوة حقيقة^(٧). وفي قاضي خان: إن قرأ مقدار ما تجوز به صلاته ففتح عليه: قالوا تَفْسُد صلاته وصلاة الإمام إن أخذ منه، والأصحُّ أَنَّهُ لا تَفْسُد للحاجة^(٨).

وفي المحيط: لو فتح على غير إمامه تَفْسُد، إلا إذا قصد بها التَّلاوة دون التَّعليم، وفيه خلاف الشَّافعي^(٩). وفي قاضي خان: لو كان المستفتح في

(١) في (ت): «الإمام»!

(٢) في (أ، ب): «شريح»، والتصويب من (ت) ومصنَّف ابن أبي شيبة (٤١٦/١).

(٣) المصنَّف (٤١٦/١) رقم ٤٧٨٦، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢.

(٤) المبسوط للسرخسي (١٩٤/١). (٥) المحيط الرضوي (١/٥٨أ).

(٦) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/١٩٤).

(٧) المحيط الرضوي (١/٥٨أ).

(٨) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/١٩٤).

(٩) المحيط الرضوي (١/٥٨أ). وعند الشَّافعي أَنَّهُ لو قصد مع القراءة شيئاً آخر كالفتح =

غير صلاة، أو في غير صلاة الفاتح تَفْسُدُ، وكذا الواحد من غير المصلّي تَفْسُدُ^(١).

وقوله: (وَيَنْبُوي الْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ دُونَ الْقِرَاءَةِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ إِذْ الْفَتْحُ مُرَخَّصٌ فِيهِ وَقِرَاءَتُهُ مَمْنُوعٌ عَنْهَا)^(٢).

وقال السَّرَخْسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: قال بعض مشايخنا: ينبوي بالفتح على إمامه التَّلاوة، وهو سَهْوٌ. وقراءة المأموم خلف إمامه منهيٌّ عنها، والفتح على إمامه غير منهيٍّ عنه، وإنَّما هذا إذا أراد الفتح على غير إمامه [ب ٢٠٣/٢] ينبغي له أن ينبوي التَّلاوة دون التَّعليم^(٣).

قلت: يُمْنَعُ أن تكون التَّلاوة التي في ضمنها الفتح ممنوعة، بل الممنوعة^(٤) التَّلاوة المجردة عن الفتح.

وقوله: (وَلَوْ أَجَابَ رَجُلًا بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ فِي الصَّلَاةِ فَهَذَا كَلَامٌ مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ)^(٥). والمنصوص عن أحمد على ما ذكره في المغني^(٦).

وقال القاضي^(٧): إن قصد به التَّلاوة لا غير لا تبطل، وإن قصد به تنبيه الآدميين تبطل، وإن قصدهما ففيه وجهان^(٨).

= على إمامه، أو تفهيم أمر، أو نحو ذلك فإنَّ الصَّلَاةَ لا تفسد، انظر: الشَّرح الكبير للرافعي (١١٥/٤)، وروضة الطَّالِبِينَ (٢٩٢/١)، ونهاية المحتاج (٤٢/٢).

(١) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٩٣/١).

(٢) الهداية (١٠٥/١). (٣) المبسوط للسَّرَخْسِيِّ (١٩٤/١).

(٤) في (ب): «الممنوع».

(٥) الهداية (١٠٥/١)، ولفظه: (ولو أجاب رجلاً بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ فهذا كلام مفسد عند أبي حنيفة ومُحَمَّدٍ..).

(٦) المنصوص عن أحمد في المغني (٤٥٧/٢) هو القول بعدم بطلانها مع كراهة ذلك، أمَّا القول بفساد الصَّلَاة وبطلانها فهو رواية عن أحمد. وقال في الإنصاف (٣/٦٣١): (ولا تبطل صلاته على الصَّحيح من المذهب، نصٌّ عليه في رواية الجماعة).

(٧) هو: مُحَمَّدُ بن الحسين بن الفراء، أبو يعلى القاضي، شيخ الحنابلة (ت ٤٥٨هـ).

(٨) المغني (٤٥٩/٢)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٦٣٣/٣).

وعن مالك: إن قصد الإفهام دون التلاوة، قال المازري: يتخرج قولٌ بالإبطال من الخلاف في بطلان صلاة من فتح علي من ليس في صلاته^(١).
(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَكُونُ مُفْسِدًا)^(٢) وإن أراد جوابه، وبه قال الشافعي^(٣). ومعنى الجواب: أن يقول مشرك: أَمَعَ اللَّهُ إِلَهًا آخَرَ؟ فيقول المصلي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ردًّا عليه.
وفي الذخيرة: لو قيل للمصلي: قَدِمَ أبوك، فقال: الحمد لله، قطع عندهما، وإن أراد إعلامه أنه في الصَّلَاة لا تُفسدُ صلاته عندهم^(٤).
وعلى هذا الخلاف [٢٨٨/٢أ] إذا وُصِفَ الله تعالى بما لا يليق به، فقال: سبحان الله، يريد به الجواب.

لأبي يوسف: أنه ثناء بصيغته فلا يتغيَّر بعزيمته. وفي قاضي خان: أن هذا ثناء بصورته، وأنه من جملة كلام الله تعالى فلا يتغيَّر بعزيمته، بخلاف تسميت العاطس؛ لأنَّ الكاف فيه للخطاب فكان جوابًا لفظًا وعرفًا^(٥).
قلت: هذا منقوض بما قالوا: إِنَّ الْجُنُبَ لو قرأ أمَّ القرآن^(٦) على نيَّة الثَّناء دون قراءة القرآن يجوز، وكذا لو قرأ بها في الجنابة على نية الدعاء دون قراءة القرآن تجوز وإن لم تشرع قراءة القرآن في الجنابة؛ لأنَّها دعاء، فقد تغيَّر بعزيمته.

ولهما مدركان:

أحدهما: أنَّ الجواب ينتظم إعادة ما في السُّؤال، فإذا قال له رجل: قدم أخوك أو أبوك، فقال: الحمد لله، يصير كأنَّه قال: الحمد لله على قدومه، ونحو ذلك، ولو صرَّح به لا يشكُّ أحدٌ في فسادها.
والمدرك الثاني: أنَّ الكلام مبنيٌّ على قصد المتكلِّم، فإذا قصد بما قال

(١) الذخيرة للقرافي (١٤٢/٢). (٢) الهداية (١٠٥/١).

(٣) انظر: البيان للعمراني (٣١٢/٢)، والمجموع (١٣/٤)، ومغني المحتاج (٤١٤/١).

(٤) الذخيرة البرهانية (٥٢).

(٥) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١٩٥/١).

(٦) في (ت): «بأم القرآن».

التَّعَجَّب يصير متعجِّبًا لا مسبِّحًا، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: سبحان الله على قصد التَّعَجَّب فهو متعجِّبٌ لا مسبِّح، ولو^(١) قَالَ لابنه وهو في السَّفينة وابنه في البرِّ خارج السَّفينة: «يا بنيَّ أركب معنا» وأراد خطابه، ولو كان يمين رجل اسمه موسى عصا، فقال: «وما تلك بيمينك يا موسى»، وأراد سؤاله وخطابه فهو متكلم، وكذا لو قَالَ لرجلٍ اسمه يحيى وعنده كتاب موضوع: «يا يحيى خذ الكتاب بقوة»، وأراد به كلامه دون التَّلاوة، أو كان في سفرٍ، فقليل له: بم مررت؟ فقال: «ببئر معظلة، وقصر مشيد»، وأراد بذلك جوابه، وصار كما إذا أخبر بمصيبة فقال: «إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون»^(٢).

ولأنَّ من الشُّعر [ب/٢٠٤] ما هو ثناءٌ كُلُّه كقول القائل^(٣):

تبارك ربُّنا الأحد الوحيد له الآلاء والمجد المجيد

وكذا لو أنشد شعراً توجد ألفاظه في القرآن، كقول الشَّاعر^(٤):

أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدعُ اليتيما

وكقول الآخر^(٥):

ويُخزهمُ وينصرُكم عليهم ويشفِ صدورَ قومِ مؤمنينا

وأراد به إنشاد الشُّعر، لا يشكُّ أحدٌ أَنَّهُ منشدٌ للشُّعر لا تالِي القرآن.

وذكر في المفيد: أَنَّ في الاسترجاع، وفي «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» تَفْسُد بالإجماع.

(١) في (ب): «ومن».

(٢) انظر: البناية (٢/٤٧٩)، وقال فيها: «والصَّحيح في جنس المسائل قولهما»، وتبيين الحقائق (١/١٥٧).

(٣) ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصَّغير (١/١٩٥)، ولم يذكر قائله.

(٤) ذكره في المحيط الرُّضوي (١/٥٧ب) ولم يذكر قائله، وكلام الله ﷻ يعظم ويوقَّر ولا يحول إلى شعر.

(٥) هذا البيت من قصيدة لدِغبل الخزاعي مطلعها:

أفبقي من ملائِك يا ضَعِينَا كفاكِ اللَّوَمُ مرُّ الأربعينا

انظر: شعر دِغبل الخُزاعي تحقيق عبد الكريم الأشر (ص ٢٥٧، ط. مجمع اللغة العربية بدمشق).

وقال في المبسوط: لم يذكر خلاف أبي يوسف في مسألة الاسترجاع، والأصح أنَّ الكلَّ على الخلاف، ومن سلَّم قال: الاسترجاع إظهار المصيبة، وما شُرعت الصَّلَاة لأجله. قال: ومعنى الاسترجاع: أعينوني فإنِّي مُصاب، ولو صرَّح به تَفُسَّد، فكذا إذا أرادَه^(١)

قلت: هذا التفسير [٢١/٨٨ب] بعيد، بل معناه: ترك التَّأْسُف على الفاتئ، والرجوع إلى الله تعالى، والرَّضَى به والتَّسْلِيم، ولهذا قال في آخرها: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ولو قال: «أعينوني على مُصابي» استحقَّ الذَّم لا المدح، والتَّحْمِيد: إظهار الشُّكر والصَّلَاة شرعت لأجله.

وقوله: (وَأِنْ أَرَادَ إِعْلَامُهُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ تَفْسُدْ بِالْإِجْمَاعِ)^(٢).

لما روى أبو حازم عن سَهْل بن سَعْد السَّاعِدِي: أنَّ رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فحانت الصَّلَاة، وذكر الحديث، وفيه: «ما لي رأيتمكم أكثرتم التَّصْفِيق؟ من نابِه شيء في صلاته فليسَبِّح»، الحديث، أخرجه مسلم^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّسْبِيح للرجال، والتَّصْفِيق للنساء في الصَّلَاة»، رواه الجماعة، ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي: «في الصَّلَاة»^(٤).

وفي المحيط: إن استأذن المصلِّي إنساناً فسَبَّح إعلاماً أنَّه في الصَّلَاة لا تَفْسُد^(٥) وكذا في المبسوط^(٦) والذَّخِيرة^(٧). وفي الوقعات: وكذا لو كَبَّر يُعلمه أنَّه في الصَّلَاة والمستحبُّ أن يسَبِّح. قال في المحيط: والمرأة تصفِّق^(٨).

(١) المبسوط للسرخسي (١/٢٠٠ و ٢٠١). (٢) الهداية (١/١٠٥).

(٣) برقم (٤٢١)، ورواه البخاري أيضاً (٦٨٤) بلفظ: (من رابه . .).

(٤) البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢)، وأبو داود (٩٣٩)، والترمذي (٣٦٩)، والنسائي (١٢٠٧)، وابن ماجه (١٠٣٤).

(٥) المحيط الرضوي (١/٥٧ب). (٦) المبسوط للسرخسي (١/٢٠٠).

(٧) الذخيرة البرهانية (٥٢ل). (٨) المحيط الرضوي (١/٥٧ب).

قيل: تضرب بظاهر كفّها اليمنى باطن كفّها اليسرى، ولا تضرب [ب٢/ ٢٠٤] باطنها كيلا يكون شبيهاً باللّعب^(١).

وفي المبسوط: مرّت جارية بين يدي المصلّي فقال: سبحان الله، أو أوماً بيده ليصرفها، لم تقطع صلاته، قال: لما عرف في حديث التّسبيح والإشارة. قال: قال في الكتاب «وأحبُّ إليّ أن لا يفعل»^(٢)، قال معناه: أن لا يجمع بين التّسبيح والإشارة فإنّ بأحدهما كفاية، ومنهم من قال: المستحبُّ أن لا يفعل شيئاً من ذلك^(٣).

وقال مالك: كلاهما يسبّح^(٤). قال أبو بكر بن العربي المالكي: «وليس بصحيح»^(٥) يعني لأجل مخالفته الحديث المجمع عليه. وقال القرافي في الذّخيرة: والعمل بخلافه، والتّصفيق لا يناسب الصّلاة^(٦).

وهذا مردود، ولم ينظر الشّرع إلى مناسبته، وقد شرع ذلك.

وقال أبو الفرج بن الجوّزي: قال أبو حنيفة: تبطل الصّلاة بالتّسبيح والتّكبير وقراءة القرآن^(٧). وجازف في التّقل.

ولو سمع المؤدّن فأجاب وأراد به الجواب، أو لم يكن له نيّة تفسّد؛ لأنّ الظّاهر أنّه أراد الجواب، وإن لم يرد لا تفسّد، وكذا لو أذن. وعند أبي يوسف: إذا قال: حيّ على الصّلاة تفسّد.

ولو سمع اسم النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام فصلّى عليه تفسّد

(١) جاء عند النّووي عكس ذلك حيث قال: «فتضرب بطن كفّها الأيمن، على ظهر كفّها الأيسر، ولا تضرب بطن كفّ على بطن كفّ على وجه اللّعب واللّهو» شرح النّووي على مسلم (٤/ ١٤٥).

(٢) يقصد بالكتاب هنا كتاب الأصل لمحمّد بن الحسن، (١/ ٢٠٥).

(٣) المبسوط للسرخسي (١/ ٢٠٠).

(٤) يعني الرجل والمرأة، انظر: المدوّنة (١/ ١٩٠)، والنّوادر والزّيادات (١/ ٢٣٢)، ومواهب الجليل (٢/ ٣١٠).

(٥) عارضة الأحوذّي (٢/ ١٦٤)، وضعّفه كذلك ابن رشد في بداية المجتهد (١/ ٢٠٧).

(٦) الذّخيرة للقرافي (٢/ ١٤٦).

(٧) التّحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوّزي (٣/ ١٤، ط. دار الوعي).

صلاته^(١)، وإن صَلَّى عليه ولم يسمع اسمه لا تَفْسُدُ ولو جرى على لسانه. نعم إذا كان ذلك عادة له تَفْسُدُ، وإلا لا تَفْسُدُ لَأَنَّهُ من القرآن.

وفي الذَّخِيرَة: أرى [٢٨٩/أ] على هذا التَّفْصِيل، قال أبو اللَّيْث: ينبغي أن تكون على الخلاف في القراءة بالفارسيَّة^(٢).

والصَّحِيحُ أَنَّهُ بالإجماع؛ لَأَنَّ القراءة بالفارسيَّة لا تَفْسُدُ الصَّلَاةَ بالاتِّفَاق. ولو دعا أو سَبَّح بالفارسيَّة، فعن أبي يوسف: أَنَّهُ يفسد، ذكره العتَّابِيُّ في جوامع الفقه^(٣).

سمع المصليُّ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤] فرفع رأسه، وقال: لَبَّيْكَ يَا سَيِّدِي، والأولى^(٤) أن لا يفعل، ولو فعل: قيل: لا تَفْسُدُ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة الدُّعَاءِ والثَّنَاءِ. وقيل: تَفْسُدُ؛ لَأَنَّهُ ليس من القرآن بل هو من كلام النَّاسِ. ولو سمع اسم الشَّيْطَانِ فقال: (لعنه الله) تَفْسُدُ. وعن أبي يوسف: لا تَفْسُدُ.

ولو قرأ الإمام آية الرَّحْمَةِ أو العذاب، فقال المقتدي: (صدق الله) لا تَفْسُدُ، وقد أساء.

ولو وَسَّوسَ له الشَّيْطَانُ فقال: (لا حول ولا قوَّة إلا بالله) إن كان في أمر الآخرة لا تَفْسُدُ، وفي أمر الدُّنْيَا تَفْسُدُ.

وفي الواقعات: المريض يقول عند القيام والانحطاط: (بسم الله) لما يلحقه من الوجع والألم لا تَفْسُدُ، وكذا في المرغيناني^(٥). وفي منية المفتي: قيل: تَفْسُدُ، وقيل: لا تَفْسُدُ^(٦).

(١) «صلاته» ساقطة من (أ)، (ت). (٢) الذَّخِيرَة البرهانيَّة (ل/٥٤).

(٣) جوامع الفقه (١٩/أ)، وانظر: تبين الحقائق وحاشية الشلبي (١/١٥٧)، وحاشية ابن عابدين (١/٤٨٤).

(٤) في (ت): «فالأولى».

(٥) الفتاوى الظَّهْرِيَّة (٢/٣٠أ)، والمحيط البرهاني (٢/١٤٩).

(٦) منية المفتي (٦ب)، وانظر: البناية (٢/٤٨٠)، وتبين الحقائق وحاشية الشلبي (١/١٥٧).

ولو لدغته عقرب فقال: (بسم الله) تَفْسُد عند أبي حنيفة ومُحمَّد.
ولو عَوَّذ نفسه بشيء [ب٢/٢٠٥أ] من القرآن للحَمَى ونحوها تَفْسُد
عندهم.

ولو قال: عند رؤيته الهلال (رَبِّي وربُّك الله) تَفْسُد، ذكر ذلك كَلَّ
المرغيناني^(١).

ولو قال في الصَّلَاة في أيام التَّشْرِيق: (الله أكبر) لا تَفْسُد.

الإمام إذا قرأ آية الرَّحْمَةِ يُكره أن يسأل الرَّحْمَةَ؛ لما فيه من التَّطْوِيل
والتَّثْقِيل على القوم، وقد أمر الشَّرْع بالتَّخْفِيف. وكذا يُكره للمقتدي؛ لأنَّه
يُخِلُّ بالاستماع. ولا بأس به للمنفرد، لأنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام افتتح سورة
البقرة فما مرَّ بآية رحمة إلا وقف عندها وسأل، وما مرَّ بآية عذاب إلا وقف
عندها واستعاذ^(٢).

وفي الذَّخيرة: كرهه مالك في الفرض والنَّفل^(٣)، وفي الطَّراز: الفرض
متَّفَق عليه، وفي المنفرد خلاف^(٤).

ولو سمع المصلِّي - غير المقتدي - من الإمام ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥)،
فقال: {آمِينَ}، تَفْسُد صلاته عند المتأخِّرين، وعن أبي حنيفة: لا تَفْسُد. وفي
الذَّخيرة: لو أَمَّن بدعاء رجل ليس في الصَّلَاة: تَفْسُد^(٥).

قوله: (وَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً مِنَ الظُّهْرِ ثُمَّ افْتَتَحَ الْعَصْرَ أَوْ تَطَوُّعًا) - وفي
قاضي خان بتكبيره^(٦) - (فَقَدْ نَقَضَ الظُّهْرَ)^(٧). والتَّكْبِيرَةُ هي المرادة بالافتتاح

(١) الفتاوى الظهيرية (٢/٣٠٠أ).

(٢) رواه أبو داود (٨٧٣)، والنَّسَائِي (١١٣٢). وأحمد (٣٩/٤٠٥ رقم ٢٣٩٨٠)، من
حديث عوف بن مالك رضي الله عنه. وصحَّحه الألباني. وانظر: نصب الرَّاية (١/٤٢٩)،
والدَّرَاية (١/١٥٨).

(٣) الذَّخيرة للقرافي (٢/١٤٣). (٤) نقله في الذَّخيرة للقرافي (٢/١٤٣).

(٥) الذَّخيرة البرهانية (ل٥٤).

(٦) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١/٢٠٥).

(٧) الهداية (١/١٠٥).

المذكور، وإنَّما انتقض الظُّهر؛ لأنَّ النِّيَّةَ والتَّعيين معتبر في التَّوعين، فصَحَّ شروعه في المنويِّ، ومن ضرورته خروجه عن الأوَّل، كمن اشترى شيئاً بألف درهم ثمَّ جدَّداً^(١) العقد [أ٢٩/٨٩ب] بألف وخمسين مائة درهم، أو بمائة دينارٍ صحَّ العقد الثاني لصدوره من أهله في محلِّه، فانفسخ العقد الأوَّل ضرورةً كذا هاهنا.

وكذا لو كان يصلي منفرداً فكبرَّ ينوي الشُّروع مع الإمام والاعتداء به يصير شارعاً فيما كبرَّ له، وهذا في حقِّ من لا ترتيب عليه، فأماً صاحب التَّرتيب فلا يصحُّ انتقاله إلى العصر قبل أداء الظُّهر ويصير شارعاً في التَّطوع إذا رفض الظُّهر.

وقال الشَّافعي^(٢)، وأحمد^(٣) في أحد قوليهما: إنَّ المنفرد بصلاته إذا نوى الدُّخول في صلاة الإمام صحَّ دخوله فيها، ويجزيه ما صلى قبله بتحريمته قبل إمامه، وعندنا خرج من صلاته كما ذكرناه.

(وَلَوْ افْتَتَحَ الظُّهْرَ بَعْدَمَا صَلَّى مِنْهَا رَكْعَةً فَهِيَ هِيَ، وَيَجْتزئُ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ)^(٤)؛ لأنَّ النِّيَّةَ في النُّوع الواحد لا تفيد فَلَعَتْ، فلم يخرج منها، ولا فرق في هذا بين الرُّكْعَةِ فما دونها وما فوقها.

ونظيرها: لو اشترى عبداً بألف، ثمَّ تبايعا بذلك الثَّمن، فالبيع الأوَّل يبقى على حاله ولا ينفسخ، وفائدته في أخذ الشَّفيع بالبيع الثاني لو كان سَلِم الشُّفْعَةُ في البيع الأوَّل.

وعند الشَّافعي: يخرج منها بنية القطع^(٥).

والمسبوق لو كبرَّ ناوياً الاستئناف خرج منها، وإن كان منفرداً؛ لأنَّه بانٍ

(١) «جدَّداً»: في (ب): جدَّد بدون ألف المثني.

(٢) انظر: روضة الطَّالبيين (٣٦٨/١)، ومغني المحتاج (٥٠١/١)، ونهاية المحتاج (٢/٢٢٢).

(٣) انظر: المغني (٧٤/٣)، والمبدع (٣٧١/١)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣٧٦/٣).

(٤) الهداية (١٠٥/١) وفيها: «ويتجزأ».

(٥) انظر: روضة الطَّالبيين (٢٢٥/١).

في حقِّ التَّحْرِيمَةِ، فأفاد الإنفراد [ب/٢/٢٠٥] في حقِّ التَّحْرِيمَةِ، وقد تقدّم في المحاذاة.

قوله: (وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ مِنَ الْمُصْحَفِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(١)). وكذا غيره، قال ابن حزم في المحلّي: وهو مذهب ابن المسيّب، والحسن البصريّ، والشَّعْبِيّ، والسُّلَمِيُّ^(٢). قلت: وهو قول ابن حزم والظاهرية^(٣).

وقال أبو يوسف، ومُحَمَّد^(٤)، والشَّافِعِيُّ^(٥) وأحمد^(٦)، وجماعة: صلاته تامة ويكره.

وذكر السَّرْحُوسِيُّ عن الشَّافِعِيِّ: أنَّها لا تكره^(٧). وكذا لو قلب أوراقه أحياناً لا تبطل صلاته عنده، ذكره التَّوَوِيُّ^(٨)، ومثله في الوسيط^(٩).

لأبي يوسف ومُحَمَّد ومن قال بقولهما: ما رُوي عن ذُكْوَانَ مولى عائشة رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَوْمُهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَقْرَأُ مِنَ الْمُصْحَفِ^(١٠)،

(١) الهداية (١/١٠٥).

(٢) المحلّي (٢/٣٦٥)، ونقل عنهم في المغني الكراهة (٢/٢٨١).

(٣) انظر: المحلّي (٢/٣٦٥).

(٤) انظر: الجامع الصّغير (ص ٩٧)، وبدائع الصّنائع (١/٢٣٦)، وتبيين الحقائق (١/١٥٨).

(٥) انظر: الشّرح الكبير للرّافعيّ (٤/١٣٠)، وروضة الطّالبيين (١/٢٩٤)، والمجموع (٤/٢٢)، وفيها أنّ القراءة من المصحف لا تضرُّ بل قد تجب إن لم يكن حافظاً.

(٦) انظر: المغني (٢/٢٨٠)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٣/٦٥٩) وقال: «هو المذهب»، ومنتهى الإرادات (١/٦٢).

(٧) المبسوط للسّرْحُوسِيِّ (١/٢٠١)، و«لا» ليست في النّسختين، وأثبتها من المبسوط.

(٨) المجموع (٤/٢٢).

(٩) الوسيط في المذهب (٢/١٨٤).

(١٠) رواه البخاري معلقاً (١/١٤٠)، ولفظه: (وكانت عائشة: يَوْمُهَا عَبْدُهَا ذُكْوَانُ مِنَ الْمُصْحَفِ). وأسند ابن أبي شيبة (٢/١٢٣ رقم ٧٢١٧) ولفظه: (أَنَّ عَائِشَةَ أَعْتَقَتْ غُلَامًا لَهَا عَنْ ذُبُرٍ فَكَانَ يَوْمُهَا فِي رَمَضَانَ فِي الْمُصْحَفِ).

وحسنه الشّري في تحقيقه للمصنف (٥/٤٥).

وانظر: البدر المنير (٤/٥١٩)، وفتح الباري لابن حجر (٢/١٨٥)، والتلخيص الحبير (٢/١١٠).

ذكره في المبسوط^(١)، والمحيط^(٢) والذخيرة وغيرها .

ولأنَّ القراءةَ عبادةٌ أيضًا انضافت إلى عبادة أخرى، وهي النَّظر في المصحف ولهذا كانت القراءة من المصحف أفضل من القراءة غائبًا .

إلا أنَّه يكره عندهما؛ لأنَّه تشبُّه بصنيع أهل الكتاب .

ولأبي حنيفة رحمته الله مأخذان في البطلان ذكرهما الأصحاب :

أحدهما: أنَّ حمل المصحف، ووضعه عند الرُّكوع والسُّجود، ورفعهُ [٢أ/٩٠] عند القيام، وتقليب أوراقه، والنَّظر فيها، وفهمه، عملٌ كثيرٌ، ولهذا من رآه يفعل ذلك يقطع أنَّه ليس في الصَّلَاة ويستكثره، فصار كالرَّمي عن القوس .

قال في المبسوط والمحيط: كما أشار إليه في الكتاب، فعلى هذا لو كان موضوعًا بين يديه على رَخل ولا يقلِّب أوراقه، أو كان مكتوبًا في المحراب ينبغي أن لا يفسد؛ لأنَّ ذلك عمل قليل^(٣) .

وقال في الذخيرة: فعلى هذا يفترق الحال بينما إذا كان المصحف في يديه، أو بين يديه، أو قرأ من مكتوب على المحراب .

والمأخذ الثاني: أنَّ هذا تلثُّن من المصحف، فأشبهه التَّلثُّن من خارج الصَّلَاة، فعلى هذا تفسد صلاته، ألا ترى أنَّ من يأخذ من الكتب والمصحف يسمَّى: صُحْفِيًّا، قال السَّرْحَسِيُّ: وهو الصَّحِيح^(٤) .

وأثر ذكوان محمول على أنَّه كان يقرأ من المصحف قبل شروعه في الصَّلَاة، أي ينظر فيه ويتلَّثَّن منه ثمَّ يقوم فيصلي . وقال: والمراد به: بيان حال ذكوان أنَّه كان لا يقرأ جميع القرآن عن ظهر قلبه، والمقصود بيان أنَّ قراءة جميع القرآن في قيام رمضان ليس بفرض^(٥) .

وعن ابن عَبَّاس قال: نهانا أمير المؤمنين أن نؤمَّ النَّاس في المصاحف،

(١) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٠١/١) . (٢) المحيط الرضوي (١٥٨) .

(٣) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٠١/١)، والمحيط الرضوي (١٥٨) .

(٤) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٠١/١) . (٥) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٠٢/١) .

وأن يؤمَّنَّا إلا محتلم، ذكره أبو بكر بن أبي داود بإسناده^(١).

والدليل على ذلك: أنَّ قراءته من المصحف مكروهة، ولا يُظنُّ بعائشة عليها السلام أنها كانت ترضى بالمكروه، وتصلِّي خلف من يصلِّي صلاةً مكروهة.

ثم قيل: إنَّما تفسد عنده إذا قرأ ما تجوز به الصَّلَاة [ب٢٠٦/٢] وهو آية تامة، وقيل: إذا قرأ مقدار الفاتحة ذكر ذلك في الذَّخيرة والمستصفى^(٢) وغيرهما.

وعن مُحمَّد: أنَّه توقَّف فيه بعد ذلك.

ولو نظر إلى مكتوب ليس بقرآن غير مستفهم ففهمه: لا تفسد بالإجماع^(٣). وإن كان مستفهماً، فكذلك عند أبي يوسف.

وأما عند مُحمَّد، فقد قيل: تفسد، كما لو حلف لا يقرأ كتاب فلان فوقف عليه، وفهم ما فيه يحث عنده، قال في الذَّخيرة: وبه أخذ أبو الليث.

والأصحُّ: أنَّه لا تفسد عنده أيضاً، وهو مرويٌّ عنه نصًّا، ذكره في المحيط^(٤) والذَّخيرة؛ إذ الفساد بالكلام، ولم يوجد، والحث بفهم ما في كتابه عنده، وقد وجد؛ لأنَّ الفهم هو الغرض والمقصود بالامتناع باليمين.

قال في الذَّخيرة والحواشي: ينبغي للفقهاء أن لا يضع جزء تعليقه بين يديه في الصَّلَاة؛ لأنه ربَّما وقع بصره عليه فتدخل فيه شبهة الاختلاف^(٥).

وفي الذَّخيرة: كان أبو بكر مُحمَّد بن الفضل يقول في تعليل [ب٩٠/٢أ] قول الإمام: أجمعنا على أنَّ الرَّجل إذا كان يمكنه القراءة من المصحف ولا يحفظ من القرآن ما تجوز به الصَّلَاة يصلِّي بغير قراءة فلو كانت القراءة من المصحف جائزة لما جاز له ذلك، قال: لكن الظَّاهر أنَّهما لا يسلمان ذلك، قال: وبه قال بعض المشايخ.

(١) كتاب المصاحف لابن أبي داود (ص٤٤٩، ط. الفاروق).

(٢) المستصفى (ص٤٨٩).

(٣) انظر: الهداية (١/١٠٥)، والمحيط البرهاني (١/٣١٢)، والعناية (١/٤٠٣).

(٤) المحيط الرضوي (١٥٨). (٥) الحواشي للخبازي (١٣٣).

وقال السَّرْحَسِيُّ: من لا يحسن قراءة شيء من القرآن عن ظهر قلبه يكون أُمِّيًّا يَصَلِّي بغير قراءة»^(١).

قلت: وقال المرغيناني في فتاواه: لو ترك القراءة من المصحف، فحينئذ لا تجوز صلاته على الأصح^(٢). وقال النووي في شرح المهذب له: إن كان لا يحفظ الفاتحة تجب عليه القراءة من المصحف^(٣).

ثم لم يفصل في الكتاب^(٤) بينما إذا كان حافظًا للقرآن، وبينما إذا لم يكن حافظًا له، قال الشيخ الزَّاهد أبو نصر الصَّفَّار: إن كان حافظًا فقرأ من المصحف والمحراب جازت صلاته؛ لأنَّ قراءته هذه مضافة إلى حفظه لا إلى تلقُّنه^(٥) من المصحف.

قلت: فتحيث مُحمَّد في اليمين على^(٦) قراءة كتاب فلان بمجرد الفهم بدون القراءة مُشكل، مع التَّسليم أنَّ الغرض والمقصود أن لا يطلع على سرِّه، وبفهم ما في كتابه فات الغرض كما ذكر، لكن بفوات الغرض يبرُّ في يمينه ولا يحث فيها؛ إذ لم يوجد المحلوف عليه وهو القراءة.

ألا ترى أنَّ من حلف لا يبيع ثوبه بعشرة، لا شكَّ أنَّ غرضه أن لا يخرج الثَّوب من ملكه بالبيع إلا بأكثر من عشرة، ومع ذلك لو باعه بتسعة لا يحث، وإن فات غرضه؛ لعدم وجود لفظ المحلوف.

وكذا لو قال: إن اشتريت لها شيئًا بفلسٍ فاشترى بدينار لا يحث، ومن امتنع من بذل الشيء الحقير وهو الفلس، كان أَمنع من بذل الشيء^(٧) النَّفيس، هذا هو الغرض والسياق، ومع ذلك لا يحث؛ لما ذكرنا.

ويمكن بأن يُجاب [ب٢٠٦/٢] بأنَّ يمينه انعقدت على المجاز وهو الفهم؛ لأنَّ قراءة كتابه سبب لفهم ما فيه، كما لو قال لامرأته: إن دخلت دار

(١) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٠٢/١). (٢) الفتاوى الطَّهْرِيَّة (٣٠/٢). (ب).

(٣) المجموع (٢٢/٤).

(٤) يريد به الجامع الصَّغير ص (٩٧)، كما بيَّن ذلك في البحر الرَّائِق (١١/٢).

(٥) في (ب): «تلقَّيه». (٦) «على»: في (ب): «في».

(٧) قوله: «الحقير وهو الفلس كان أَمنع من بذل الشيء» ساقطة من (ب).

فلان، ودخل فلان دارك فأنت طالق، فدخلت داره ولم يدخل فلان دارها يقع؛ لأنه جعل ذكر دخول كل واحد منهما دار الآخر كناية عن الاجتماع لأنه سبب الاجتماع كذا هاهنا عنده.

وحكى أن هارون الرشيد حلف أن لا يقرأ لزييدة^(١) كتاباً، فقال له أبو يوسف: انظر فيه ولا تنطق. وقال محمد: تحت^(٢).

فإن قيل: قد ثبت عن أبي قتادة: أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ من أبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها، متفق [٢١/٩١] عليه^(٣).

وهذا فوق حمل المصحف وتقليب أوراقه، وقد نص على جواز هذا في المبسوط، وقال: كان فعله لذلك في بيته^(٤).

قلت: قد ذكر ذلك أبو عمر بن عبد البر في التمهيد، وحكى عن أشهب عن مالك: أن هذا كان في النافلة، ومثله لا يجوز في الفريضة^(٥).

وذكر عن محمد بن إسحاق أنه كان في الفرض^(٦). وقال أبو عمر: إنني لا أعلم خلافاً أن مثل هذا مكروه، فيكون إمّا في النافلة وإمّا منسوخاً^(٧).

قال: وروى أشهب وابن نافع: أن مثل ذلك يجوز في حال الضرورة، فيحمل على الضرورة، ولم يفرّق بين الفرض والنفل.

قال: وعند أهل العلم أن أمامة كانت عليها ثياب طاهرة، وأنه عليه

(١) هي أمة العزيز بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور، العباسية، الهاشمية، زوجة هارون الرشيد، وأم ابنه الأمين محمد، غلب عليها لقبها (زبيدة)، وتكنى بأُم جعفر، كانت عظيمة الجاه والمال، ولها آثار حميدة في طريق الحج، من أشهرها (عين زبيدة)، توفيت سنة ٢١٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٢٤١ رقم ٦٤)، ووفيات الأعيان (٣١٤/٢)، والأعلام (٤٢/٣).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٣/٥٥). (٣) البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

(٤) المبسوط للسرخسي (١/٢٠٩).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٩٤).

(٦) التمهيد (٢٠/٩٥). (٧) المرجع السابق (٢٠/٩٤).

الصَّلَاة والسَّلَام لم يَر منها ما يحدث من الصُّبيان من البول، وكان رؤوفًا رحيماً بالأطفال، حتَّى إذا سمع بكاء صبيّ خَفَّف في صلاته؛ كيلا يشقَّ على أمِّه خلفه^(١).

وقال شمس الأئمَّة: فإذا فعلت المرأة بولدها مثل هذا تكون مسيئة؛ لأنَّها شغلت نفسها بما ليس من عمل صلاتها، وفيه ترك سُنَّة الاعتماد، وفعله عليه الصَّلَاة والسَّلَام كان في وقتٍ كان العمل مباحًا في الصَّلَاة، أو لم يكن الاعتماد سُنَّة فيها^(٢).

وقوله: (وإنَّ مَرَّتْ امرأةٌ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي لم تقطعْ صلاته)^(٣).
وبه قال عامَّة الفقهاء.

وروي عن أنس، ومكحول، وأبي الأَحوص، والحسن^(٤)، وعكرمة: يقطع الصَّلَاة، الكلب، والحمار، والمرأة.

وعن ابن عبَّاس: يقطع الصَّلَاة الكلب الأسود، والمرأة الحائض^(٥).
وعن عكرمة: يقطع الصَّلَاة الكلب، والحمار، والخنزير، والمرأة الحائض، واليهودي والنصراني والمجوسي. وعن عطاء لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود والمرأة الحائض^(٦). ذكر ذلك أبو بكر بن أبي شيبة في سننه، وبعضه أبو داود.

وقال أحمد في المشهور عنه: يقطع الصَّلَاة مرور الكلب الأسود البهيم^(٧). وفي رواية: يقطعها الحمار والمرأة أيضًا^(٨).

(١) المرجع السابق (٩٨/٢٠).

(٢) الميسوط للسرخسي (٢١٠/١). وقد أجاب النووي رَحِمَهُ اللهُ عن كلِّ هذه الاعتراضات في شرحه على مسلم (٣٢/٥).

(٣) الهداية (١٠٦/١). (٤) رواه عنهم ابن أبي شيبة (٢٥٢/١).

(٥) رواه أبو داود (٧٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٥٢/١) رقم ٢٩٠٢. وصحَّحه الألباني.

(٦) رواه ابن أبي شيبة (٢٥٢/١) رقم ٢٩٠٤.

(٧) انظر: المسائل رواية عبد الله (ص ١٠٢)، وهو المذهب، كما في المغني (٩٧/٣)، والإنصاف (٦٤٨/٣).

(٨) انظر: المغني (٩٧/٣)، والمحرَّر (١٣٩/١)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٦٥١/٣).

والبَّهْمُ: الذي لا يخالط لونه لون آخر^(١).

فإن [ب/٢٠٧] كان بين عينيه نُكَّتَانِ تخالفان لونه لا يخرج بذلك عن كونه بهيمًا في قطع الصَّلَاة، وحرمة الاصطياد به، وحلُّ قتله على مذهبه.

ولا فرق بين الفرض والنفل في الصَّحِيح، وإن كان قائمًا بين يديه ولا يمرُّ لا يقطع في إحدى الروايتين عنه، ذكر ذلك كلُّه في المغني^(٢).
وقال قاضي خان: هو قول أصحاب الظَّاهر^(٣).

للظَّاهريَّة: ما رواه عبد الله بن الصَّامت عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول ﷺ: «إذا قام أحدكم يصليّ فإنَّه يستره إذا كان بين يديه مثل آخِرَةِ الرَّحْلِ فإذا لم يكن بين يديه مثل آخِرَةِ الرَّحْلِ فإنَّه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود»، قلت: يا أبا ذرٍّ: ما بال [ب/٩١] الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان»، رواه الجماعة إلا البخاري^(٤).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «يقطع الصَّلَاة المرأة، والكلب، والحمار» رواه أحمد وابن ماجه^(٥)، ومسلم وزاد: «يقي من ذلك مثل مؤخِرَةِ الرَّحْلِ»^(٦).

وعنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «إذا صلى أحدكم إلى غير سُترة، فإنَّه يقطع صلاته: الكلب، والحمار، والخنزير، والمجوسي، واليهودي»، رواه أبو داود^(٧)،

(١) انظر: المُطلع على ألفاظ المقنع (ص ١١١)، وطلبه الطَّلَبَة (ص ١٠٣).

(٢) المغني (٣/٩٧).

(٣) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/١٦٧)، وانظر: المحلَّى (٢/٣٢٠).

(٤) مسلم (٥١٠)، وأبو داود (٧٠٢)، والترمذي (٣٣٨)، والتَّسائي (٧٥٠)، وابن ماجه (٩٥٢).

(٥) أحمد (٣٦١/١٣) رقم ٧٩٨٣. وابن ماجه (٩٥٠).

(٦) مسلم (٥١١).

(٧) برقم (٧٠٤). وقال أبو داود: «في نفسي من هذا الحديث شيء، كنت أذكر به إبراهيم وغيره فلم أر أحدًا جاء به عن هشام، ولا يعرفه، ولم أر أحدًا يحدث به عن =

وزاد في مسند عبد^(١) بن حُمَيد: «التَّصْرَانِيُّ وَالْحَائِضُ»^(٢).

ولنا: ما رواه في الإمام: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَدَّتْ حَدِيثَ قُتَيْبَةَ بْنِ مَرْثَدَةَ بِمَرُورِ الْمَرْأَةِ، ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ. فَقَالَتْ: «قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلَابِ»^(٣)، وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي، وَأَنَا عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَضْطَجِعَةٌ، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُذِي رَسُولَ اللَّهِ فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ، هَذِهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ^(٤). وَأَصْلُ الْحَدِيثِ عَنِ الْأَسْوَدِ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

وعن الأسود عن عائشة قالت: «عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلَابِ وَالْحَمِيرِ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي مَضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ قَبْلِ رَجُلِ السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي»، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦).

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ»، اتَّفَقَا عَلَيْهِ^(٧).

وفي المبسوط: يا عروة: ماذا يقول أهل العراق؟ قال: يقولون يقطع الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، فَقَالَتْ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ وَالنِّفَاقِ وَالشَّقَاقِ، قَرَنْتُمُونَا بِالْكَلَابِ وَالْحَمِيرِ.. الْحَدِيثُ^(٨).

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ

= هشام، وأحسب الوهم من ابن أبي سَمِينَةَ يعني مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَالْمُنْكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيهِ: «عَلَى قَذْفَةِ بِحَجَرٍ»، وَذَكَرَ الْخَنْزِيرَ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ..».

والحديث ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّنَنِ.

(١) فِي (ب): «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ»، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) مُسْنَدُ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ (ص ٢٠٠ رَقْم ٥٧٦).

(٣) فِي (ب): «بِالْكَلَابِ وَالْحَمِيرِ». (٤) بِرَقْم (٥١٢/٢٧٠).

(٥) الْبُخَارِيُّ (٥١٤)، بِنَفْسِ لَفْظِ مُسْلِمٍ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ.

(٦) الْبُخَارِيُّ (٥٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٥١٢/٢٧١)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٧) الْبُخَارِيُّ (٣٨٣)، وَمُسْلِمٌ (٥١٢/٢٧٢).

(٨) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحُسِيِّ (١/١٩١)، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ.

شيء، وادعوا ما استطعتم؛ فإنه شيطان» رواه أبو داود وأبو بكر بن أبي [ب٢٠٧/ب] شيبه^(١).

وعن عمر، وعثمان، وعليّ: لا يقطع الصلّة شيء، وادرؤوهم ما استطعتم. وعن ابن عمر: قيل له: إنّ عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة يقول: يقطع الصلّة: الحمار، والكلب، فقال: «لا يقطع صلاة المسلم شيء». وعن حذيفة قال: «لا يقطع الصلّة شيء وادرأ ما استطعت».

وعن عروة: «لا يقطع الصلّة إلا الكفر»، ومثله عن القاسم وعن الشعبي: «لا تُقطع الصلّة، ولكن ادرؤوا عنها ما استطعتم». حكى ذلك كلّ أبو بكر بن أبي شيبه في سننه^(٢).

وذكر الحافظ أبو جعفر الطحاويّ بإسناده عن عكرمة قال: ذكر عند عبد الله بن عباس ما يقطع الصلّة فقالوا: الكلب والحمار، فقال [أ٩٢/٢] ابن عباس: «إليه يصعد الكلم الطيب، ما يقطع هذا ولكنه يُكره»^(٣). ففتواه بعد رسول الله ﷺ بخلاف ما روى عنه عليه الصلّة والسّلام دلّت على نسخه، وقد جعل النبيّ عليه الصلّة والسّلام كلّ ما بين يدي المصلّي شيطاناً، كما ذكر أنّ الكلب الأسود شيطان.

وقال المطّلب بن أبي وداعة: رأيت النبيّ عليه الصلّة والسّلام يصلّي ممّا يلي باب بني سهم، والنّاس يمرّون بين يديه وليس بينهما سترة، رواه أبو داود وأحمد^(٤)، وأخرجه الحافظ أبو جعفر الطحاويّ في شرح الآثار^(٥).

(١) أبو داود (٧١٩)، وابن أبي شيبه (٢٥٠/١) رقم (٢٨٨٣). والحديث ضعّفه ابن الجوزيّ في التّحقيق (٤٢٧/١)، والألبانيّ.

(٢) وهو المصنف (٢٥٠/١) رقم (٢٨٨٤).

(٣) شرح معاني الآثار (٤٥٩/١) رقم (٢٦٤١).

(٤) أبو داود (٢٠١٦)، وأحمد (٢١٥/٤٥) رقم (٢٧٢٤١). وضعّفه الألباني في السّلسلة الضّعيفة (٣٢٦/٢).

(٥) شرح معاني الآثار (٤٦١/١) رقم (٢٦٥١).

ولم يقطع مرور بني آدم صلاته مع كون المارّ شيطاناً كما تقدّم، وكذا الكلب الأسود وغيره من الشّياطين.

ولأنّ الكلب غير الأسود مجمع على تحريم أكله^(١)، والحمّار مختلف فيه بين العلماء^(٢)، فإذا لم يقطع المجمع عليه فالمختلف فيه أولى بعدم القطع.

قوله: «فإنّما هو شيطان» أي: معه شيطان بدليل حديث ابن عمر: «فإنّ معهُ القرين» رواه مسلم وأحمد^(٣). وقيل: من شياطين الإنس. وقيل: فعُله فعل الشّيطان، والشّيطان يحمله على ذلك^(٤).

والشّيطان في اللّغة: كلُّ متمرّدٍ عاتٍ من الجنّ والإنس أو الدّوابّ^(٥)، قاله سيّويه. وهو فيّعال من شَطَنَ إذا بَعُدَ، ويقال فيه: شاطن وشيطن. قال أبو البقاء: «وسميّ بذلك كلُّ متمرّدٍ لبعْدِ عَوْرِهِ في الشّرِّ»^(٦).

وقيل: هو فعّلان من شَاطَ يَشِيط إذا هلك، والمتمرّد هالك بتمرّده، فعلى القول الثّاني لا ينصرف^(٧).

ثمّ المارّ بين يدي المصلّي آثمٌ. وبه قال مالك^(٨).

وقال في النّهاية والوسيط: يُكره المرور^(٩).

(١) قال النّووي في المجموع (٨/٩): «لحم الكلب حرام عندنا، وبه قالت الأئمّة بأسرها، إلا رواية عن مالك في الجرو».

(٢) انظر: الاستذكار (٥٠٨/٥)، والمغني (٤٠٧/٩)، والمجموع (٦/٩).

(٣) مسلم (٥٠٦)، وأحمد (٤١٦/٩) رقم (٥٥٨٥).

(٤) انظر: شرح النّووي على مسلم (٢٢٤/٤).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللّغة (٣/١٨٤)، ولسان العرب (١٣/٢٣٨)، وتاج العروس (٣٥/٢٧٨).

(٦) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَرِيّ (٢/١).

(٧) انظر: تهذيب اللّغة (١١/٢١٤)، ومقاييس اللّغة (٣/١٨٤)، ولسان العرب (١٣/٢٣٨).

(٨) انظر: الذّخيرة للقرافي (٢/١٥٣)، والتّاج والإكليل (٢/٢٣٦)، ومواهب الجليل (٢/٢٣٦).

(٩) نهاية المطلب (٢/٢٢٥)، والوسيط في المذهب (٢/١٨٢).

وصرح العجلي^(١) بتحريمه، ووافقه صاحب التهذيب^(٢) والتتمة^(٣) من الشافعية^(٤).

وأصحابنا نصّوا على كراهته ذكرها في المحيط^(٥) والذخيرة^(٦) والمرغيناني^(٧).

وقال في المغني: لا يحلّ المرور من غير سترة، أو بينه وبين السترة^(٨).
والأصل فيه: ما رواه أبو جهم عبد الله بن الحارث بن الصّمة الأنصاريّ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ماذا عليه [ب] ٢٠٨/٢] لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه». قال أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله: لا أدري قال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة، رواه الجماعة^(٩).
ومثله عن أبي أيوب، ذكره في الذخيرة^(١٠).

(١) «العجليّ»: هو أسعد بن محمود بن خلف بن أحمد العجليّ، أبو الفتوح بن أبي الفضائل الأصبهانيّ، منتخب الدّين، من أئمة فقهاء الشّافعية ووعاظهم، كان زاهداً، له معرفة تامّة بالمذهب وعليه المعتمد في الفتوى بأصبهان، ألف: «شرح مشكلات الوسيط والوجيز» وكتاب «تتمّة التّتمّة»، توفي سنة ٦٠٠ هـ. انظر: طبقات الشّافعية الكبرى للسبكي (١٢٦/٨ رقم ١١١٥)، وطبقات الشّافعية لابن قاضي شعبة (٢٥/٢ رقم ٣٢٥)، وسير أعلام النّبل (٤٠٢/٢١ رقم ٢٠٥).

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشّافعيّ لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغويّ (١٦٥/٢).

(٣) تتمّة الإبانة عن فروع الدّيانة للمتولّي - تحقيق: نسرين حمادي (ص ٨٧٧ رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى).

(٤) وانظر: الشّرح الكبير للرافعي (١٣٢/٤)، وروضة الطّالبيين (٢٩٥/١)، والمجموع (١٥٩/٣).

(٥) المحيط الرّضوي (٣٨/ب). (٦) الذّخيرة البرهانية (٦٥).

(٧) الفتاوى الطّهرية (٣٩/١).

(٨) المغني (٩١/٣)، وانظر: منتهى الإرادات (٦١/١)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٦٠٣/٣).

(٩) البخاريّ (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧)، وأبو داود (٧٠١)، والترمذيّ (٣٣٦)، والنّسائيّ (٧٥٦)، وابن ماجه (٩٤٥).

(١٠) الذّخيرة البرهانية (٦٥).

قلت: وقد جاء مفسراً في رواية مسلم: أنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «لئن يقف أحدكم مائة عام خير له من أن يمرَّ بين يدي أخيه وهو يصلي»^(١). وفي مسند الدَّارقطني: «أربعين خريفاً»^(٢).

وفي الذَّخيرة: ذهب فقهاء الأمصار إلى أنَّ الصَّلَاة لا يقطعها مرور شيء.

وقد شرحناه وبيننا ما فيه من الخلاف وذكرنا [أ٢١/٩٢ب] الأدلَّة من الجانبين.

الثَّاني: أنَّ المصلِّي يدرأ المارَّ، وهو مباح ورخصة كقتل الأسودين^(٣) فيها، وقال أبو عمر: قال بعض أهل العلم: إنَّ من صلَّى إلى غير ستره لم يحرم على أحدٍ المرور بين يديه، ولا يجوز له أن يدفع المارَّ بين يديه^(٤). واختلفوا في كَيْفِيَّة الدَّرء: من الأصحاب من قال: يدرأ^(٥) بالإشارة، ومنهم من قال: بالتَّسييح. وفي المفيد: يدرأ بالتَّسييح، فإن لم يمتنع دَفْعُه بيده مرَّة. وفي المبسوط: بالإشارة، وبالأخذ بطرف ثوبه على وجهٍ ليس فيه مشي، ولا علاج^(٦).

وفي الأصل: «إذا سَبَّح وأشار بأصابعه لا تقطع صلاته، وأحبُّ إلَيَّ أن

(١) لم أجده في مسلم، وقد بيَّن ذلك ابن الملقن فقال في البدر المنير (٢٠٥/٤): «وقع في الكفاية لابن الرُّفعة عزو حديث «لأن يقف أحدكم مائة عام خير له من أن يمرَّ بين يدي أخيه وهو يصلي» إلى مسلم وهو عجيب؛ فليس هو فيه أصلاً».

وقد رواه ابن ماجه (٩٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: قال النَّبِيُّ ﷺ: «لو يعلم أحدكم ما له في أن يمرَّ بين يدي أخيه معترضاً في الصَّلَاة، كان لأن يقيم مائة عام خير له من الخطوة التي خطاها». وصحَّحه ابن حبان، وضعَّفه البوصيري، والألباني في تعليقه على الشُّنن. انظر: نصب الرِّاية (٨٠/٢)، والبدر المنير (٤/٢٠٥)، والدَّراية (١٧٩/١)، وضعيف الجامع (ص١٠٣٣).

(٢) لم أجده عند الدَّارقطني، وهو في مسند البزار (٢٣٩/٩ رقم ٣٧٨٢)، وحكم عليه الألباني بالشُّذوذ. انظر: الدَّراية (١٧٩/١)، وضعيف التَّرجيب والترهيب (١/٧٧ رقم ٢٩٨)، وتامام المنة (ص٣٠٢).

(٤) التمهيد (١٤٩/٢١).

(٣) الحيَّة والعقرب.

(٦) المبسوط للسرخسي (١/١٩١).

(٥) في (ب): «يدفع».

لا يفعل»^(١). واختلفوا في قوله: «وأحبُّ إليَّ أن لا يفعل»: قيل: لأنَّه يجمع بينهما وكان يكفيه أحدهما. وقال بعضهم: لأنَّه أتى بالتَّسبيح والنَّص، ورُدَّ بالدَّرءِ بالإشارة في حديث أمِّ سلمة زوج النَّبيِّ ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلِّي في حُجْرَةٍ»^(٢)، فمرَّ بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة، فقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام بيده هكذا، فرجع، فمرَّت زينب بنت أمِّ سلمة فقال بيده هكذا، فمضت، فلمَّا صلَّى عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «هَنَّا غَلَبَ»، رواه ابن ماجه^(٣).

فقد أشار عليه الصَّلَاة والسَّلَام بيده ولم يسبِّح، وفيه دليل على عدم تحريم المرور؛ إذ لو كان محرَّمًا؛ لصرَّح به.

وقال إمام الحرمين: لا ينتهي دفع المارِّ إلى منع محقِّق، بل يومئ ويشير برفق في صدر من يمرُّ به^(٤).

وفي الكافي للروَّياني: يدفعه ويصرُّ على ذلك وإن أدَّى إلى قتله^(٥)، وهو قول بعض النَّاس^(٦)؛ لحديث ابن عمر: أنَّ النَّبيَّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «إذا كان أحدكم يصلِّي فلا يدع أحدًا يمرُّ بين يديه، فإن أبى فليقاتله فإنَّ معه القرين»، وقد ذكرناه.

وحديث أبي سعيد الخُدريِّ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلَّى أحدكم إلى شيء يستره من النَّاس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفعه

(١) الأصل للشَّيباني (٢٠٥/١).

(٢) في سنن ابن ماجه (٣٠٥/١): «في حُجْرَةٍ أمِّ سلمة».

(٣) برقم (٩٤٨)، وأحمد (٢٩٤/٦) رقم (٢٦٥٦٦). والحديث ضعَّفه البوصيري، وابن الفَظَّان، والألباني، والأرنؤوط.

انظر: بيان الوهم والإيهام (٢٤/٥)، ونصب الرَّاية (٨٥/٢)، وتمام المنة (ص ٣١١).

(٤) نهاية المطلب (٢٢٥/٢).

(٥) نقله عنه الرَّافعي في الشَّرح الكبير (١٣٣/٤).

(٦) هو: قول الشَّافعيَّة، انظر: الشَّرح الكبير للرَّافعي (١٣٣/٤)، وروضة الطَّالبيين (١/٢٩٥)، ونهاية المحتاج (٥٤/٢).

فإن أبا فليقاتله فإنما [ب/٢٠٧/٢] هو شيطان»، رواه الجماعة، ليس الترمذي، وابن ماجه^(١)، وقد مرَّ شرحه.

وعن أبي سعيد أيضًا: أنه كان يصلي فأراد ابن لمروان أن يمرَّ بين يديه، فأشار بيده فلم يقف، فلمَّا حاذاه ضربه بيده في صدره فأقعده على استه، فجاء إلى أبيه شاكيًا فدعاه فقال له: ضربت ابني، قال: ما ضربت ابنك إنما ضربت شيطانًا، فقال له: لم تسمي ابني شيطانًا؟ قال: لأنني سمعت رسول الله يقول: «إذا صلى أحدكم فأراد إنسان أن يمرَّ بين يديه فليدرأه فإن أبا فليقاتله فإنما هو شيطان»^(٢).

قال السرخسي: لكننا نقول: هذا محمول على الابتداء حين كان العمل مباحًا، ويدلُّ عليه الحديث الثابت، [أ/١٩٣/٢١] وهو قوله: «إن في الصَّلَاة لشغلًا»^(٣).

وكذا في الذَّخيرة، قال في الذَّخيرة: ثمَّ إذا أشار، أو سبَّح، أو جمع بينهما، ولم يمتنع ولا يزيد على ذلك ولا يشتغل بالمعالجة^(٤). وقيل: معنى المقاتلة: أن يغلظ عليه بعد فراغه^(٥).

وقيل: يدعو عليه، كقوله تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠]. روى أبو داود عن يزيد بن [نمران]^(٦) قال: رأيت رجلًا مُقْعَدًا بنبوك فقال: مررت بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، وأنا على حمار، فقال: «اللهم اقطع أثره»، فما مشيت عليها بعد^(٧).

(١) البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥)، وأبو داود (٧٠٠)، والنسائي (٧٥٧).

(٢) ذكره بهذا السياق السرخسي في المبسوط (١/١٩٢)، ورواه البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥)، بنحوه.

(٣) المبسوط للسرخسي (١/١٩٢). (٤) الذَّخيرة البرهانية (٦٥).

(٥) ذكر ذلك في الذَّخيرة للقرافي (٢/١٥٣).

(٦) في النسخ: «نمي»، والتصويب من مصادر التخرُّج ومصادر الترجمة.

(٧) أبو داود (٧٠٥)، ورواه أيضًا أحمد (٤/٦٤ رقم ١٦٦٥٩). وضعفه ابن القطان وقال: «والحديث في غاية الضَّعف، ونكارة المتن» بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/٦٥).

وقيل: يدفعه دفعًا شديدًا أشدَّ من الدَّرءِ، ولا ينتهي إلى ما يُفسد صلاته، وهذا هو المشهور عن مالك^(١) وأحمد^(٢).

وقال أشهب في المجموعة: إن قُرْبَ منه دَرَأَه ولا ينازعه، فإن مشى له ونازعه لم تبطل صلاته، وإن تجاوزه لا يرُدُّه؛ لأنَّه مرور ثانٍ^(٣). وكذا رواه ابن القاسم من أصحاب مالك^(٤). وبه قال الشَّافعي^(٥) وأحمد^(٦). قال ابن مسعود وسالم: يرُدُّه من حيث جاء^(٧).

وإن مرَّ بين يديه ما لا تؤثر فيه الإشارة كالحِرِّ، قالت المالكيَّة: دَفَعَه برجله، أو ألصقه إلى السترة^(٨).

وعن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «الهِرَّةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ»، رواه ابن ماجه^(٩)، فدلَّ على عدم اعتبار مرورها.

الثَّالث: أنَّ المرور مكروه، والمأْرُ آثم، وقد ذكرناه، هذا إذا كان له مندوحة عن المرور، وإلا يَأْثِمُ المصلِّي وحده، فالحال أربع؛ يَأْثِمَانِ، لا يَأْثِمَانِ، يَأْثِمُ المأْرُ وحده، يَأْثِمُ المصلِّي وحده^(١٠).

(١) انظر: الاستذكار (٢/٢٧٤)، والذَّخيرة للقرافي (٢/١٥٣).

(٢) انظر: المغني (٣/٩٣)، الإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٦٠٧)، ومنتهى الإرادات (١/٦١).

(٣) نقله عنه في النُّوادر والزِّيادات (١/١٩٧).

(٤) انظر: النُّوادر والزِّيادات (١/١٩٦)، والاستذكار (٢/٢٧٥)، والذَّخيرة للقرافي (٢/١٥٣)، ومواهب الجليل (٢/٢٣٥).

(٥) انظر: الشرح الكبير للرافعي (٤/١٣١).

(٦) انظر: المغني (٣/٩٤)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٦٠٧).

(٧) انظر: المغني (٣/٩٤).

(٨) ذكره القرافي في الذَّخيرة (٢/١٥٣).

(٩) برقم (٣٦٩). ورواه ابن خزيمة (٢/٢٠ رقم ٨٢٨)، والحاكم (١/٣٨٥ رقم ٩٣٥)، وقال: «صحيح على شرط مسلم».

وضَعَفَه الألباني مرفوعًا، انظر: السِّلْسِلَةُ الضَّعِيفَةُ (٤/٢١).

(١٠) مثَّل لهذه الحالات السِّلْبِي في حاشيته على تبين الحقائق فقال:

الأولى: أن لا يَتَّخِذَ المصلِّي سترة ويمرُّ المأْرُ في موضع سجوده مع إمكان المرور =

الرَّابِعُ: في مقدار ما ينبغي أن يكون بين المارِّ والمصلِّي حتى لا يُكره المرور: قال في الذَّخيرة: هذا الفصل لا ذكر له في الأصل^(١). وفي المبسوط: هذا غير منصوص عليه في الكتاب، واختلف أصحابنا وغيرهم فيه^(٢).

وفي الذَّخيرة: قيل: خمسون ذراعًا، وقيل: مقدار موضع صلاته، وهو من موضع قدمه إلى موضع سجوده^(٣).

وقال الفقيه أبو جعفر: إذا مرَّ في موضع يقع [ب ٢٠٩/٢] بصره عليه، وهو موضع سجوده فهو مكروه، وما زاد لا يُكره^(٤).

وقال في المحيط: لا يُكره ما وراءه^(٥).

وهو الأحسن؛ لأنَّ ذلك موضع صلاته، لا ما وراءه.

وفي المبسوط: وهو أصحُّ ما قيل^(٦).

وفي المرغيناني: وهو المختار^(٧).

وقيل: بقدر صفين، ذكره في المبسوط وغيره^(٨).

وقيل: إذا مرَّ في موضع لا يقع عليه بصر المصلِّي بخشوع لا يكره^(٩).

وقال الفقيه أبو القاسم الصَّفار: إذا كان بين المارِّ وبين المصلِّي مقدار ما بين الصفِّ الأوَّل وحائط القبلة لا يضرُّ.

هذا إذا كان في الصَّحراء ولم يكن له سترة^(١٠).

= من غيره. الثانية: أن يتَّخذ المصلِّي سترة ويمرُّ المارُّ من ورائها. الثالثة: أن يتَّخذ المصلِّي سترة ويمرُّ المارُّ من موضع سجوده مع إمكان المرور من غيره. الرابع: أن لا يتَّخذ المصلِّي سترة أو يقف في باب المسجد ولا يجد المارُّ بُدًّا من المرور بين يديه، والله أعلم. تبين الحقائق وحاشية الشلبي (١/١٦١)، وانظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ٣٤٢)، وحاشية ابن عابدين (١/٦٣٥).

(١) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). (٢) المبسوط للسرخسي (١/١٩٢).

(٣) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). (٤) نقله عنه في الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥).

(٥) المحيط الرضوي (٣٩٨). (٦) المبسوط للسرخسي (١/١٩٢).

(٧) الفتاوى الظَّهيرية (١/٣٩٨). (٨) المبسوط للسرخسي (١/١٩٢).

(٩) المرجع السابق. (١٠) نقله عنه في الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥).

فإن مرَّ بينه وبين السُّترة يكره، وقيل: إنما يكره إذا كان بينه وبين المصلِّي أقلُّ من قدر صَفَيْنِ، [٩٣/٢أ] فإن كان بينهما قدر صَفَيْنِ فصاعدًا لا يُكره^(١).

وفي المسجد إن كان بين المصلِّي والمارِّ إسطوانة، أو حائط، أو إنسان قائم، أو قاعد، لا يُكره؛ لوجود الحائل، وإن لم يكن بينهما حائل وكان المسجد صغيرًا يُكره في أيِّ موضع مرَّ أمامه^(٢).

وإلى هذا أشار مُحَمَّدٌ في الأصل، فإنَّه قال في الإمام إذا فرغ من صلاته: فإن كانت لا تطوُّع بعدها فهو بالخيار إن شاء انحرف عن يمينه أو شماله، وإن شاء قام فذهب، وإن شاء استقبل بوجهه إذا لم يكن هناك من يصلي، ولم يفصل بين ما إذا كان المصلِّي في الصَّفِّ الأوَّل أو الأخير^(٣).

قال صاحب الذَّخيرة: وهذا هو ظاهر المذهب؛ لأنَّه مقابل توجهه للمصلِّي وإن كان بينهما صفوف، وجعل مُحَمَّدٌ جلوس الإمام في محرابه وهو مستقبل للمصلِّي بمنزلة جلوسه بين يديه وكذا مرور المارِّ^(٤).

وفي المحيط: لو مرَّ عن بعد في المسجد: الأصحَّ أنَّه لا يُكره^(٥). وفي التَّتَمَّة للشَّافعية: لو تسرَّ بآدميٍّ، أو بحيوان لم يستحبَّ له؛ لأنَّه يشبه عبادته^(٦).

وفي مسلم ما يردُّ عليه، فإنَّ ابن عمر كان يعرض راحلته فيصلي إليها^(٧).

(١) الذَّخيرة البرهانية (٦٥).

(٢) انظر: المحيط البرهاني (٤٣٢/١)، وفتح القدير (٤١٦/١)، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي (١٦٠/١).

(٣) الأصل لمُحَمَّد بن الحسن (١٧/١). (٤) الذَّخيرة البرهانية (٦٥).

(٥) المحيط الرِّضوي (١٣٩).

(٦) تَمَّة الإبانة عن فروع الدِّبَّانة للمتولِّي (ص ٨٧٨).

(٧) رواه البخاري (٥٠٧) من فعل ابن عمر رضي الله عنه. وهو متَّفَق عليه مرفوعًا من فعل النَّبِيِّ ﷺ: رواه البخاري في الموضع السَّابِق. ورواه مسلم (٥٠٢/٢٤٧).

وقال أبو بكر ابن العربي: وقد غلِط بعضهم إذا لم يكن له سترة فقال: لا يمرُّ أحد بين يديه بمقدار رَمِيَةِ السَّهْم، وقيل: رَمِيَةِ الحجر، وقيل: رَمِيَةِ الرُّمَح، وقيل: مقدار المطاعنة، وقيل: مقدار المضايقة بالسَّيْف، أخذوه من قوله: «فليقاتله» فحملوه على أنواع القتال^(١).

وقال في الذَّخيرة: والمسجد الكبير - مثل الجامع - كالصَّغير عند بعض المشايخ، وعند آخرين: كالصَّحراء وقد عرف حكمها^(٢).

ومن المشايخ من قال: يترك قدر ثلاثة أذرع، وفيما وراء ذلك الأمر واسع، ذكره في الذَّخيرة^(٣) والمَرغِيناني^(٤).

ثمَّ إن كان المصلِّي على دُكَّان أو سطح، وهما أقلُّ من قامة الرَّجل: يُكره، قال صاحب الذَّخيرة هكذا ذكره في شرح الأصل^(٥).

وذكر بعضهم في شرح الجامع الصَّغير إن كان أعضاء المارِّ تحاذي أعضاء المصلِّي يُكره، وإلا فلا، ومثله في المحيط^(٦).

وفي المَرغِيناني: إن كان يصلي على دُكَّان، فمرَّ إنسان بين يديه على الأرض: إن كان الدُكَّان أقصر [ب٢٠٩/٢] من قامة الرَّجل فقد مرَّ بين يديه^(٧).

وفي الذَّخيرة: قال مُحَمَّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُستحبُّ لمن يصلي في الصَّحراء أن يكون بين يديه شيء، مثل: عصا ونحوها، فإن لم يجد يستتر بسارية، أو شجرة^(٨).

والكلام هاهنا في مواضع:

الأوَّل: في أصل السترة، وأنه مستحبُّ، قال إبراهيم النَّخعي: كانوا يستحبُّون إذا صلَّوا في [أ١٩٤/٢] فضاء أن يكون بين أيديهم ما يستترهم. وقال

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (١) عارضة الأحوذِيّ (١٣٠/٢). | (٢) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). |
| (٣) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). | (٤) الفتاوى الظَّهيريَّة (٣٩/١). |
| (٥) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). | (٦) المحيط الرُّضويّ (١٣٩). |
| (٧) الفتاوى الظَّهيريَّة (٣٩/١). | (٨) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٥). |

عطاء: ولا بأس بترك السترة. وصلى القاسم، وسالم في الصحراء إلى غير سترة. ذكر هذا كله أبو بكر بن أبي شيبة في سننه^(١).

وعن عون^(٢) بن أبي جحيفة عن أبيه، أنه عليه الصلاة والسلام رُكِّزَتْ له العنزة فتقدم وصلى الظهر ركعتين، يمرُّ بين يديه الحمار والكلب ولا يمنع، متفق عليه^(٣).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه، فيصلِّي إليها والناس وراءه، وكان يفعل ذلك في السفر»، متفق عليه^(٤).

وعن سهل بن سعد قال: «كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار ممرُّ شاة»^(٥).

الثاني: السنة فيها الغرُّ دون الإلقاء، وقد ذكرته في أصل السترة، ولأنها إذا كانت مغروزة بدت للنَّاطِر، فتفيد فائدتها، بخلاف الإلقاء.

الثالث: يكون طولها مقدار ذراع؛ لأنَّ العنزة ذراع، هكذا في الذخيرة^(٦). وهو سهوٌ، وإنَّما قدرُ مُحَمَّدٍ مقدار ذراع، أخذًا من آخره الرَّحْل وهي ذراع، لا من العنزة^(٧).

قال عطاء: آخره الرَّحْل ذراع^(٨). وهو قول أحمد^(٩) والشافعي^(١٠).

(١) المصنَّف (١/٢٤٩ رقم ٢٨٦١، و٢٨٦٧، و٢٨٦٩).

(٢) في (ب): «عوف»، وهو تصحيف.

(٣) البخاري (٣٧٦)، ومسلم (٥٠٣)، واللفظ له.

(٤) البخاري (٤٩٤)، ومسلم (٥٠١). (٥) رواه البخاري (٤٩٦)، ومسلم (٥٠٨).

(٦) الذخيرة البرهانية (٦٦)، وانظر: البناية (٢/٤٩٣).

(٧) الأصل لمُحَمَّد بن الحسن الشَّيباني (١/١٩٧).

(٨) انظر: المغني (٣/٨٢)، والمجموع (٣/١٥٧).

(٩) انظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/٤٦٦)، والمغني (٣/٨٢)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٦٣٦).

(١٠) انظر: البيان للعمري (٢/١٥٧)، والشَّرح الكبير للرافعي (٣/٢٢٠)، والمجموع (٣/١٥٨).

وفي بعض شروح التَّنبيه للشَّافِعِيَّة: أو تُداني ثُلثي ذراع^(١).

قال الجوهري: «العَنَزَة: أطول من العصا، وأقصر من الرُّمَح، وفيه زُجٌّ كزُجِّ الرُّمَح»^(٢).

ولم يذكر في الأصل قدر غَلِظَها، قيل: في غِلَظ الأصبع، هكذا ذكره السَّرْحَسِي^(٣)، وهو موافق لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «يَجْزِي من السُّترة السَّهْم»، وهكذا ذكره مُحَمَّد في السَّير الكبير^(٤)، ورواه عن النَّبِيِّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام. «ويَجْزِي» بفتح الياء، ومعناه: يكفي.

وعن النبي ﷺ: «ليستر أحدكم في صلاته ولو بسهم»، ذكره أبو بكر بن أبي شيبة في سننه^(٥).

وعن أبي هريرة: «يستر المصلِّي في صلاته مثل مُؤخِّرة الرِّحْلِ في جِلَّة السَّوْط»، وجِلَّة السَّوْط: - بكسر الجيم وبتشديد اللام -: غلظه. وعن أبي العالية: «يستر المصلِّي ما وراء حرف القلم». ذكرهما أبو بكر أيضًا^(٦).

وقال في الذَّخيرة: طول السَّهْم: قدر ذراع، وعرضه: قدر إصبع^(٧).

واختلف مشايخنا فيما إذا كانت السُّترة أقلَّ من ذراع، وقال شيخ الإسلام^(٨): لو وضع قناة^(٩) أو خُفَّيه بين يديه، وارتفع قدر ذراع كان سترة بلا خلاف، وإن كان [ب ٢١٠/٢] دونه ففيه خلاف.

(١) هو في كفاية النَّبِيَّة في شرح التَّنبيه لابن الرَّفْعَة (٣/٤٤٥)، وذكره التَّووي في المجموع (١٥٨/٣).

(٢) الصَّحاح (٣/٨٨٧). (٣) المبسوط للسَّرْحَسِي (١/١٩١).

(٤) شرح السَّير الكبير (١/٨٢)، وهو في الشَّرْح من كلام السَّرْحَسِي، وليس من كلام مُحَمَّد.

(٥) المصنَّف (١/٢٤٩ رقم ٢٨٦٢) من حديث معبد الجُهَنِي رضي الله عنه. ورواه البيهقي في الكبرى (٢/٢٧٠ رقم ٣٢٧٦). وصحَّح الألباني في السُّلْسلة الصَّحِيحة (٦/٢٨٦).

(٦) في المصنَّف (١/٢٤٨). (٧) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٦).

(٨) المقصود به هنا خَوَاهر زَادَه كما بيَّنه في المحيط البرهاني (١/٤٣٣)، وقد تقدَّمت ترجمته ص ١٤٦.

(٩) «القناة»: هي الرُّمَح، وقيل: كُلُّ عَصَا مستوية أو معوجة فهي قناة. انظر: الصَّحاح =

وفي غريب الرواية: النَّهْر الكبير ليس بستره كالطَّرِيق، وكذا الحوض الكبير، ذكر ذلك في مختصر البحر المحيط.

- وقالت المالكية: تجوز القَلَنْسُوَّةُ العالية، والوسادة، بخلاف السَّوْط. وجَوَّز في العُثْيِيَّة: التَّسْتُر بالحيوان الطَّاهر، بخلاف الخيل، والبغال، والحمير، وجَوَّز: ظَهَر الرَّجُل، ومنع بوجهه، وتردَّد في جنبه، ومنع بالمرأة، واختلفوا في المحارم، ولا يتسَّر بنائم، ولا مجنون، ومَأْبُونٌ في دبره^(١)، ولا كافر، انتهى كلامهم^(٢).

الرَّابِع: سُترة الإمام تُجزئ أصحابه، [٢٤/٩٤ب] وهو قول عمر^(٣)، وعروة، وابن المسيَّب، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار، والقاسم، وأبي بكر بن عبد الرَّحْمَنِ، والنَّخَعِي، والأوزاعي^(٤)، ومالك^(٥)، والشَّافِعِي^(٦)، وأحمد^(٧)، وغيرهم. ويدلُّ عليه أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام لم يأمر أصحابه بستره أخرى لهم.

الخامس: ينبغي للمصلِّي أن يقرب من السُّترة^(٨).

-
- = (٢٤٦٨/٦)، ولسان العرب (٢٠٣/١٥)، والقاموس المحيط (ص١٣٢٦).
 (١) «المَأْبُون»: هو الذي تفعل به الفاحشة. انظر: تاج العروس (١٤٩/٣٤)، ومعجم لغة الفقهاء (ص٤٤١).
 (٢) انظر: الذَّخِيرَةُ للقرافي (١٥٧/٢)، والتَّاج والإكلیل (٢٣٤/٢)، ومواهب الجليل (٢٣٤/٢).
 (٣) في مصنَّف عبد الرزاق (١٨/٢) رقم (٢٣١٧) نسبة هذا القول إلى ابن عمر رضي الله عنهما، وكذا في المغني (٨١/٣).
 (٤) نقل ذلك عنهم كلُّهم ابن قدامة في المغني (٨١/٣).
 (٥) انظر: الاستذكار (٢٧٤/٢)، والذَّخِيرَةُ للقرافي (١٥٩/٢)، وشرح مختصر خليل للخرشي (٢٧٨/١).
 (٦) انظر: فتح المعين بشرح قرة العين للمليباري (ص١٣٠)، وحاشية الشربيني على الغرر البهية (٣٥٩/١).
 (٧) انظر: المغني (٨٠/٣)، والمبدع (٤٣٩/١)، والإنصاف مع الشرح الكبير (٦٤٥/٣).
 (٨) انظر: بدائع الصَّنَائِع (٢١٧/١)، والعناية (٤٠٧/١)، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي (١٦٠/١).

وفي المبسوط: وَلَيَرْهَقْهَا^(١)، يقال: رَهَقَهُ بكسر الهاء في الماضي، وفتحها في المضارع: أي غشيته، قال في الصَّحاح^(٢): وفي الحديث: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى الشَّيْءِ فَلْيَرْهَقْهُ وَلَا يَتَعَدَّ مِنْهُ»^(٣).

وبه قال مالك^(٤) والشافعي^(٥) وأحمد^(٦) وغيرهم.

قال ابن المنذر: كان مالك يصلي متباعدًا عن السترة، فمرَّ به رجلٌ لا يعرفه فقال له: أَيُّهَا الرَّجُلُ ادْنُ مِنْ سِتْرَتِكَ، فجعل مالك يتقدَّم ويقول: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]^(٧).

وقال عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»، رواه أبو داود^(٨).

السَّادِس: يجعل السترة على حاجبه الأيمن، أو الأيسر، والأيمن أفضل؛ لحديث المقداد قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عمود، ولا عود، ولا شجرة، إلا جعله على حاجبه الأيمن، أو الأيسر، ولا يضمُّد إليه

(١) المبسوط للسرخسي (١/١٩١).

(٢) الصَّحاح (٤/١٤٨٦)، وانظر: العين (٣/٣٦٦)، ولسان العرب (١٠/١٢٩).

(٣) أورده المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد (١/١٢١ رقم ٤٦٩). وقال: غريب من حديث الثوري عن سماك عنه، لم يروه عنه بهذه الألفاظ غير وكيع، تفرد به زياد بن أبي يزيد القصري عنه. وأورده الدارقطني في العلل (٤/٢٠٧).

(٤) انظر: النُّوادر والزِّيادات (١/١٩٥)، ومواهب الجليل (٢/٢٣٣)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٢٨٠).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٢/٢٠٩)، والبيان للعرمانّي (٢/١٥٦)، وروضة الطَّالِبين (١/٦٥).

(٦) انظر: المغني (٣/٨٤)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٦٤١)، ومنتهى الإرادات (١/٦٢).

(٧) الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر (٥/٨٧)، ونقله ابن قدامة في المغني (٣/٨٤).

(٨) برقم (٦٩٥). ورواه النَّسائي (٧٤٨)، وأحمد (٤/٢ رقم ١٦١٣٤)، من حديث سهل بن أبي حَنَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصَحَّحه الحاكم والذهبي، وصَحَّحه الألباني في تعليقه على السُّنن، والأرنؤوط في تعليقه على المسند. وانظر: نصب الرَّاية (٢/٨٢)، والدِّراية (١/١٨٠).

صَمَدًا»، يعني: لا يجعله قصده وبين عينيه، والصَّمَد: القصد في اللُّغة، والحديث خرَّجه أبو داود في سننه^(١).

السَّابِع: إن تعذَّر العَزْز؛ لصلابة الأرض، أو للحجارة، لا يضعها عند بعض الأصحاب؛ لأنَّها لا تبدو للنَّاظر فلا تفيد، وعند البعض يضعها؛ لأنَّ الشَّرْع كما ورد بالركز، ورد بالوضع لكن يضعها طُولًا.

الثَّامِن: لا بأس بترك الشُّترَة إذا أمن على نفسه، ولم يواجه الطَّرِيق، قال في الذَّخيرة: وقد فعله مُحَمَّد في طريق مَكَّة غير مرَّة^(٢).

وعن ابن عَبَّاس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام: صَلَّى في فضاء ليس بين يديه [ب٢١٠/٢] شيء، رواه أبو داود وأحمد^(٣).

وفي حديث ابن عَبَّاس أيضًا قال: «أقبلْتُ راکبًا على حمارٍ أَتَانِ، والنَّبِيُّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام يصلي بالنَّاس بمنى إلى غير جدار»، متَّفَق عليه^(٤). وفي لفظ البخاريّ عنه: «صَلَّى في فضاء ليس بين يديه شيء»^(٥)، كرواية أبي داود عنه.

التَّاسِع: إذا لم يجد ما يَغْرِزُه أو يضعه هل يخطِّ بين يديه خطًّا؟ فالمنع هو الظَّاهر، وعليه الأكثرون من أصحابنا، ومن غيرهم^(٦).

(١) برقم (٦٩٣). ورواه أحمد (٢٤٣/٣٩) رقم (٢٣٨٢٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٥٩/٢٠) رقم (٦١٠). والحديث أعلاه ابن القَطَّان، والبيهقي، كما في نصب الراية (٨٣/٢). وقال عنه عبد الحقِّ الإشبيلي في الأحكام الصغرى (٢١٣/١): «ليس إسناده بالقوي، لكن عمل به جماعة العلماء»، وأعله ابن حجر في الدراية (١/١٨١)، وضعفه الألباني في تعليقه على السُّنن.

(٢) الذَّخيرة البرهانيَّة (٦٦).

(٣) أبو داود (٧١٨)، وأحمد في المسند (٤٣١/٣) رقم (١٩٦٥) - واللفظ له - . قال الأرْنَؤوط: حسن لغيره، وضعفه الألباني في السُّلسلة الضَّعيفة (٦٧٩/١٢) وفي تعليقه على السُّنن.

(٤) البخاريّ (٤٩٣) واللفظ له، ومسلم (٥٠٤).

(٥) لم أجده في البخاريّ بهذا اللفظ.

(٦) انظر: الاستذكار (٢٨١/٢)، والمغني (٨٦/٣).

وفي المبسوط: حكى أبو عَصَمَةَ عن مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَخْطُ، وَالْخَطُّ وَتَرْكُهُ سَوَاءٌ، قَالَ السَّرْحُوسِيُّ: لَا نَأْخُذُ بِالْخَطِّ^(١). قَالَ الْمَرْغِينَانِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢).
وفي المحيط: الْخَطُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٣). وفي الواقعات: هُوَ الْمُخْتَارُ، وَكَذَا لَا يُعْتَبَرُ الْإِلْقَاءُ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَمَنْ أَعْتَبَرَ الْإِلْقَاءَ يَلْقِيهِ طَوْلًا^(٤).

وقال في الذَّخِيرَةُ لِلْقُرَافِيِّ الْمَالِكِيُّ: الْخَطُّ بَاطِلٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَجَوَزَهُ أَشْهَبُ فِي الْعُتْبِيَّةِ^(٥).

[٩٥/٢١] وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ^(٦)، وَالشَّافِعِيِّ بِالْعِرَاقِ. ثُمَّ قَالَ بِمِصْرَ: لَا يَخْطُ^(٧)، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ: اسْتَقَرَّ أَنَّ الْخَطَّ لَا يَكْفِي^(٨).

وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْخَطِّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ: قِيلَ: يُخْطَطُ طَوْلًا إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ^(٩). قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ: شَبِهَ ظِلَّ السُّتْرَةِ^(١٠). وَقِيلَ: يَخْطَطُ كَالْمَحْرَابِ، ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ^(١١) وَالذَّخِيرَةِ^(١٢). وَقِيلَ: كَالْهَلَالِ^(١٣).

وقال في بعض شروح التَّنْبِيهِ: قِيلَ: يَكُونُ مُسْتَوِيًّا وَيَكُونُ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَقِيلَ: يَكُونُ خَطًّا مُسْتَقِيمًا إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ^(١٤).

رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصَبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا، فَلْيَخْطُ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٥). وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ،

(١) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحُوسِيِّ (١/١٩٢).

(٢) الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةُ (١/٣٩ ب).

(٣) الْمَحِيطُ الرُّضَوِيُّ (٣٩ أ).

(٤) الْوَاقِعَاتُ (٢٣ أ).

(٥) الذَّخِيرَةُ لِلْقُرَافِيِّ (٢/١٥٤)، وَانْظُرْ: الْمَدُونَةُ (١/٢٠٢)، وَالنُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ (١/١٩٦).

(٦) نَقَلَهُ عَنْهُمَا: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ (٢/٢٨١)، وَابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (٣/٨٦).

(٧) انْظُرْ: الْبَيَانُ (٢/١٥٧)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلرَّافِعِيِّ (٤/١٣٣)، وَالْمَجْمُوعُ (٣/١٥٨).

(٨) نِهَايَةُ الْمَطْلَبِ (٢/٢٢٦).

(٩) انْظُرْ: الْمَغْنِيُّ (٣/٨٦).

(١٠) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحُوسِيِّ (١/١٩٢).

(١١) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحُوسِيِّ (١/١٩٢).

(١٢) الذَّخِيرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ (٦٦).

(١٣) انْظُرْ: الْمَغْنِيُّ (٣/٨٦).

(١٤) كِفَايَةُ النَّبِيِّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ (٣/٤٥٠).

(١٥) بَرْقَمُ (٦٨٩). وَابْنُ مَاجَهَ (٩٤٣)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٢/٣٥٤ رَقْمُ ٧٣٩٢)، مِنْ =

ولا يثبت هذا الحديث^(١).

وقال ابن حزم في المحلى: لم يصح في الخط شيء، ولا يجوز القول به^(٢).
وقال في الذخيرة: هو مطعون فيه، والنظر يرده أيضًا، فإنه لا يسمى
سُترة، ولا يراه المارّ فيتحرّز بسببه^(٣).

العاشر: إذا كانت السُترة مغصوبة فهي معتبرة عندنا. وتبطل صلاته في
إحدى الروايتين عن أحمد ذكرهما في المغني^(٤)، ومثله الصلّاة في الثوب
المغصوب عنده^(٥).

حيلة في إباحة المرور:

رجل أراد المرور إن كان معه شيء يضعه بين يديه فيمرّ ثم يأخذه، ولو
مرّ اثنان يقوم أحدهما أمامه، ويمرّ الآخر، ويفعل الآخر هكذا ويمرّان. وكذا
لو تسرّ بدابة فمرّ لا يأثم.

قام في آخر المسجد، وبينه وبين الصُفوف مواضع خالية، لا يأثم المارّ؛
لأنه أسقط حرمة نفسه، ذكر هذه المسائل في مختصر البحر المحيط^(٦).

= حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال ابن الملقّن في خلاصة البدر المنير (١٥٧/١):
«واختلف فيه فصّحه أحمد، وعليّ بن المديني، والدّارقطني في علله، وابن حبان،
وضعفه سفيان بن عيينة، والبغوي، وأشار إلى ذلك الشافعي». ونقل ذلك أيضًا ابن
حجر في التلخيص الحبير (٦٨١/١). وضعفه الألباني في تعليقه على السنن، وفي
تمام المنة (ص ٣٠٠).

(١) الأحكام الوسطى (١/٣٤٥، ط. الرشد).

(٢) المحلى (١٠٣/٣). (٣) الذخيرة للقرافي (٢/١٥٥).

(٤) قال في المغني (١٠٣/٣): فيها وجهان بناء على الروايتين في الصلّاة في الأرض
المغصوبة، وانظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٣/٦٤١)، وشرح منتهى الإرادات
(٤٣٩/١).

(٥) فيها روايتان، والمذهب عدم صحّة الصلّاة، انظر: المغني (٢/٣٠٣)، والإنصاف مع
الشرح الكبير (٣/٢٢٣)، ومنتهى الإرادات (١/٤٦).

(٦) انظر: تبیین الحقائق وحاشية الشلبي (١/١٦١)، والبحر الرائق (٢/١٨)، والفتاوى
الهندية (١/١٠٤).

فائدة: اعلم أنَّ السُّترة من محاسن الصَّلَاة، وفائدتها: قبض [ب/٢/٢١١أ] الخواطر من الانتشار، وكفُّ البصر من الاسترسال، حتَّى يكون المصلِّي مجتمعًا لمناجاة ربِّه، وتحقيق عبودِيَّته؛ ولهذا شُرعت الصَّلَاة إلى جهة واحدة، مع الصَّمت وترك الأفعال العاديَّة، ومنع العَدْو والإسراع في الطَّريق إليها وإن فاتت الجماعة، وفضيلة الاقتداء.

وفي مشارق الأنوار للقاضي عياض: آخِرَةُ الرَّحْل ممدودة: عُوذُ في مؤخره، وهي ضدُّ قامته. ومُؤَخَّرَةُ الرَّحْل، بسكون الهمزة وكسر الخاء، وذكر أبو عبيد: آخِرَةُ الرَّحْل ومُؤَخَّرَتُهُ بكسر الخاء، كما تقدَّم. ورواه بعضهم بضمِّ الميم، وفتح الهمزة والخاء، وتشديدها^(١)، وأنكره ابن قتيبة. وقال ثابت^(٢): مُؤَخَّرَةُ الرَّحْل ومَقَدَّمَتُهُ، ويجوز: قادمته وآخِرته. وقال ابن مكِّي^(٣): لا يقال مقدِّم ومؤخِّر بالكسر إلا في العين خاصَّة، وغيرها بالفتح^(٤).

وفي المُعْرَب ذكرهما بالكسر أيضًا، وآخِرَتُهُ لغة في الرَّحْل، وهي: خشبة عريضة تحاذي رأس الرَّاكِب، وتشديد الخاء خطأ^(٥). وفي الصَّحاح: هي التي يستند إليها الرَّاكِب، ويقال ضرب مقدِّم رأسه ومؤخِّره، بالفتح والتَّشديد^(٦).

(١) أي «مُؤَخَّرَة».

(٢) هو: ثابت بن عبد العزيز أبي ثابت اللُّغويُّ، أبو مُحمَّد، ورَّاق أبي عبيد، وقيل اسم أبيه: مُحمَّد، وقيل: سعيد، من علماء اللُّغة، ومن أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلام، له كتاب «خلق الانسان»، توفي سنة ٢٥٠هـ تقريبًا. انظر: معجم الأدباء (٢/ ٧٧٢ رقم ٢٧٣)، والبلغة (ص ٩٩ رقم ٧٩)، وبغية الوعاة (١/ ٤٨١ رقم ٩٨٩).

(٣) هو: عمر بن خلف بن مكِّي، الصَّقْلِيّ، الإمام، اللُّغوي، المحدث، ولي قضاء تونس وخطابتها، ومن تصانيفه: «تثقيف اللسان» دالٌّ على غزارة علمه وكثرة حفظه، توفي سنة ٥٠١هـ. انظر: البلغة (ص ٢٢٠ رقم ٢٥٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٨ رقم ١٨٣٣)، والأعلام للزركلي (٤٦/٥).

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢١).

(٥) المُعْرَب (١/ ٣٢). (٦) الصَّحاح (٢/ ٥٧٧).

فَصْلٌ

وينبغي للمصلي أن يخشع في صلاته، ويكون خائفًا من عذابه [٢١/٩٥ب]
 راجيًا لفضله، وكذا في سائر أحواله، ويحافظ على كل ما نُدب إليه من الشُّنن
 والمستحَبَّات، في الفرض والنفل، في السَّفر والحَضَر، في الجماعة
 والافتراء، ويلتزم المراقبة والخشوع، ويحترز عن كل ما يخلُّ بذلك.

قال في الحاوي: ويستحبُّ له أن يلبس من أحسن ثيابه وصالحها عند
 الصَّلَاة، ويتعمَّم، وكذا عند قراءة القرآن، ويستقبل بها القبلة.
 وفي التُّحفة وغيرها: اللُّبْس في الصَّلَاة أنواع ثلاثة: مستحبٌّ، وجائزٌ،
 ومكروهٌ:

فالمستحبُّ: ثلاثة أثواب: قميص، وإزار، ورداء، أو عمامة، هكذا
 حكاه أبو جعفر الهُنْدُوَانِيُّ عن أصحابنا، وعن مُحَمَّد: المستحبُّ ثوبان: إزار،
 ورداء.

والجائز من غير كراهة: أن يصلي في ثوبٍ واحدٍ متوشِّحًا به، أو قميصٍ
 ضيقٍ، لوجود ستر العورة، وأصل الزَّيْنَة.

والمكروه: أن يصلي في سراويل، أو إزار لا غير.

وفي حقِّ المرأة: المستحبُّ ثلاثة في الروايات كُلِّها، وهي: إزار،
 ودرِّع، وخِمَار^(١).

ويُكره أن يصلي فيما يليه عن الصَّلَاة، أي: يشغله عنها؛ لما روت
 عائشة رضي الله عنها قالت: كان عليه الصَّلَاة والسَّلَام يصلي وعليه خَمِيصَةٌ ذات أعلام،
 فلمَّا فرغ قال: «ألْهَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا إِلَى أَبِي جَهْمِ ابْنِ حَذِيفَةَ وَأَتُونِي

(١) تحفة الفقهاء (١/١٤٦).

بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ»، رواه الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

وَأَبُو جَهْمٍ: اسْمُهُ عَامِرٌ [أ١٩٦/٢] [ب٢١١/٢] بَنُ حُذَيْفَةَ بَنِ غَانِمِ الْقَرْشِيِّ الْعَدَوِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عُبَيْدُ بْنُ حُذَيْفَةَ.

وَالْأَنْبِجَانِيَّةُ: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرُهَا، وَبَنُونَ بَعْدَهَا بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ -: كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ فَهُوَ خَمِيصَةٌ^(٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي السَّرَاوِيلِ وَحَدِّهَا وَعِنْدَهُ قَمِيصٌ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ: أَنْ يَصَلِّيَ فِي لِحَافٍ لَا يَتَوَشَّحُ بِهِ، وَالْأُخْرَى: أَنْ يَصَلِّيَ فِي سَرَاوِيلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِءَاءٌ»، أَخْرَجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(٣).

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ^(٤) عَمَّنْ يَصَلِّيَ وَهُوَ مَكْشُوفُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ لِلتَّهَانِ بِحَالِ الصَّلَاةِ يُكْرَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلتَّنْذِيلِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُسْتَحَبُّ^(٥).

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحْبَابِ لِبَسِ الثَّوْبَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبِيهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ يُزَيَّنَ لَهُ»^(٦)، ذَكَرَهُ فِي الْإِمَامِ. وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيَلْبَسْهُمَا إِذَا صَلَّى فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ أَحَقُّ أَنْ يُتَجَمَّلَ لَهُ» رواه الدَّارَقُطْنِيُّ^(٧).

(١) البخاريُّ (٧٥٢) بلفظ: «شغلتي...». ومسلم (٦١/٥٥٦)، وأبو داود (٩١٤).

(٢) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٣٠٨/١)، ومشارك الأنوار (٢٤٠/١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٧٣/١).

(٣) أبو داود (٦٣٦) من دون لفظ: «لبستين». والحاكم (٣٧٩/١) رقم (٩١٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في تعليقه على السنن.

(٤) لعنه الإمام أبو الحسين أحمد القُدُورِيُّ.

(٥) انظر: المحيط البرهاني (٣١٠/٥)، والبحر الرائق (٢٧/٢).

(٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٥/٢) رقم (٣٠٨٨)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٢٧/٧) رقم (٧٠٦٢)، من حديث ابن عمر ؓ. وصححه الألباني في الثمر المستطاب (ص ٢٨٦).

(٧) لم أجده عند الدَّارَقُطْنِيِّ. والحديث أورده ابن حَبَّانَ في كتاب المجروحين عند ترجمته =

ومن آدابها: إخراج الكَفَيْن من الكُمَيْن عند التَّكْبِير. وكَظْمُ الفم عند التَّثَاؤِب، فإن لم يقدر غَطَّاه بيده، أو كَمَّه. ودفع السُّعال عن نفسه،/ ذكر ذلك المَرغِينَانِي فِي الْفَتَاوَى^(١).

وفي مختصر البحر: لو صَلَّى مشدود الوسط لا يكره، وقال شمس الأئمة الحَلَوَانِي: أي لو صَلَّى بِقَبَاءٍ^(٢) شدَّ وسطه، ففيه تشمير لعبادة ربِّه.

قوله: (وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثَ بِثَوْبِهِ، أَوْ بِجَسَدِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: الْعَبَثُ فِي الصَّلَاةِ»^(٣))، وَالرَّفَثُ فِي الصِّيَامِ، وَالضَّحْكَ فِي الْمَقَابِرِ^(٤)). دُكِرَ هذا الحديث في كتب الفقه كالمبسوط وغيره^(٥).

قال صاحب الكتاب: (وَلَأَنَّ الْعَبَثَ حَرَامٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ)^(٦).

قلت: فيه نظر، فإنَّ من عبث بثيابه، أو بلحيته، أو بذكره، خارج الصَّلَاة يكون تاركًا للأولى ولا يحرم ذلك عليه، ولهذا قال في الحديث الذي ذكره: «كره لكم ثلاثًا»، ذكر منها: «العبث في الصَّلَاة»، فلم يبلغه درجة التَّحْرِيم فِي الصَّلَاةِ فما ظنُّك بخارجها.

= لسعيد بن داود بن زبير (٣٢٥/١)، وأورده عبد الحقَّ الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٣١٢/١) عن سعيد بن داود عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النَّبِيِّ ﷺ، ثمَّ قال عَقِبَهُ: «لا يصحُّ هذا عن مالك، وسعيد هذا روى عن مالك أحاديث موضوعة».

(١) الفتاوى الظَّهيريَّة (١٣٢/٢)، وانظر: المحيط البرهاني (٣٥٢/١).

(٢) «الْقَبَاءُ»: - بفتح القاف والباء بعدها - ثوب يُلبس فوق الثَّيَاب، وتُتَمَنَّقُ عليه. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص ٣٥٥)، والقاموس الفقهي لسعدي أبو جيب (ص ٢٩٥، ط. دار الفكر)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهيَّة (٦٣/٣).

(٣) الهداية (١٠٧/١)، ولم يذكر فيها تكملة الحديث بل ذكر العبث في الصَّلَاة فقط.

(٤) رواه الشَّهَابُ الْقَضَاعِي فِي مَسْنَدِهِ (١٥٥/٢ رقم ١٠٨٧)، وابن المبارك فِي الرُّهْد (٥٤٣/١ رقم ١٥٥٧). وقال الرِّيلَعي فِي نَصَبِ الرَّايَةِ (٨٦/٢): «مرسل»، وقال ابن حجر فِي الدَّرَايَةِ (١٨١/١): «وهذا منقطع». وقال الألباني فِي السُّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ (٧/٨٢): «وهذا إسناد ضعيف مُعْضَل».

(٥) انظر: المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢٥/١)، والمحيط البرهاني (٣٧٧/١)، والعناية (٤٠٩/١).

(٦) الهداية (١٠٧/١).

ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يعبث في الصَّلَاة فقال: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»^(١)، ذكره في المغني لابن قدامة^(٢). قال صاحب خير مطلوب^(٣): جعل فعله علامة نفاقه.

(وَلَا يُقَلِّبُ الْحَصَى إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ السُّجُودُ، فَيَسْوِيَهُ مَرَّةً)^(٤).

لما روى مُعَيْقِبُ الدَّوْسِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهُ: «لَا تَمْسَحْ وَأَنْتَ تَصَلِّي، فَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَّ فَوَاحِدَةً؛ تَسْوِيَةُ الْحَصَا»^(٥)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ^(٦).

وَفِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ مُعَيْقِبٍ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ [ب/٢/١٢١٢] فِي الرَّجُلِ يَسْوِي الثَّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ: «إِنْ كَانَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً»^(٧). وَمَعْنَاهُ: لَا تَمْسَحْ، وَإِنْ مَسَحْتَ فَلَا تَزِدْ عَلَى وَاحِدَةٍ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَتِهِ بَغَيْرِ عَذْرِ إِلَّا مَالِكًا^(٨).

وَمُعَيْقِبٌ شَهِدَ بَدْرًا وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَعْمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَتَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أوردته الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرسول (٣/٢١٠)، وأورده السيوطي في الجامع الصغير (٢/٢٣٧ رقم ٧٤٤٧)، وعزاه إلى الحكيم الترمذي. وضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/١٠٥)، وقال: «والمعروف أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ». وقال الألباني في إرواء الغليل (٢/٩٢): «موضوع».

(٢) المغني (٢/٣٩٦).

(٣) لم أقف على هذا الكتاب واسمه: «خير المطلوب في العلم المرغوب» وهو في الفتاوى، لجمال الدين محمود بن أحمد الحصري، أُلْفِهَ لِلْمَلِكِ النَّاصِرِ دَاوُدَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْكِتَابَ لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا، وَلَهُ نَسْخَةٌ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْمَصْرِيَّةِ بِرَقْمِ ١٦٤ - فَقَدْ حَفَنِي. انظر: كشف الظنون (١/٧٢٧)، وهديّة العارفين (٢/٤٠٥)، وموقع معهد المخطوطات العربيّة على شبكة الإنترنت.

(٤) الهداية (١/١٠٧). (٥) أبو داود (٩٤٦).

(٦) المجموع (٤/٢٤).

(٧) البخاري (١٢٠٧)، ومسلم (٥٤٦).

(٨) حكى اتفاق العلماء مطلقاً النووي في المجموع (٤/٢٤)، وتعقبه ابن حجر فقال في فتح الباري (٣/٧٩): «وفيه نظر فقد حكى الخطّابي في المعالم عن مالك أَنَّهُ لَمْ يَرْ بِهِ بَأْسًا، وَكَانَ يَفْعَلُهُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخَبَرُ»، وانظر: معالم السنن (١/٢٣٣).

وحديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «أنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «إذا قام أحدكم في الصَّلَاة فلا يمسح الحصى، فإنَّ الرَّحْمَةَ تواجهه»، رواه أحمد وأبو دواد والترمذي والنسائي وابن ماجه^(١). ومعناه: الإقبال على الرَّحْمَةِ وترك الاشتغال عنها بالحصى وغيره.

وعنه: سألت النَّبِيَّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام عن كلِّ شيءٍ حتَّى سألته عن مسح الحصى، فقال: «واحدة أو دَع»، رواه أحمد^(٢) وما رواه^(٣) من قوله: (يا أبا ذرٍّ مرَّة أو ذرٍّ) مذكور في كتب الفقه^(٤).

وتكره فَرْقَعَةُ الأصابع وتشبيكها في الصَّلَاة، وبه قال مالك^(٥) والشافعي^(٦) وأحمد^(٧) وسائر أهل العلم^(٨)، وعن عليٍّ رضي الله عنه: «أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تفرع أصابعك في الصَّلَاة»، رواه ابن ماجه^(٩).

وعن كعب بن عُجْرَةَ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شَبَّكَ [أ٩٦/٢ب] أصابعه في الصَّلَاة ففرَّج عليه الصَّلَاة والسَّلَام بين أصابعه، رواه ابن ماجه^(١٠).

(١) أحمد (٢٥٩/٣٥) رقم (٢١٣٣٠)، وأبو داود (٩٤٥)، والترمذي (٣٧٩)، والنسائي (١١٩١)، وابن ماجه (١٠٢٧). وقال الترمذي: حديث حسن. وضعفه الألباني في تعليقه على السنن.

(٢) في المسند (٣٥١/٣٥) رقم (٢١٤٤٦). قال الأرئوط: «حديث صحيح».

(٣) يعني الماتن في الهداية (١٠٧/١) حيث أورد الحديث بلفظ: «مرَّة يا أبا ذرٍّ وإلا فذر».

(٤) قال ابن حجر في الدرر (١٨٢/١): «مرَّة يا أبا ذرٍّ وإلا فذر» لم أجده هكذا. وقد أورده باللفظ المذكور السرخسي في المسوط (٢٦/١).

(٥) انظر: الذخيرة للقرافي (١٥١/٢)، ومواهب الجليل (٢٦١/٢).

(٦) انظر: المجموع (٢٩١/٤)، وتحفة المحتاج (٤٧٨/٢)، ونهاية المحتاج (٦٢/٢).

(٧) انظر: المغني (٣٩٥/٢)، والشرح الكبير (٥٩٧/٣)، ومنتهى الإرادات (٦١/١).

(٨) قال ابن قدامة في المغني (٣٩٦/٢) بعد أن ذكر كراهة التشبيك وفرقة الأصابع والعبث في الصَّلَاة: «ولا نعلم بين أهل العلم في كراهة هذا كلَّه اختلافًا»، وانظر: المجموع (٢٩١/٤).

(٩) برقم (٩٦٥) بلفظ: «لا تنفِّع أصابعك..». قال الزَّيْلَعِي في نصب الرَّاية (٨٧/٢) «وهو معلول». وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٢٩/١٠) رقم (٤٧٨٧).

(١٠) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصَّلَاة والسُّنَّة فيها، باب ما يكره في الصَّلَاة، =

وعن ابن عمر رضي الله عنه فيه: (تلك صلاة المغضوب عليهم)^(١).
وقال ابن حزم الظاهري: إن تعمّد فرقة الأصابع، أو تشبيكها، أو
تختّم في غير الخنصر، فصلاته باطلة، ذكره في المحلّي^(٢).
(وَلَا يَتَخَصَّرُ) فِي الصَّلَاةِ (وَهُوَ: وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ)^(٣). هو
الصّحيح، وبه قال الجمهور من أهل اللغة^(٤) والحديث^(٥) والفقهاء^(٦).
والأصل فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلي
الرجل مُختَصِرًا»، خرّجاه في الصّحيحين ولفظ البخاري «مختصرًا»^(٧).
قيل: هو التّوكُّؤ على عصا مأخوذ من المِخْصَرَة وهي السّوط والعصا
ونحوها. وقيل: أن يختصر السّورة فيقرأ آخرها. وقيل: هو أن لا يتمّ صلاته
في ركوعها وسجودها وحدودها^(٨).
وإنما نُهي عنه؛ لأنّه فعل المتكبرين. وقيل: هو فعل اليهود^(٩). وقيل:

= (١/٣١٠ رقم ٩٦٧).

وضعه الألباني في تعليقه على السنن.

(١) رواه أبو داود (٩٩٣)، من قول ابن عمر رضي الله عنه. وصحّحه الألباني في تعليقه على السنن.

(٢) المحلّي (٢/٣٦٨ - ٣٦٩). (٣) الهداية (١/١٠٧).

(٤) انظر: العين (٤/١٨٣)، وتهذيب اللغة (٧/٦٠)، ولسان العرب (٤/٢٤٠).

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطّال (٣/٢٠٨)، وفتح الباري لابن رجب (٩/٣٧١)،
والتّوضيح لشرح الجامع الصّحيح (٩/٣١٩)، وفتح الباري لابن حجر (٣/٨٩).

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (١/٢٦)، والعناية (١/٤١٠)، وتبيين الحقائق وحاشية
الشلي (١/١٦٢)، والشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١/٢٥٤)، ومنح
الجليل (١/٢٧١)، وحاشية الصّاوي على الشّرح الصّغير (١/٣٤٠)، والبيان للعمرائي
(٢/٣١٩)، والمجموع (٤/٢٤)، وتحفة المحتاج (٢/١٦٥)، ونهاية المحتاج (٢/٢).

(٦٢)، والمغني (٢/٣٩٣)، والمبدع (١/٤٢٧)، ومتهى الإرادات (١/٦١).

(٧) البخاري (١٢٢٠)، ومسلم (٥٤٥). كلاهما بنفس اللفظ: «مختصرًا»، وفي هامش
البخاري في إحدى النسخ: «مختصرًا».

(٨) ذكر هذه الأقوال في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/٢٤٢)، وإكمال المعلم
بفوائد مسلم (٨/١٣٣).

(٩) انظر: فتح الباري لابن رجب (٩/٣٧٢)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (٩/٣١٩).

فعل الشَّيْطَانُ^(١). وقيل: الاختصار راحة أهل النَّار^(٢).

وعن عائشة أَنَّهَا نهت أن يَصْلِيَ الرَّجُلُ مختَصِرًا وقالت: «لا تشبَّهوا باليهود»^(٣).

ولما أَسَنَّ رسول الله ﷺ وحمل اللَّحْمَ اتَّخَذَ عَمُودًا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مُتَخَصِّرًا^(٤) ذكره في العارضة^(٥).

واختصار الكلام: إيجازه.

وكراهته مَتَّفَقٌ عَلَيْهَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ^(٦).

(وَفِيهِ تَرْكُ الْوَضْعِ الْمَسْنُونِ)^(٧).

(وَلَا يَلْتَفِتُ [ب ٢١٢/٢])^(٨). وهو مكروه باتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٩).

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصَّلَاةِ فقال: «هو اختلاس يختلسه الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»، رواه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد^(١٠).

وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَابَدٌ فِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ»، رواه التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١١).

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٠٩/٣)، وفتح الباري لابن رجب (٣٧٢/٩).

(٢) انظر: عارضة الأحوزي (١٧٤/٢)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣١٩/٩)، وفتح الباري لابن حجر (٨٩/٣).

(٣) رواه البخاري (٣٤٥٨)، بلفظ: «كانت تكره أن يجعل يده في خاصرته، وتقول: إِنَّ الْيَهُودَ تَفْعَلُهُ».

(٤) رواه أبو داود (٩٤٨)، من حديث أمِّ قيس بنت محصن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وليس فيه ذكر التَّخْصُرِ. وصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٥) عارضة الأحوزي (١٧٤/٢). (٦) المجموع (٢٤/٤).

(٧) الهداية (١٠٧/١). (٨) الهداية (١٠٨/١).

(٩) نقل الإجماع ابن عبد البر في التَّمْهِيد (١٠٣/٢١)، والنَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (١٨٩/٣).

(١٠) البخاري (٧٥١)، وأبو داود (٩١٠)، والنسائي في الكبرى (٥٣١)، وأحمد (٢٤٧٤٦).

(١١) التِّرْمِذِيُّ (٥٨٩).

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى عَبْدِهِ فِي الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا التَفَتَ صَرَفَ عَنْهُ وَجْهَهُ»، رواه أبو داود وأحمد والنسائي^(١).

فإن كان لحاجة لم يُكره؛ لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يُلَوِي عَنْقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، رواه الترمذي^(٢).

وعن سهل ابن الحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَ أَرْسَلَ فَارِسًا إِلَى الشَّعْبِ يَحْرُسُ. رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٣).

ثُمَّ الْمَصْلِيُّ إِنْ حَوَّلَ صَدْرَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِالْإِلْتِفَاتِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤). وَمِثْلُهُ عَنْ أَحْمَدَ^(٥).

وَقَالَ صَاحِبُ الطَّرَازِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: إِذَا حَوَّلَ رَجُلُهُ عَنِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ بَطَلَ تَوَجُّهُهُ^(٦).

وَفِي كُتُبِ الْفَقْهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ عَلِمَ الْمَصْلِيُّ [٢١/٩٧] مِنْ يَنَاجِي مَا التَفَتَ»^(٧).

(١) أبو داود (٩٠٩) والنسائي (١١٩٥)، وأحمد (٤٠٠/٣٥) رقم (٢١٥٠٨). وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، المستدرک (٣٦١/١) رقم (٨٦٢). وقال في نصب الرأية بعد أن ذكر علّة للحديث (٨٩/٢): «لكن الحديث لم يضعّفه أبو داود، فهو حسن عنده». وضعّفه الألباني في تعليقه على السنن، وحسنه لغيره في صحيح التّرجيب والتّرهيب (١٣٤/١) رقم (٥٥٤).

(٢) برقم (٥٨٧)، بلفظ: «كان يلحظ...»، وقال: «هذا حديث غريب».

(٣) أبو داود (٩١٦)، وصحّحه الألباني في تعليقه على السنن.

(٤) انظر: المجموع (٢٢/٤)، وتحفة المحتاج (١٦١/٢)، ونهاية المحتاج (٥٧/٢).

(٥) إن التفت بصدّره مع وجهه فالمذهب عند الحنابلة: أنّ صلاته لا تبطل، وعليه أكثر الأصحاب، وذكر جماعة أنّها: تبطل. انظر: الفروع (٣٦٤/١)، والإنصاف مع الشرح الكبير (٥٩٠/٣)، ومطالب أولي النهى (٤٧٤/١).

(٦) نقله عنه في الذخيرة للقرافي (١٥٠/٢).

(٧) ذكره في المبسوط للسرخسي (٢٥/١)، وبدائع الصّنائع (٢١٥/١)، والهداية (١/١٠٨). وقال في نصب الرأية (٨٨/٢) بعد أن ساق هذا الحديث: «قلت: غريب»، =

(وَلَوْ نَظَرَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ يَمَنَةً أَوْ يَسْرَةً لَا يُكْرَهُ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
«كَانَ يُلَاحِظُ أَصْحَابَهُ بِمُوقٍ عَيْنِيهِ»^(١)،^(٢) رواه أبو داود بمعناه^(٣)).

والمُوق - مهموز العين -: مؤخَّر العين، والمَاق: مقدِّمها. ويدلُّ عليه:
ما رُوي أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام كان يكتحل من قبل مؤقه مرَّةً، ومن قبل مَاقه
أخرى^(٤). قال الأزهري: هذا الحديث غير معروف، وإجماع أهل اللُّغة أنَّهما
بمعنى المؤخر، وكذا المَاق^(٥).

وفي الصَّحاح: ومَاقى العين لغة في موق العين، وهو فعلى وليس
بمفعول؛ لأنَّ الميم من الكلمة، والياء في آخره زائدة للإلحاق بمفعول، وقال
ابن السَّكِّيت: ليس من ذوات الأربعة مفعول بكسر العين إلا حرفان: مَاقِي
العين، ومأوى الإبل، وفي هذا نظر^(٦).

ويكره أن يرفع بصره إلى السَّماء في الصَّلَاة؛ لحديث أنس رضي الله عنه، عن
النَّبِيِّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام أنَّه قال: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السَّماء

= ثمَّ أورد بعض ما جاء في معناه:

ومن ذلك: ما رواه الطَّبْراني في الأوسط (١٨٧/٤) رقم (٣٩٣٥): عن أبي هريرة عن
النَّبِيِّ ﷺ، قال: «إياكم والالتفات في الصَّلَاة، فإنَّ أحدكم يناجي ربه ما دام في
الصَّلَاة». قال ابن حجر في الدرِّاية (١٨٣/١): «بإسناد واهٍ».

ومنها: ما رواه البيهقي في شعب الإيمان (١٣٨/٣) رقم (٣١٢٦)، عن كعب قال: «ما
من مؤمن يقوم مصلِّياً إلا تناثرت عليه البرُّ أكثر ما بينه وبين العرش، ووَكَّل به ملك
ينادي: يا ابن آدم لو تعلم ما لك في صلاتك ومن تناجي ما التفت».

(١) لم أجِد هذا الحديث. وقد قال الزَّيلعي في نصب الرِّاية (٨٩/٢): «قلت: غريب بهذا
اللفظ». وقال ابن حجر في الدرِّاية (١٨٣/١): «لم أجده بلفظ (موق العين)، وأقرب
ما يمكن أن يراد حديث علي بن شيبان: خرجنا إلى رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا
خلفه، فلمح بمؤخَّر عينيه رجلاً لم يُقَمْ صُلبه في الرُّكُوع والسُّجود فقال: «لأنَّه لا صلاة
لمن لم يقم صُلبه» أخرجه ابن ماجه وابن حَبَّان».

(٢) الهداية (١٠٨/١).

(٣) لعَلَّه يريد حديث سهل ابن الحنظليَّة السَّابق.

(٤) لم أجده. (٥) تهذيب اللُّغة (٢٧٢/٩).

(٦) الصَّحاح (١٥٥٣/٤).

فِي الصَّلَاةِ - فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ - لِيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لِيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»، قَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَقَالَ ابْنُ شَدَّادٍ^(٢) فِي أَحْكَامِهِ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْعَى)^(٤).

وَالْإِقْعَاءُ عِنْدَ الْكَرْخِيِّ: أَنْ يَنْصَبَ قَدَمِيهِ، وَيَقْعُدَ عَلَى عَقْبِيهِ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ^(٥).

وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ: أَنْ يَقْعُدَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، وَيَنْصَبَ فَخْذِيهِ، وَيُضَمُّ رَكْبَتَيْهِ [ب٢/٢١٣] إِلَى صَدْرِهِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ^(٦). قَالَ صَاحِبُ الْمَحِيطِ^(٧): وَهَذَا أَشْبَهَ بِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ^(٨)، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَكْمَلْ شَرْطُهُ^(٩).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَصَحُّ فِي الْإِقْعَاءِ: أَنَّهُ الْجُلُوسُ عَلَى الْوَرَكَيْنِ وَنَصَبُ الْفَخْذَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ، قَالَ: وَضَمُّ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْقُعُودَ عَلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، قَالَ: وَالصَّوَابُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَغَلَطَ،

(١) المجموع (٢٣/٤).

(٢) هو: يوسُفُ بنُ رافع بن تميم الأسديّ، الحلبيّ، بهاء الدّين، أبو المحاسن، المعروف بابن شدّاد وهو جدّه لأُمّه، وهو أوّل قاضٍ ولي قضاء القدس بعد فتح صلاح الدّين، وكان إمامًا فاضلاً ثقةً، شافعيّ المذهب، له مصنّفات منها: «دلائل الأحكام»، و«ملجأ الحُكّام»، و«الموجز الباهر»، وغيرها، توفي سنة ٦٣٢هـ. انظر: طبقات الشّافعيّة الكبرى للسُّبكي (٨/٣٦٠ رقم ١٢٥٧)، وطبقات الشافعيين (ص ٨٤٨)، وطبقات الشّافعيّة لابن قاضي شُهبة (٢/٩٦ رقم ٣٩٨).

(٣) دلائل الأحكام لابن شدّاد (١/٢٤١). والحديث رواه البخاري (٧٥٠)، ومسلم (٤٢٨).

(٤) الهداية (١٠٨/١).

(٥) شرح مختصر الكرخي للقدوري (٥٥٢)، وانظر: المحيط الرّضويّ (٣٧/ب).

(٦) شرح مشكل الآثار (١٥/٤٨٠، ط. الرسالة)، وانظر: تحفة الفقهاء (١/١٤٢).

(٧) في (ت): «قال صاحب الكتاب».

(٨) المحيط الرّضويّ (٣٧/ب)، وانظر: تحفة الفقهاء (١/١٤٢).

(٩) الهداية (١٠٨/١) حيث قال: «والإقعاء: أن يضع أليتيه على الأرض وينصب ركبتيه نصبًا، هو الصّحيح».

فقد ثبت في صحيح مسلم أنَّ الإقعاء سنَّة نبيِّنا عليه الصَّلَاة والسَّلَام^(١)، قال: وفسَّره العلماء بما قاله وجعلوا ذلك بين السَّجْدَتَيْنِ^(٢).

وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار: والذي قاله أبو عبيدة أولى، وقال أبو عبيد: وتفسير أصحاب الحديث أنَّ الإقعاء أن يضع أَلْيَتَيْهِ على عقبه بين السَّجْدَتَيْنِ قال: وتفسير أبي عبيدة أشبه؛ لأنَّ الكلب يُقْعِي كما قال^(٣)، وقال النَّضْرُ بن شَمِيل: الإقعاء أن يجلس على وركيه وهو الاحتفاز والاستيفاز^(٤). ذكره أبو الحسن الفارسي^(٥) في مجمع الغرائب^(٦).

وقال الجوهرِيُّ: «أَقْعَى الكلب إذا جلس على استه مفترشاً رجله ناصباً يديه»^(٧).

قال ابن تيمية: كراهة الإقعاء مذهب علي^(٨)، وأبي هريرة^(٩)، وابن عمر^(١٠)، وقتادة^(١١).

(١) يشير إلى ما رواه مسلم (٥٣٦)، عن طاووس قال: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال: «هي السنَّة»، فقلنا له: إنَّا لنراه جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: «بل هي سنَّة نبيِّك ﷺ».

(٢) انظر: المجموع (٢٨٨/٣ - ٢٨٩). (٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٢١٠/١).

(٤) مشارق الأنوار (١٩١/٢).

(٥) هو: عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، أبو الحسين، عين الدِّين، المحدث، الفقيه، المؤرِّخ، اللُّغوي، كان فقيهاً محققاً على مذهب الشَّافعي، وفصيحاً مفوهاً، ومحدثاً مجوّداً، وأديباً كاملاً، صنَّف كتباً منها: «المفهم لشرح مسلم» و«الذَّيل على تاريخ الحاكم» و«مجمع الغرائب»، توفي سنة ٥٢٩هـ. انظر: معجم الأدباء (٤/١٥٦٩ رقم ٦٧٤)، وطبقات الشَّافعية الكبرى للسبكي (٧/١٧١ رقم ٨٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢٠ رقم ٨).

(٦) مجمع الغرائب ومنيع الرِّغائب للفارسي (٥٢٧/٢).

(٧) الصَّحاح (٦/٢٤٦٥).

(٨) رواه عبد الرزَّاق (٢/١٩٠ رقم ٣٠٢٧). وابن أبي شيبه (١/٢٥٥ رقم ٢٩٣٣).

(٩) رواه ابن أبي شيبه (١/٢٥٥ رقم ٢٩٣٢).

(١٠) رواه عنه ابن المنذر في الأوسط (٣/١٩٣ رقم ١٤٩٠).

(١١) نقله عنه في الأوسط (٣/١٩٣)، والمغني (٢/٢٠٦).

ومالك^(١)، والشَّافِعِيُّ^(٢)، وأحمد^(٣)، وأكثر العلماء.

وعن [أ٩٧/٢] عطاء، وطاووس، وابن أبي مُلَيْكَةَ، وسالم، ونافع: يُقْعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ^(٤)، وَنُقِلَ عَنِ الْعَبَادِلَةِ^(٥) مثله^(٦).

لنا: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «نَهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ»، رواه مسلم، وأحمد^(٧).

(وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ؛ لِقَوْلِ أَبِي ذَرٍّ: «نَهَانِي خَلِيلِي عَنْ ثَلَاثٍ: أَنْ أَتَقَرَّ نَقَرَ الدِّئِيقِ، وَأَنْ أَقْعِيَ إِقْعَاءَ الْكَلْبِ، وَأَنْ أَفْتَرِشَ افْتِرَاشَ الثَّغْلَبِ»)^(٨)، رواه أبو داود^(٩).

- (١) انظر: المدونة (١/١٦٨)، الاستذكار (١/٤٨١)، والذخيرة للقرافي (٢/١٩١).
- (٢) انظر: البيان للعمرائي (٢/٢٢٤)، والمجموع (٣/٢٨٨)، ونهاية المحتاج (١/٤٦٩).
- (٣) انظر: المغني (٢/٢٠٦)، والمبدع (١/٤٢٥)، ومنتهى الإرادات (١/٦٠).
- (٤) نقله عنهم ابن المنذر في الإشراف (٢/٣٦)، والمغني (٢/٢٠٦).
- (٥) المراد بالعبادة في اصطلاح الحنفية: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم أجمعين.
- ولكن المقصود بهم هنا: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم.
- ذكر ذلك المطرزي في المغرب (ص ٣٠٢)، وانظر: طلبة الطلبة (ص ٤٦)، والأثمار الجنية لعللي قاري (٢/٧٥٨)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/١١٦١).
- وأما عند جمهور المحدثين والفقهاء، فالمراد بهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧١)، والتقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي (ص ٣٠٣)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/٢٣٩)، ومعجم لغة الفقهاء (ص ٣٠٣).
- (٦) رواه عنهم ابن أبي شيبة (١/٢٥٥ رقم ٢٩٤٣).
- (٧) مسلم (٤٩٨)، وأحمد (٤٠/٣٢ رقم ٢٤٠٣٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
- (٨) الهداية (١/١٠٨).
- (٩) لم أجده عند أبي داود ولا من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه. قال الزيلعي في نصب الرأية (٢/٩٢): «قلت: غريب من حديث أبي ذرٍّ، وأخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة..» وقال ابن حجر في الدرر (١/١٨٤): «لم أجده من حديث أبي ذرٍّ، وإنما عند أحمد عن أبي هريرة..» وقد رواه الإمام أحمد في المسند (١٣/٤٦٨ رقم ٨١٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه. وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/١٣٤ رقم ٥٥٥).

ونقر الدّيك: التقاطه الحبّ عن سرعة^(١).

قوله: (وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ)^(٢)، فإن فعل بطلت صلاته عندنا.

وبه قال مالك^(٣) والشّافعي^(٤) وأحمد^(٥) وأبو ثور^(٦) وإسحاق^(٧). وهو مرويٌّ عن أبي ذر^(٨) وعطاء^(٩) والنّخعي^(١٠) والثّوري^(١١).

وكان سعيد بن المسيّب، والحسن، وقتادة: لا يرون به بأساً^(١٢). وكان أبو هريرة يرُدُّ السَّلَام في الصَّلَاة ويُسَمِّعُه^(١٣).

ولعامة العلماء: ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في حاجة، فرجعت وهو يصليّ على راحلته، ووجهه إلى غير القبلة، فسلمت عليه فلم يردّ عليّ، فلما انصرف قال: «أما إنّه لم يمنعني أن أردّ عليك^(١٤) إلا أنّي كنت أصليّ»، رواه البخاريّ ومسلم^(١٥). فعلم أنّ الرّدّ من الكلام المنهيّ عنه.

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٤/٥)، وتاج العروس (٢٨٤/١٤)، وطلبة الطلبة (ص ١١).

(٢) الهداية (١٠٨/١).

(٣) انظر: الاستذكار (٣٣٨/٢)، والدّخيرة للقرافي (١٤٥/٢)، وحاشية الصّاوي على الشّرح الصغير (٣٤٢/١).

(٤) انظر: الشّرح الكبير للرافعي (١١٧/٤)، والمجموع (١٤/٤)، وروضة الطّالبيين (٢٩٢/١).

(٥) انظر: المغني (٤٦٠/٢)، وشرح منتهى الإرادات (٤٣٢/١)، وكشّاف القناع (٤٤٩/١).

(٦) انظر: الإشراف (٥٤/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(٧) انظر: الإشراف (٥٤/٢)، والاستذكار (٣٣٨/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(٨) رواه ابن أبي شيبة (٤١٨/١) رقم ٤٨٠٨.

(٩) انظر: الإشراف (٥٤/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(١٠) انظر: الإشراف (٥٤/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(١١) انظر: شرح صحيح البخاريّ لابن بطّال (٢٠٧/٣).

(١٢) انظر: الإشراف (٥٤/٢)، والاستذكار (٣٣٨/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(١٣) رواه ابن أبي شيبة (٤١٨/١) رقم ٤٨١٤، وانظر: الإشراف (٥٤/٢)، والاستذكار (٣٣٨/٢)، والمغني (٤٦٠/٢).

(١٤) في (ب): «أرد عليك السّلام»، وليست في (أ) ولا في مصادر التّخريج.

(١٥) البخاريّ (١٢١٧)، ومسلم (٥٤٠) واللفظ له.

وقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «إِنَّ فِي [ب ٢١٣/٢] الصَّلَاةَ لَشُغْلًا» وقد تقدّم.

وقال أبو داود: وحديث أبي هريرة وهم^(١).

ويردّه بعد السَّلَام عند مُحَمَّد وعطاء والنخعي والثوري وهو قول أبي ذر. وعند أبي حنيفة رحمته الله يردّه في نفسه. وعند أبي يوسف لا يردّه في الحال ولا بعد الفراغ.

ويكره السلام على المصلي والقارئ والذاكر والجالس للفضاء؛ لأنّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام ردّه بعد سلامه، رواه أحمد وأبو داود^(٢).

(وَلَا يَبْدِيهِ)^(٣)، وَلَا بِرَأْسِهِ.

وقال الشافعي: يُسْتَحَبُّ رَدُّهُ بِالْإِشَارَةِ^(٤).

وعن أحمد: كراهية الرَّدّ بِالْإِشَارَةِ فِي الْفَرْضِ دُونَ النَّفْلِ^(٥).

وفي فتاوى المَرْغِينَانِيّ، وجوامع الفقه: لو أشار لردّ السَّلَام برأسه، أو بيده، أو بأصبعه، لا تفسد صلاته، ولو طُلِبَ مِنَ الْمَصْلِيّ شَيْءٌ فَأَوْماً بِرَأْسِهِ، أو بيده، أو قيل له: أَجِذْ هَذَا؟ فَأَوْماً بِرَأْسِهِ بَلَا أَوْ بِنَعْمٍ، لا تفسد^(٦).

(١) وذلك عند إيراد حديث أبي هريرة رحمته الله قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ» يعني في الصَّلَاة «والتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ»، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها» يعني الصَّلَاة. قال أبو داود: هذا الحديث وَهُمْ. رقم (٩٤٤). وضعّفه الألباني في تعليقه على السُّنَنِ.

(٢) أحمد (٢١٠/٧) رقم (٤١٤٥)، وأبو داود (٩٢٤)، عن عبد الله بن مسعود رحمته الله. قال الألباني في تعليقه على السُّنَنِ: «حسن صحيح».

(٣) الهداية (١٠٨/١).

(٤) انظر: الشَّرح الكبير للِّرَافِعِيّ (١١٧/٤)، وتحفة المحتاج (١٤٨/٢)، ونهاية المحتاج (٤٧/٢).

(٥) هذه رواية عن الإمام أحمد، والمذهب أنّ له رد السلام بالإشارة في الصَّلَاة مطلقاً. انظر: المغني (٤٦٠/٢)، وشرح منتهى الإرادات (٤٣٢/١)، وكشاف القناع (٤٤٩/١).

(٦) الفتاوى الظَّهيرية (٣١/٢)، وجوامع الفقه (أ/١٩).

قال المَرْغِينَانِي والشَّيْخ جمال الدِّين الحَصِيرِي في خير مطلوب: لو صافح إنساناً يريد به السَّلَام عليه تفسد صلاته^(١).

وفي الذَّخِيرَة، ومختصر البحر: قال الحَلَوَانِي وبرهان الدِّين صاحب المحيط: لا بأس أن يتكلَّم مع المصلِّي ويحيب هو برأسه^(٢).

وجه من أباح الرَّدَّ بالإشارة: قول صُهَيْب: «سَلَّمْتُ عليه ﷺ وهو يصلي فردَّ عليَّ بالإشارة بأصبعه»^(٣).

ولنا: أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام لم يردَّ بالإشارة على جابر بن عبد الله كما تقدَّم، ولا على ابن مسعود، ولا غيرها، بل قال: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشَغْلًا»^(٤)، يعني عن الاشتغال بردَّ السَّلَام بالقول والفعل.

وما حكاه الرَّاوي فلعَلَّه [١٩٨/٢أ] كان نهياً لهم عن السَّلَام فظنَّه ردًّا، وما ذكره صُهَيْب يحتمل أنَّه كان في حال التشهد وهو مشير بأصبعه، فظنه ردًّا؛ إذ لم يذكر أنه كان في حال القيام، أو القعود، أو غيرهما.

ومنع الرَّدَّ بالإشارة: ابن عمر^(٥)، وابن عبَّاس^(٦)، وإسحاق^(٧)، وأبو ثور^(٨)،

(١) الفتاوى الظَّهيرية (٢/٣١ب).

(٢) الذخيرة البرهانية (٥٤)، وقنية المنية للزاهدي (ص ٣١).

(٣) رواه أبو داود (٩٢٥) والتَّرمِذِيُّ (٣٦٧) والنسائي (١١٨٦) وأحمد (٢٥٩/٣١) رقم ١٨٩٣١. وصحَّحه ابن الملقِّن في البدر المنير (٤/١٩٥)، والألباني في تعليقه على السنن.

(٤) تقدَّم تخريجه، وهو متَّفَق عليه من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٥) المروئي عن ابن عمر ﷺ أنَّه كان يرى ردَّ السَّلَام بالإشارة، فقد روى عبد الرَّزَّاق (٢/٣٣٦ رقم ٣٥٩٥) عن نافع: (أنَّ ابن عمر مرَّ على رجل يصلي فسَلَّم عليه، فردَّ عليه الرَّجل، فقال له ابن عمر: إذا كان أحدكم في الصَّلَاة يسَلَّم عليه فلا يتكلَّمَنَّ وليشر إشارةً فإنَّ ذلك ردّه).

(٦) والمروئي كذلك عن ابن عبَّاس ﷺ أنَّه كان يردُّ السَّلَام فقد روى ابن أبي شبيبة (١/٤١٩ رقم ٤٨٢٠) عن عطاء بن أبي رباح: (أنَّ رجلاً سَلَّم على ابن عبَّاس وهو في الصَّلَاة فأخذ بيده فصافحه وغمز يده).

(٧) انظر: الإشراف (٢/٥٤)، وذكر في المغني أنَّه يقول برد السلام بالإشارة (٢/٤٦٠).

(٨) انظر: الإشراف (٢/٥٤)، وذكر في المغني أنَّه يقول برد السلام بالإشارة (٢/٤٦٠).

ومالك: مرّةً كرهه ومرّةً أجازَه^(١).

وكرِه السَّلَام على المصلّي: عطاء، والشَّعْبِي، وجماعة^(٢)، ورواية ابن وهب عن مالك^(٣)، ذكر هذا ابن بَطَّال^(٤).

(وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرْكُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ)^(٥)، فِي التَّشَهُّدِ؛ وَلِأَنَّهُ تَجَبُّرٌ، وَحَالُ الصَّلَاةِ حَالُ خُضُوعٍ وَتَضَرُّعٍ.

(وَلَا يَعْقُصُ شَعْرَهُ، وَهُوَ: أَنْ يَجْمَعَ شَعْرَهُ عَلَى هَامَتِهِ، وَيَشُدُّهُ بِخَيْطٍ)^(٦)، أَوْ سَيْرٍ وَنَحْوِهِ.

وَفِي الْمَحِيطِ: وَالْعَقْصُ: أَنْ يَشُدَّ ضَفِيرَتَهُ حَوْلَ رَأْسِهِ كَفَعْلِ النِّسَاءِ، أَوْ يَجْمَعُ شَعْرَهُ فَيَعْقِدُهُ فِي مُؤَخَّرِ رَأْسِهِ^(٧).

وَفِي الصَّحَاحِ: عَقَصَ الشَّعْرَ: ضَفَرَهُ وَلَيَّهَ عَلَى الرَّأْسِ، وَلِلْمَرْأَةِ عِقْصَةٌ، وَجَمَعَهَا عِقْصٌ^(٨).

وَفِي الْمُغْرِبِ: الْعَقْصُ: جَمْعُ الشَّعْرِ عَلَى الرَّأْسِ، وَقِيلَ: لِيَهُ وَإِدْخَالُ أَطْرَافِهِ فِي أَصُولِهِ، وَالْعِقَاصُ: سَيْرٌ يُجْمَعُ بِهِ الشَّعْرُ، انْتَهَى كَلَامُهُ^(٩).

فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ آرَافٍ، وَنَهَى أَنْ يَكْفَ شَعْرَهُ أَوْ ثَوْبَهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١٠).

(١) انظر: المدوّنة (١/١٨٩)، والتهذيب في اختصار المدوّنة (١/٢٦٨)، والبيان والتحصيل (٢/١٥٥).

(٢) انظر: المغني (٢/٤٦١).

(٣) انظر: المدوّنة (١/١٨٩)، والتهذيب في اختصار المدوّنة (١/٢٦٨)، والبيان والتحصيل (٢/١٥٥).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بَطَّال (٣/٢٠٧، ط. الرشد).

(٥) الهداية (١/١٠٨) وفيها: «سُنَّةُ الْقُعُودِ».

(٦) الهداية (١/١٠٨). (٧) المحيط الرّضويّ (٣٧أ).

(٨) الصّحاح (٣/١٠٤٦) وقال: «وجمعها: عَقَصٌ وَعِقَاصٌ».

(٩) المُغْرِب (٢/٧٤).

(١٠) البخاريّ (٨١٥) ومسلم (٤٩٠)، ولفظه عند البخاريّ: عن ابن عباس، قال: =

والآرَابُ [ب/٢١٤أ]: جمع إِرْبٍ وهو العضو^(١).

قال النووي: اتَّفَقَ العلماء على النَّهْيِ عن الصَّلَاةِ وثوبه مشمّر، أو كمّه ونحوه، ورأسه معقوص، أو شعره مردود تحت عمامته، وصلاته صحيحة مع الكراهة، واحتج لصحّتها أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطَّبْرِيُّ بإجماع العلماء^(٢)، وحكى ابن المنذر الإعادة عليه عن الحسن البصري^(٣)، واتَّفَقَ الجمهور من العلماء أنَّ النهي لكلّ من صلّى كذلك، سواء تعمّده للصَّلَاة، أو كان كذلك قبلها لمعنى آخر^(٤).

وقال مالك: النَّهْيُ لمن فعل ذلك للصَّلَاة^(٥).

والصَّحِيحُ الأوَّل؛ لإطلاق الأحاديث، وهو ظاهر المنقول عن الصحابة^(٦)، وفي صحيح مسلم عن ابن عبّاس: أنَّه رأى عبد الله بن الحارث يصلّي ورأسه معقوص من ورائه، فقام فجعل يحلّهُ، فلما انصرف أقبل على ابن عبّاس فقال: ما لك ولرأسي؟! فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يَصَلِّي وهو مكتوف»^(٧). قيل: الحكمة في النَّهْيِ عنه أنَّ الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلّي وهو مكتوف^(٨). وقال ابن عمر

= «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَعْرُهُ»، وفي مسلم بنحوه، ولم يرد فيهما لفظ «آرَاب».

(١) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١٨/١)، والنّهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦/١).

(٢) نقل الإجماع عن ابن جرير الطَّبْرِيِّ في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤٠٦/٢).

(٣) انظر: الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر (١٨٤/٣)، والإشراف (٣٤/٢).

(٤) شرح النووي على مسلم (٢٠٩/٤)، وانظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤٠٦/٢)، وفتح الباري لابن رجب (٢٧١/٧، ط. الغرباء)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر (٢٩٦/٢).

(٥) انظر: المدوّنة (١٨٦/١)، والدّخيرة للقرافي (١١٢/٢).

(٦) وردت آثار في ذلك عن عمر وعلي وحذيفة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم، انظر: مصنف عبد الرزّاق (١٨٣/٢)، والإشراف (٣٤/٢).

(٧) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصَّلَاة، باب أعضاء السُّجود، (١/٣٥٥ رقم ٤٩٢).

(٨) شرح النووي على مسلم (٢٠٩/٤).

لرجل رآه يسجد وهو معقوص شعره: أرسله يسجد معك^(١).

وكفَّ الشعر والثوب: ضمُّهما، ويروى: ولا تكفت، والمعنى واحد^(٢).

وفي الحديث: «اَكْفِتُوا صَبِيَانَكُمْ عِنْدَ فَحْمَةِ الْعِشَاءِ»^(٣)، فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً [٩٨/٢أ] بِاللَّيْلِ^(٤)، ومنه: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥]، ذكره ابن بَطَّال في شرح صحيح البخاري^(٥).

وذكر أبو سعيد المَقْبُرِيُّ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ مَرَّ [بالحسن]^(٦) بن عليٍّ عليه السلام وهو يَصَلِّي وقد عَقَصَ ضَفِيرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّه، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغْضِبًا فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ، وَلَا تَغْضَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَاكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ» رواه التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(٧).

وَلَاَنَّ فِي كَفِّ الثَّوْبِ نَوْعٌ تَجَبُّرٌ.

وفي مختصر البحر قال: كَانَ تَاجُ الدِّينِ أَخُو حُسَّامِ الْهِنْدِ^(٨) يَرْسِلُ كُمَيْهَ فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: فِي إِمْسَاكِهِمَا كَفُّ الثَّوْبِ وَأَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَكَانَ بَرَهَانَ الدِّينِ صَاحِبَ الْمَحِيطِ، وَقَاضِي خَانَ، وَغَيْرُهُمَا: يُمْسِكُونَهُ، قَالَ: وَهُوَ الْأَحْوَطُ^(٩). وَكَفْلُ الشَّيْطَانِ: بِكَسْرِ الْكَافِ، وَسُكُونِ الْفَاءِ: مَقْعَدُهُ، وَأَصْلُهُ كَسَاءٌ يَدَارُ

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٩٤/٢) رقم ٨٠٤٦.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣٨٣/٢)، والفائق في غريب الحديث (٢٦٤/٣)، والنهاية (١٨٤/٤ و ١٩٠).

(٣) «فَحْمَةُ الْعِشَاءِ»: أَي شِدَّةُ سَوَادِ اللَّيْلِ وَظِلْمَتُهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِهِ. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٤١/١).

(٤) رواه بلفظ مقارب البخاري (٣٣١٦) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بَطَّال (٤٣٦/٢).

(٦) فِي النُّسخ: «بِالْحَسَنِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٧) التِّرْمِذِيُّ (٣٨٤).

(٨) لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً إِلَّا مَا ذَكَرَ فِي الْجَوَاهِرِ الْمَضِيَّةِ (٣٦٥/٢) رَقْمُ (٨١٠) حَيْثُ قَالَ: «تَاجُ الدِّينِ أَخُو حُسَّامِ الْهِنْدِيِّ أَحَدُ مَنْ عَزَا إِلَيْهِ صَاحِبُ الْقِنِيَّةِ».

(٩) قِنِيَّةُ الْمَنِيَّةِ لِلزَّاهِدِي (ص ٣٢)، وَانْظُرْ: الْبَنَاءُ (٥١٣/٢)، وَمَنْحَةُ الْخَالِقِ حَاشِيَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢٦/٢).

حول سنام البعير، وقيل: يُعقد طرفاه على عجز البعير ليركبه الرديف ويجعله تحت كِفْلِهِ أي: عَجْزِهِ.

(وَلَا يُسَدِّلُ ثَوْبَهُ)^(١). وبه قال الشافعي^(٢).

وقال مالك: هو جائز^(٣).

واختلفوا في تفسيره:

قال في الكتاب:

(هُوَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَكَتِفَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُ أَطْرَافَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ)^(٤).

وفي شرح مختصر الكرخي ذكر مثله إلا أنه قال [ب٢١٤/٢] يجعل ثوبه على رأسه، أو كتفيه، بـ(أو).

وقال المعلّى: السّدْل: أن تجمع طرفي إزارك من الجانبين جميعاً، فإن ضممتها أمامك فليس بسدل.

وقال الحسن: السّدْل: أن يضع وسط ثوبه على عاتقه، ويرخي طرفيه.

وروى المعلّى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: كراهة السّدْل على القميص، وعلى الإزار، وبه قال أبو يوسف؛ للتشبه بأهل الكتاب، قال: وهم يسدلون مع القميص وغيره.

وقيل: هو جرُّ الثوب على الأرض، ذكره بعض المالكية^(٥).

وفي مختصر البحر المحيط: السّدْل أن يلبس الصُّدْرَةَ^(٦) ولا يدخل يديه

(١) الهداية (١٠٨/١).

(٢) انظر: البيان للعمrani (١٢٥/٢)، والمجموع (١٢٧/٣)، وتحفة المحتاج (٣٨/٣).

(٣) أجازاه مالك إذا كان عليه إزار ومعه ثوب يستر سائر جسده. انظر: الاستذكار (٨/٣٤٠)، والبيان والتحصيل (٢٥٠/١)، والتاج والإكليل (١٨٧/٢).

(٤) الهداية (١٠٨/١).

(٥) ذكره ابن العربي المالكي في عارضة الأحوذى (١٧٠/٢).

(٦) «الصُّدْرَةُ»: قميص قصير يلبس. انظر: الصّحاح (٧٠٩/٢)، ولسان العرب (٤/٤٤٦)، وتاج العروس (٢٩٥/١٢).

فِي كُمِّيْهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ جَارِ اللَّهِ^(١)^(٢).

وَفِي صَلَاةِ الْجَلَابِيِّ^(٣): إِذَا ضَمَّ طَرَفِيهِ أَمَامَهُ فَلَيْسَ بِسَدَلٍ.

وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي كِرَاهَةِ السَّدْلِ خَارِجَ الصَّلَاةِ.

وَذَكَرَ فِي الصَّحَاحِ، وَدِيَوَانَ الْأَدَبِ لِلْفَارَابِيِّ السَّدْلُ: بِسُكُونِ الدَّالِ^(٤)،

وَفِي الْمُعْرَبِ: بِفَتْحِهَا، وَقَالَ: هُوَ مِنْ بَابِ طَلَبَ طَلَبًا^(٥).

وَتَكَرَّرَ لِبَسَةُ الصَّمَاءِ:

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهَا كَالِاضْطِبَاعِ^(٦) وَإِنَّمَا كَرِهَهَا؛ لِأَنَّهَا

مِنْ لِبْسِ أَهْلِ الْأَشْرِ^(٧) وَالْبَطْرِ^(٨). وَفِي الْبَخَارِيِّ: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ لِبْسَةِ الصَّمَاءِ»^(٩).

وَقَالَ هِشَامُ^(١٠): سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنِ الْاضْطِبَاعِ؟ فَأَرَانِي الصَّمَاءَ، [٢١/

٩٩] فَقُلْتُ: هَذِهِ الصَّمَاءُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا تَكُونُ الصَّمَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ إِزَارٌ.

قِيلَ: هِيَ اشْتِمَالُ الْيَهُودِ.

(١) هُوَ: أَبُو الْقَاسِمِ الرَّمَخَشَرِيُّ. وَفِي (ت): «جَابِر»!

(٢) قَنِيَّةُ الْمَنِيَةِ لِلزَّاهِدِي (ص ٣٢)، وَانْظُرْ: الْبَنَاءُ (٢/٥١٣)، وَكَلَامُ الرَّمَخَشَرِيِّ فِي الْفَائِقِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٢/١٦٨).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى كِتَابِ الصَّلَاةِ لِلْجَلَابِيِّ وَيُوجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِمَكْتَبَةِ وَلِيِّ الدِّينِ أَفَنْدِي بِتَرْكِيَا بِرَقْمِ ١٠٧٣. انْظُرْ: كَشَفُ الظُّنُونِ (٢/١٠٨١)، وَلِأَلِيِّ الْمَحَارِ (١/٣٨٢). وَالْجَلَابِيُّ - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ - قِيلَ اسْمُهُ: أَبُو مُحَمَّدٍ طَاهِرُ الْجَلَابِيِّ، صَاحِبُ كِتَابِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا هَذَا فِي تَرْجُمَتِهِ. انْظُرْ: الْجَوَاهِرُ الْمُضَيَّةُ (٢/٢٩٧ رَقْم ٣٤٨)، وَالْأَثْمَارُ الْجَنِّيَّةُ (٢/٧٣٧).

(٤) الصَّحَاحُ (٥/١٧٢٨)، وَدِيَوَانَ الْأَدَبِ لِلْفَارَابِيِّ (٢/١٢٩، ط. دَارُ الشَّعْبِ).

(٥) الْمُعْرَبُ (١/٣٩٠).

(٦) «الْاضْطِبَاعُ»: هُوَ أَنْ يَدْخُلَ ثَوْبُهُ تَحْتَ يَدِهِ الْيَمْنَى وَيَلْقِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ.

انْظُرْ: الْمَغْرِبُ (٢/٤)، وَمَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ (١/٢١٢).

(٧) «الْأَشْرُ»: فِي (ب): «الشَّرُّ». (٨) الْبَنَاءُ (٢/٥١٤).

(٩) الْبَخَارِيُّ (٥٨٢٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ».

(١٠) فِي (أ، ب): «هَاشِمٌ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ت)، وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا فِي تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ =

وقال الجوهرى عن أبي عُبيد: اشتمال الصَّمَاء أن تجلّ جسدك بثوبك نحو شِمْلَةِ الأعراب بأكسيتهم، وهي أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها.

قال: وذكر أبو عُبيد: أنَّ الفقهاء يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثمَّ يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه^{(١)(٢)}. وفي المُعَرَّب: لِبَسَةُ الصَّمَاء عند العرب أن يشتمل ثوبه فيجلّ جسده كلّ به، ولا يرفع جانباً يخرج يده منه، وقيل: أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه إزار^(٣).

وفي مشارق الأنوار: هو الالتفاف في ثوب واحد من رأسه إلى قدميه يجلّ به جسده كلّ، وهو التَّلْفُع، قال: سُمِّيَتْ بذلك - والله أعلم - لاشتمالها على أعضائه حتّى لا يجد منفذاً كالصَّخْرَةِ الصَّمَاء، أو لسدّها وضَمّها جميع الجسد ومنه صِمام القارورة الذي يُشَدُّ به فوها^(٤).

وفي مجمع الغرائب لأبي الحسن الفارسيّ قال: تفسير الفقهاء أنّه يشتمل بثوبه، ويرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبه، والنّهى عنه؛ لأنّه يؤدّي إلى كشف العورة، قال [ب/٢١٥: ٢١٥]: وهذا التّفْسير لا يُشعر به لفظ الصَّمَاء^(٥).

وقال الأصمعي: هو أن يشتمل بثوب يستر جميع بدنه، بحيث لا يترك فرجة يخرج منها يده، واللفظ مطابق لهذا التفسير^(٦). وقال ابن حزم: هو أن يشتمل ويداه تحته^(٧).

= وحاشية الشلبي (١/١٦٤).

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد (٢/١١٨).

(٢) الصّاح (٥/١٩٦٨). (٣) المُعَرَّب (١/٤٨٣).

(٤) مشارق الأنوار (٢/٤٦).

(٥) مجمع الغرائب (ص ٣٧٣ رسالة بجامعة أم القرى).

(٦) نقله عنه أبو عُبيد في غريب الحديث (٢/١١٧).

(٧) المحلّى (٢/٣٩١).

والنَّهْيُ عَنْهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى حَالَةٍ سَادَّةٍ لِمَنْفَعِهِ، فَيَهْلِكُ عَمَّا تَحْتَهُ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فُرْجَةٌ.

والآخر: أَنَّهُ إِذَا تَجَلَّلَ بِهِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِحْتِرَازِ وَالْإِحْتِرَاسِ إِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، أَوْ نَابَهُ مَوْذٍ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقِيَهُ بِيَدَيْهِ بِإِدْخَالِهِ إِيَّاهُمَا تَحْتَ الثَّوْبِ الَّذِي اشْتَمَلَ بِهِ.

وفي المحيط: لِبْسَةُ الصَّمَاءِ: أَنْ يَجْمَعَ طَرَفِي ثَوْبِهِ وَيُخْرِجَهُمَا مِنْ تَحْتَ إِحْدَى يَدَيْهِ وَيَلْقِيَهُمَا عَلَى إِحْدَى كَتِفَيْهِ^(١).

وقيل: أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدِ عَاتِقَيْهِ، فَيَبْدُو أَحَدَ شِقَائِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى^(٢).

وفيه: وَيَكْرَهُ الْإِعْتِجَارَ، وَهُوَ أَنْ يَكُوِّرَ عِمَامَتَهُ وَيَتْرَكَ وَسْطَ رَأْسِهِ مَكْشُوفًا، تَشَبُّهًُا بِالشُّطَّارِ، وَأَهْلِ الْفُسَادِ، وَالْأَشْرَارِ^(٣).

وقيل: هُوَ أَنْ يَنْتَقِبَ بِعِمَامَتِهِ فَيَغْطِي أَنْفَهُ كِمِغْجَرِ^(٤) النِّسَاءِ [أ٢٩/٩٩ب] إِمَّا لِلْحَرِّ، أَوْ لِلْبَرْدِ، أَوْ التَّكْبُرِ^(٥).

وفي شرح مختصر الكَرْخِيِّ لِلْقُدُورِيِّ: الْإِعْتِجَارُ هُوَ أَنْ يَشُدَّ حَوْلَ رَأْسِهِ بِالْمَنْدِيلِ وَيَتْرَكَ وَسْطَهُ^(٦).

وقيل: يَكْفُ شَعْرَهُ عَلَى رَأْسِهِ بِالْمَنْدِيلِ كَالْعِقْصَةِ^(٧).

وقيل: يَجْعَلُ الْمَنْدِيلَ عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهَهُ كِمِغْجَرِ النِّسَاءِ^(٨).

(١) المحيط الرضوي (٣٧ب).

(٢) المنتقى من أخبار المصطفى لمجد الدين عبد السلام بن تيمية (ص ١٥٤).

(٣) انظر: المحيط الرضوي (٣٧أ)، المحيط البرهاني (٣٧٦/١)، والبحر الرائق (٢/٢٥).

(٤) وهو ثوب تلقفه المرأة على استدارة رأسها. انظر: المغرب (٢/٤٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/٣١٢).

(٥) انظر: المحيط الرضوي (٣٧أ)، بدائع الصنائع (١/٢١٦).

(٦) شرح مختصر الكرخي للقُدوري (٥٨٥).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (١/٢١٦). (٨) انظر: تحفة الفقهاء (١/١٤٤).

وفي خير مطلوب: هو أن يشدَّ عمامته على رأسه وييدي هامته.

وقيل: يشدُّ بعض عمامته وبعضها على بدنه .

وعن مُحَمَّد: أَنَّهُ يَلْفُ بعضها على رأسه، وطرفاً منها يجعله كالْمِعْجَرِ للنساء.

ويكره التَّلَثُّمُ، وتغطية الفم والأنف في الصَّلَاة. قال في المحيط: لَأَنَّهُ يُشَبِّه فعل المجوس حال عبادة النيران^(١).

ولا يَتِمَطَّى ولا يَتَنَاقِبُ، فَإِنْ غَلَبَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَظَمَ^(٢) ما استطاع، فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعَ يَدَيْهِ، أَوْ كُفَّهُ. عَلَى فَمِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ»، وَيَكْرَهُ التَّنَاقُوبَ، إِذَا تَنَاقَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَقُلْ: هَاهُ، هَاهُ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ» رواه أَبُو دَاوُدَ بِشَرَطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ^(٣).

وفي رواية: «إِذَا تَنَاقَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسِكْ بِيَدِهِ عَلَى فَمِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ» رواه مُسْلِمٌ^(٤).

والتَّنَاقُوبُ: مِنَ الْإِمْتِلَاءِ وَالتَّكَاسُلِ، فَيُنْسَبُ إِلَى الشَّيْطَانِ، تَفَاعَلِي مِنَ التَّوْبَاءِ - وَهِيَ مَهْمُوزَةٌ - فِتْرَةٌ مِنْ ثِقَلَةِ النَّعَاسِ يَفْتَحُ لَهَا فَاهُ، وَمِنْهُ: «إِذَا تَنَاقَبَ أَحَدُكُمْ لِيَغْطِ فَاهُ» و«تَنَاقَبَ» غَلَطَ، ذَكَرَهُ فِي الْمُعْرَبِ^(٥).

وَيُكْرَهُ أَنْ يَرُوحَ عَلَى نَفْسِهِ بِمَرْوَحَةٍ، أَوْ كُفِّهِ^(٦). وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ^(٧) عَنْ: عَطَاءٍ، وَمُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، وَالنَّخَعِيِّ، وَمَالِكٍ، [ب ٢١٥/٢] الشَّافِعِيِّ^(٨)^(٩).

(١) المحيط الرضويُّ (١٣٧أ). (٢) في (ت): «فليكظم».

(٣) أَبُو دَاوُدَ (٥٠٢٨). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧٤٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (٢٩٣/٤).

(٤) بِرَقْمِ (٢٩٩٥/٥٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الْمُعْرَبُ (١١٢/١). (٦) في (ت): «أو بكفه».

(٧) فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٤/٣)، وَانْظُرْ: الْمَغْنِيُّ (٣٩٧/٢)، وَالْمَجْمُوعُ (٢٩/٤).

(٨) انْظُرْ: التَّوَادِرَ وَالزِّيَادَاتِ (٢٣٩/١)، وَمَوَاهِبَ الْجَلِيلِ (٣١٣/٢).

(٩) انْظُرْ: الْمَجْمُوعُ (٢٩/٤)، وَمَغْنِيُّ الْمَحْتَاجِ (٤٢٤/١)، وَنَهَايَةَ الْمَحْتَاجِ (٦٢/٢).

ورَخَّصَ فيه: ابن سيرين، ومجاهد، والحسن^(١)

وكرهه: ابن حنبل^(٢)، وابن راهويه^(٣)، إلا أن يأتي غم^(٤) شديد.

وفي المحيط: يُكره أن يَدْخُلَ في الصَّلَاةِ وهو يدافع الأَخْبَثَيْنِ، أو الرِّيحَ، فَإِنْ شَغَلَهُ الاهتمام بها قطعها، وإن مضى عليها أجزأه، وقد أساء^(٥).

وشَدَّ أبو زيد المَرْوَزِيُّ والقاضي حسين من الشَّافِعِيَّةِ وقالوا: إِنَّه إذا انتهى به مدافعة الأَخْبَثَيْنِ إلى ذهاب خشوعه لم تصحَّ صلاته^(٦).

ومذهب الظَّاهِرِيَّةِ: بطلان الصَّلَاةِ مع مدافعة الأَخْبَثَيْنِ^(٧).

والصَّحِيح عند العلماء: صحَّة صلاته مع الكراهية، وقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا صلاة وهو يدافع الأَخْبَثَانِ» في حديث عائشة رواه مسلم وغيره^(٨)، محمول على الكراهة عند العلماء.

فرع: إن اشتغل الحاقن بالوضوء يفوته الوقت: يصلي لأنَّ الأداء مع الكراهة أولى من القضاء، ذكره في مختصر البحر المحيط.

[١٠٠/٢] **قوله: (وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ)**^(٩)، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على منعهما في الصَّلَاة^(١٠).

ورُوي عن ابن الزُّبَيْرِ وابن جبير: أَنَّهُمَا شَرَبَا فِي التَّطَوُّعِ^(١١). وقال

(١) الأوسط (٣/٢٧٥)، وانظر: المغني (٢/٣٩٧)، والمجموع (٤/٢٩).

(٢) الأوسط (٣/٢٧٥)، وانظر: المغني (٢/٣٩٧)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٥٩٧)، ومنتهى الإرادات (١/٦١).

(٣) الأوسط (٣/٢٧٥)، وانظر: المغني (٢/٣٩٧)، والمجموع (٤/٢٩).

(٤) في (ت): «هم». (٥) المحيط الرُّضَوِيُّ (٣٧ب).

(٦) نقل ذلك عنهما النووي في المجموع (٤/٣٠)، وانظر: البيان للعمرائي (٢/٣٧٠)، وروضة الطَّالِبِينَ (١/٣٤٥).

(٧) انظر: المحلى (٢/٣٦٦). (٨) مسلم (٥٦٠).

(٩) الهداية (١/١٠٨).

(١٠) الإجماع لابن المنذر (ص٣٩). وانظر: التمهيد (٢٠/٩٥)، والإقناع (١/١٤٠)، والمغني (٢/٤٦٢).

(١١) نقله عنهما في الإشراف (٢/٥٣)، والمغني (٢/٤٦٢)، والمجموع (٤/١٩).

طاووس: لا بأس به، وبه قال إسحاق^(١) وهو رواية عن أحمد^(٢).

قال ابن المنذر: لا يجوز ذلك، ولعلّ من حُكي ذلك عنه كان فعله ناسياً للصلاة أو سهواً^(٣).

(فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ عَامِداً، أَوْ نَاسِياً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ)^(٤)، قلّ أو كثر، وهو قول الأوزاعي^(٥).

وعند الشافعي: إن كان ناسياً للصلاة، أو جاهلاً بتحريمه، إن كان قليلاً لم يبطلها، وإن كان كثيراً أبطلها في أصحّ الوجهين، وتعرف القلّة والكثرة بالعُرف، ذكر ذلك النووي^(٦).

وقال ابن القاسم: إن أكل أو شرب يبتدئ، قال: ولم أحفظه عن مالك، وقال ابن حبيب: يبي ما لم يُطل^(٧).

وقال أحمد: لا تبطل بهما إذا كان ناسياً^(٨).

لنا: أنّ الأكل والشرب منافيان للصلاة، بدليل العمد، فيستوي فيهما العمد والنسيان، كالحدث في انتقاض الطّهارة به.

ولأنّ حصول الأكل والشرب في الصلاة ناسياً في غاية البعد والنُدور، فلا اعتبار بالنسيان.

ولأنّ الإحرام وهيئة المصلّي مذكّرة، فلا يُعذر بالنسيان بخلاف الصّوم.

ولأنّ زمان الصّوم من أوّل النّهار إلى آخره يطول، فيكثر النسيان فيه،

(١) نقله عنهما في الإشراف (٥٣/٢)، والمغني (٤٦٢/٢)، والمجموع (١٩/٤).

(٢) انظر: المغني (٤٦٢/٢)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٢٠/٤)، ومنتهى الإرادات (٦٥/١).

(٣) الإشراف (٥٣/٢). (٤) الهداية (١٠٨/١).

(٥) انظر: الإشراف (٥٣/٢)، والمغني (٤٦٢/٢)، والمجموع (١٩/٤).

(٦) المجموع (١٩/٤)، وانظر: البيان للعمرائي (٣١٤/٢)، ونهاية المحتاج (٥٢/٢).

(٧) المدوّنة (١٩٤/١)، وانظر: النوادر والزيادات (٣٦٠/١)، الذّخيرة للقرافي (٢/١٤٢)، والتاج والإكليل (٣٢١/٢).

(٨) انظر: المغني (٤٦٢/٢)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٢٠/٤) وقال: إذا كان سهواً يسيراً، ومنتهى الإرادات (٦٥/١).

فيُعفى للضرورة والخرج بخلاف زمان الصَّلَاةِ فَإِنَّه زمن يسير، وإخلاؤه عن مبطلات الصَّلَاةِ سهل، فلا حاجة إلى تَحْمُلِ ارتكاب المنافي للصَّلَاةِ.

ثُمَّ إِنَّ صاحب الكتاب أطلق في الأكل، وَحَكَمَ بالفساد^(١)، قال في الذَّخِيرَةِ: لو ابتلع [ب٢١٦/٢] شيئاً بين أسنانه لا تفسد صلاته؛ لَأَنَّهُ تبع لريقه؛ ولهذا لا يفسد به الصَّوْمُ إذا كان قليلاً كالحُمُصَةِ، فَإِنْ كان أكثر من ذلك تفسد، وقيل: لا تفسد الصَّلَاةُ بما دون ملء الفم، وفرَّقَ هذا القائل بين الصَّلَاةِ والصَّوْمِ^(٢).

وفي أجناس النَّاطِفِيِّ: إذا ابتلع المصلِّي ما بين أسنانه، أو فَضْلَ طعام أَكَلَهُ، أو شراب شربه، فصلاته تامة^(٣). ومثله في شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ، وقال فيه: ما يُفسد الصَّوْمَ يُفسد الصَّلَاةَ، وما لا فلا، وجعل قدر الحُمُصَةِ مفسداً فيهما. وكذا في غريب الرِّوَايَةِ لأبي جعفر.

وإن أخذ سِمْسِمَةً فوضعها في فمه فابتلعها تفسد، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: لا تفسد، ذكره في جوامع الفقه^(٤).

وقال الشَّافِعِيُّ: إن ابتلع شيئاً [ب١٠٠/٢أ] من بين أسنانه، أو نُخَامَةً من رأسه: تفسد صلاته^(٥).

وفي الذَّخِيرَةِ: لو قاء دون ملء الفم فعاد إلى جوفه لا تفسد^(٦).

وإن أعاده وهو يقدر على مجِّه: قال المَرْغِينَانِيُّ: يجب أن يكون على قياس الصَّوْمِ لا تفسد عند أبي حنيفة^(٧)، وتفسد عند مُحَمَّدٍ، وإن تقياً أَقْلَ من

(١) انظر: الهداية (١٠٨/١).

(٢) الذخيرة البرهانية (٥٦)، وانظر: المحيط البرهاني (٣٩٦/١)، والبنية (٥١٦/٢)، وفتح القدير (٤٢٥/١).

(٣) الأجناس للناطفي (٧٨/١)، وانظر: المحيط البرهاني (٣٩٦/١)، والبنية (٥١٦/٢).

(٤) جوامع الفقه (١٨ب).

(٥) انظر: الشرح الكبير للرافعي (١٣٥/٤)، وروضة الطالبين (٢٩٦/١)، ونهاية المحتاج (٥٢/٢).

(٧) في (ت): «عند أبي يوسف».

(٦) الذخيرة البرهانية (٥٦).

ملء الفم لا تفسد، وملء الفم تفسد^(١).

وفي جوامع الفقه: لو تقياً دون ملء الفم لا تفسد، وهو المختار^(٢).

ولو كان في فمه سُكَّرَةٌ فذَابَتْ، ودخلت في حلقه، فسدت^(٣)، وبه قال أحمد^(٤)، وهو الصحيح من وجهي الشافعية^(٥).

ولو بقيت حلاوة السُّكَّر ونحوه في فمه بعد الشُّروع ولا تدخل حلقه مع ريقه لا تفسد.

ولو كان في فمه هَلِيلَجَةٌ^(٦) فلاكها فسدت، وإن لم يَلْكُهَا لا تُفْسِدُ إِلَّا إذا كثر ذلك. وإن مضغ عَلْكًا تفسد إذا كثر.

ولو وقع في فمه بَرْدَةٌ، أو ثلج، أو قطرة من مطر، فابتلعه فسدت.



(١) الفتاوى الظهيرية (٢/٣١ب).

(٢) جوامع الفقه (١٨ب).

(٣) انظر: المبسوط للسرْحَسِيِّ (١/٢١٠)، والبنابة (٢/٥١٦)، وفتح القدير (١/٤٢٥).

(٤) انظر: المغني (٢/٤٦٢)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٤/٢٢)، ومنتهى الإرادات (١/٦٥).

(٥) انظر: الشَّرح الكبير للرافعي (٤/١٣٤)، وروضة الطَّالبيين (١/٢٩٦)، وتحفة المحتاج (٢/١٥٥).

(٦) «هَلِيلَجَةٌ» بفتح الهاء وكسر اللام بعدها ياء ساكنة ثُمَّ لَام بعدها جيم مفتوحتين ثم تاء مربوطة: هو ثمر أصفر أو أسود يُستخدم كدواء وله نفع في أمراض البطن. انظر: لسان العرب (٢/٣٩٢)، وتاج العروس (٦/٢٨١)، والمعتمد في الأدوية المفردة للتركمانيّ (ص ٣٨٩).

تمهيد

قواعد في الفرق بين العمل المبطل للصلاة وغير المبطل

قال أبو عمر بن عبد البر: قد أجمع العلماء على أن العمل الخفيف في الصلاة لا يبطلها، مثل: حكّ جسده حكًا خفيفًا، وأخذ البرغوث وطرده عن نفسه، والالتفات الخفيف، والمشي الخفيف إلى الفُرجة، ودفع المارّ بين يدي المصلّي، وقتل العقرب وما يؤذيه بضربة واحدة، والتّصفيق للنساء ما لم يكن متتابعًا، وأنّ العمل الكثير يفسدها، وأنّ قليل الأكل والشّرب يبطلها عمدًا^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان عليه الصلاة والسلام يصليّ والباب عليه مغلق، فجئت فاستفتحته، فمشى ففتح لي ثمّ رجع إلى مصلاه». قال أحمد بن حنبل: ودكرت أنّ الباب كان في القبلة. رواه الخمسة إلا ابن ماجه^(٢).

قال أبو عمر: هذا كان منه في النافلة لا يختلفون في ذلك، ويحمل على أنّ الباب كان قريبًا وهو من العمل الخفيف [ب٢١٦/٢ب]، وعند أهل العلم أنّ أمّامة كانت عليها ثياب طاهرة، وأنّه عليه الصلاة والسلام لم ير منها ما يحدث من الصّبيان من البول، وكان عليه الصلاة والسلام رؤوفًا بارًا رحيماً بالأطفال، حتى إذا سمع بكاء صبيّ خفّف في صلاته حتى لا يشقّ على أمّه خلفه^(٣).

وفي الإمام: عن أبي حازم: أنّ نفرًا جاؤوا إلى سهل بن سعد قد تماروا

(١) التمهيد (٩٥/٢٠)، وانظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١٣٩/١)، وإجماعات ابن عبد البر في العبادات لعبد الله آل سيف (٥٣١/١)، ط. دار طيبة.

(٢) أبو داود (٩٢٢) والترمذي (٦٠١) وقال: حسن غريب. والنسائي (١٢٠٦) وأحمد (٣٢٠/٤٢) رقم ٢٥٥٠٣. وحسنه الألباني في تعليقه على السنن.

(٣) التمهيد (٩٨/٢٠).

في المنبر من أيّ عود هو؟ فقال: أما والله إنّي لأعرِفُ من أيّ عود هو، ومن عمَلَه، ورأيت رسول الله أوّل [أ١٠١/٢] يوم جلس عليه، قال: قلت: يا أبا العباس حدّثنا، قال: أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة - قال أبو حازم: إنّه ليسَ بها يومئذ - أن «مُري غلامك النّجار ليعمل لي أعوداً أُكلّم النَّاس عليها» فعمل هذه الثّلاث درجات، ثمّ أمر بها رسول الله ﷺ فوضعت في هذا الموضع وهي من طَرَفَاء الغابة^(١)، ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام فكبّر وكبّر النَّاس وراءه، ثمّ ركع وهو على المنبر، ثمّ رفع فنزل القهقريّ حتى سجد في أصل المنبر، ثمّ عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثمّ أقبل على النَّاس فقال: «يا أيّها النَّاس، إنّي إنّما صنعت هذا لتأتُموا بي، ولتعلموا صلاتي»، اتفقا عليه^(٢).

قالوا: يحتمل أنّه كان في الدّرجة السّفلى؛ لئلا يحتاج إلى عمل كثير في النزول والصُّعود، والعمل الكثير مفسد للصّلاة بالاتّفاق. وقالوا: ولأنّه فعلٌ، والذي للجماعة قول، والقول مقدّم على الفعل. قال ابن قدامة: لاحتمال اختصاصه بفعله^(٣).

قلت: هذا لا يمكن مع قوله ﷺ: «إنّما فعلتُ هذا لتأتُموا بي، ولتعلموا صلاتي»، فقد نص الرسول ﷺ على أنّه غير مختصّ به، بل فعله لذلك ليقنتوا به فيما فعله.

ثم ذكرت الشّافعيّة في الفاصل بين القليل والكثير أربعة أقوال:

القول الأوّل: الكثير ما يسع زمانه فعل ركعة، حكاها الرّافعي، قال النّووي: وهو ضعيف، أو غلط^(٤).

(١) «طَرَفَاء الغابة»: شجر من شجر البادية وشطوط الأنهار وهي من الأثل وغيرها، واحدها: طَرَفَة. انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٣١٨/١)، وشرح النووي على مسلم (٣٥/٥)، وإرشاد الساري (١٨٠/٢).

(٢) البخاريّ (٩١٧)، ومسلم (٥٤٤) واللفظ له.

(٣) المغني (٤٨/٣)، وقال ذلك ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في الرّد على الاستدلال بحديث سهل بن سعد على جواز أن يرتفع الإمام عن المأمومين.

(٤) الشّرح الكبير للرّافعيّ (١٢٦/٤)، والمجموع (٢٠/٤).

القول الثاني: ما يحتاج في عمله إلى يديه، كتكوير عمامته، وعقد إزاره وسراويله، حكاها الرَّافعي^(١).

القول الثالث: ما يظنُّ الناظر إليه أنه ليس في الصلاة، وضعفوه بقتل الحيَّة، وحمل الصَّبِي^(٢).

القول الرابع - وهو المشهور -: أنَّ الرُّجوع إلى العُرف في القِلَّة والكثرة.

ذكر هذه الأقوال الأربعة النَّويُّ في شرح المَهْذَّب^(٣).

وفيه أيضًا: لو مشى ثلاث خطوات متتابعات، أو ضرب بثلاث ضربات متواليات، بطلت صلاته. وإن مشى خطوتين، أو ضرب ضربتين، ففيه وجهان. والخُطوة والضَّرْبَةُ الواحدة قليل بلا خلاف. وإن خطا ثمَّ سكن زمناً، ثمَّ خطا ولو مائة مرة، لا تبطل بلا خلاف، وكذا حكم الضَّرْبَات^(٤) وغيرها^(٥).

[ب٢١٧/٢] وحُدَّ التَّفْريق: أن يُعَدَّ الثاني منقطعاً عن الأوَّل. وإن تفاحشت الفِعْلة الواحدة كالوُثْبَةِ، تبطل بلا خلاف. والثَّلاث الخفيفة كتَحْريك الأصابع في حَكَّة لا تُبْطَل في أصحِّ الوجهين وإن كثرت متوالية، لكن تَكْرَهُ^(٦).

وقال ابن تيمية: قال القاضي في [أ١٠١/٢ب] المجرَّد^(٧): المرجع في

(١) الشَّرح الكبير للرَّافعي (١٢٦/٤)، وحكاها العمراني في البيان (٣١٦/٢) وقال: ليس بصحيح.

(٢) حكاها العمراني في البيان (٣١٦/٢)، والرافعي في الشَّرح الكبير (١٢٧/٤): عن القفال.

(٣) المجموع (٢٠/٤)، وانظر: الشَّرح الكبير للرَّافعي (١٢٩/٤).

(٤) في (ب): الضربتان.

(٥) المجموع (٢١/٤)، وانظر: البيان للعمراني (٣١٦/٢)، والشَّرح الكبير للرَّافعي (١٢٩/٤).

(٦) المجموع (٢١/٤)، وانظر: الشَّرح الكبير للرَّافعي (١٢٩/٤).

(٧) كتاب «المجرَّد» للقاضي أبي الحسين مُحَمَّد بن الحسين أبو يعلى الفراء الحنبلي، وسَمَّاه بعضهم: «المجرَّد في مناقب الإمام أحمد»، وسَمَّاه بعضهم: «المجرَّد في =

الْقِلَّةُ وَالكَثْرَةُ الْعُرْفُ، وقال ابن عقيل: الثَّلَاثُ حَدُّ الْكَثْرَةِ^(١).

ولأصحابنا رحمهم الله تعالى أقوال خمسة في التَّفَرُّقَةِ بين القليل والكثير:
القول الأول: أَنَّ ما يُقام باليدين عادةً فهو كثير، وإن فعله بيد واحدة،
وما يُقام بيد واحدة قليل ما لم يتكرر، قال في الذخيرة: ولو فعل ما يقام
باليدين بيد واحدة، قال أبو جعفر: تفسد.

وذكر نجم الدين النَّسْفِيُّ: أَنَّهُ لا تفسد، حتى لو تعمَّم بيد واحدة لا
تفسد الصَّلَاةُ، ولو لبس قميصًا، أو شدَّ سراويل: تفسد، ولو نزع القميص،
أو حلَّ السَّراويل: لا تفسد، ولو سَرَّحَ لحيته ولبس خُفَّيه، أو أسرج دابَّته، أو
نزعه، أو أَلْجَمَهَا، أو دهن رأسه بيديه، فإن أخذ الدهن وصبَّه على يده ومسح
به رأسه: تفسد.

وفي الأجناس: لو نزع لجام دابَّته، أو أمسكها، أو خلع خفَّه وهو
واسع، أو نعليه، أو زرَّ قميصًا، أو قَبَاءً، أو لبس قَلَنْسُوَّةً، أو نزعها، أو فتح
بابًا، أو ردَّه، أو أغلق قفلًا، أو جعل فتيلةً في الْمَسْرَجَةِ^(٢): لا تفسد؛ لأنَّه
عمل قليل^(٣).

وفي جوامع الفقه: سئل أبو بكر عمَّن شدَّ إزاره بيديه؟ قال: لا عبرة
لليدين، وإنَّما العبرة لكثرة العمل، وقيل: اعتبار اليدين قول أبي يوسف^(٤).
ولو أخذ قوسًا فرمى به لا تفسد، وهو اختيار الشيخ أبي بكر مُحَمَّد بن
الفضل.

= المذهب»، وله عدَّة شروح، وهو من الكتب المنتقدة في المذهب. انظر: معجم
الكتب لابن المبرد الحنبلي (ص ٦٧)، وكشف الظنون (١٠٩٨/٢)، وإيضاح المكنون
(٤٣١/٤)، والمدخل المفصَّل لبكر أبو زيد (٧٠٨/٢).

- (١) انظر: المغني (٩٦/٣)، والفروع (٥٩/٣).
- (٢) «المَسْرَجَةُ»: هي ما يوضع فيه الفتيلة والدَّهن. انظر: تهذيب اللغة (٣٠٨/١٠)،
ومختار الصحاح (ص ١٤٥).
- (٣) الأجناس للناطفي (٧١/١)، وانظر: البناية (٥١٧/٢).
- (٤) جوامع الفقه (١٩/أ).

قال السَّرْحَسِيُّ: بعضُ أهل الأدب عاب على مُحَمَّد في هذا اللَّفْظ، فقال: الرَّمي بالقوس إسقاطها من يده وحذفها، وإنَّما يقال: رمى عن القوس، وعلى القوس^(١).

قال ابن السَّكِّيت يقول: رميت عن القوس وعلى القوس، ولا يقول رميت بالقوس، ذكره الجوهري^(٢).

قال السَّرْحَسِيُّ: غير أنَّ مُحَمَّدًا قصد تعليم عامَّة النَّاس، وهذا اللَّفْظ كان معروفًا في لسان العامة^(٣).

قلت: قال في الْمُعْرَب: رمى عن القوس وعليها وبها، عن العُورِي^(٤)، وعن للمجاورة، والباء للاستعانة^(٥).

وإنَّما فسدت؛ لأنَّ ذلك عملٌ كثيرٌ، فإنَّ أخذَ القوس، وتثقيفَ السَّهم عليها، وجَرَّها حتى يخرج السَّهم عمل كثير، ويحتاج فيه إلى استعمال اليدين.

والقول الثاني: أنَّ الثَّلاث كثير، واستدلَّ هذا القائل بما روى الحسن عن أبي حنيفة: أنَّه قال: إذا تروَّح مرَّتين لا تفسد، فإن زاد فسدت، وبُكِّمَ لا تفسد، وهكذا ذكره في الهارونيات^(٦).

وذكر الأستاذ حُسَّام الدِّين الشَّهيد: إذا حَكَّ موضعًا من جسده ثلاث مرَّات بدفعه واحدة تفسد صلاته.

وفي الذَّخيرة [ب٢١٧/٢]: لو عبث بلحيته، أو حَكَّ بعض جسده لا

(١) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٤).

(٢) الصَّحاح (٦/٢٣٦٢).

(٣) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (١/١٩٤).

(٤) هو: مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد العُورِي، أبو سعيد، أحد أئمَّة اللغة، صنَّف: «ديوان الأدب» هذَّب فيه كتاب الفارابي، وأبرزه في أبهى أثوابه، وزاد فيه ما زَيَّنَه وحلاه. انظر: معجم الأدباء (٦/٢٤٧٥)، وبغية الوعاة (١/٧٠).

(٥) الْمُعْرَب (١/٣٤٩).

(٦) «الهارونيات»: وهي مسائل جمعها مُحَمَّد بن الحسن الشَّيباني، قيل: سمَّيت بذلك لأنَّه جمعها في زمن هارون الرَّشيد، وقيل: بأنَّه جمعها لرجل اسمه هارون، وهي من المسائل النَّوادر. انظر: كشف الظُّنون (٢/١٢٨٢)، وهدية العارفين (٢/٨)، والمذهب الحنفي (١/٣٦٣)، والكواشف الجليلة (ص٦٣).

تفسد، قيل: هذا إذا فعله مرّة أو مرّتين [١٠٢/٢أ] وكذا لو فعله مرارًا إذا فصل بين كلّ مرّتين، فإن كان ذلك متواليًا تفسد، وعلى هذا قتل القملة^(١).

وعلى هذا لو رمى ثلاثة أحجار على الولاء، أو نتف ثلاث شعرات على الولاء، تفسد. ذكره في جوامع الفقه^(٢).

والقول الثالث: أنّه يفوّض إلى رأي المصلّي المبتلى به، فإن استكثره كان كثيرًا وإن استقلّه كان قليلًا، قال الحلواني: هذا أقرب إلى قول أبي حنيفة؛ لأنّه لا يقدر في جنس هذا، بل يفوّض ذلك إلى رأي المبتلى به. ويُخرج على هذا:

- ما ذكره في الذّخيرة: أنّه لو تروّح بكُمّه ثلاثًا لا تفسد، ولو نتف من شعره ثلاث شعرات تفسد، ولو ضرب إنسانًا بيده، أو بسوط تفسد، ذكره في الذّخيرة^(٣).

- ولو رمى طيرًا بحجر لا يفسدها ذكره في المبسوط، والذّخيرة^(٤).
فإن ضرب دابّته مرّة أو مرّتين لا تفسد، وثلاثًا تفسد، فكأنّ ضرب الدّابة أخفّ وأقلّ عملًا، أو لأنّ في ضرب الدّابة ضرورة لأجل السير.
قال المرغيناني: وعندي لو ضربها مرّة وسكن، ثمّ ضربها مرّة وسكن، ثمّ ضربها مرّة وسكن، لا تفسد كالمشي^(٥).

- ولو حرّك رجلًا واحدة لا على الدّوام لا تفسد، ورجلين تفسد، واعتبرهما باليدين، وإن كثر تفسد، ذكره في الذّخيرة^(٦).

والقول الرابع: أنّ الكثير ما يكون مقصودًا للفاعل بأن يفرد له مجلسًا، قال في الذّخيرة: واستدل هذا القائل بامرأة لمسها زوجها بشهوة، أو قبلها بشهوة، فسدت صلاتها، وكذا لو مسّ صبيّ بثديها فخرج منها

(٢) جوامع الفقه (١٨/ب).

(١) الذّخيرة البرهانية (٥٦).

(٣) الذّخيرة البرهانية (٥٦).

(٤) المبسوط للسرخسي (١/١٩٤)، والذّخيرة البرهانية (٥٦).

(٦) الذّخيرة البرهانية (٥٥).

(٥) الفتاوى الظهيرية (٣١/٢).

اللبن تفسد^(١).

وذكر المعلّى عن أبي يوسف: أنّ قليل المباشرة لا تفسد، وكثيرها تفسد، وكذا القُبلة، وأنّ المباشرة عن شهوة تُفسد قليلها وكثيرها. وروى ابن سماعة عن أبي يوسف: أنّ القُبلة تفسد بشهوة كانت أو بغير شهوة.

وعن أبي يوسف: إن لمسته امرأته بشهوة ولم يشتهه، أو قبّلت فمه ولم يقبّلها لا تفسد صلاته.

وفي المَرْغِيَّانِيّ: لو قبّل امرأة ولم يشتهها لا تفسد^(٢).

والقول الخامس: أنّه لو نظر إليه ناظر من بعيد، إن كان لا يشكّ في أنّه في غير الصّلاة فهو كثير مفسد للصّلاة، ولو شكّ لا تفسد^(٣).

قال المَرْغِيَّانِيّ: هذا هو الأصحّ^(٤).

وفي الذّخيرة: قال الصّدر الشّهير: هكذا روى البلخي^(٥) عن أصحابنا، وهو اختيار الفضلي^(٦).

وقال في جوامع الفقه للعنّابي: وهو الحدّ الصّحيح^(٧).

ولو حملت المرأة صبيّها [أب ١٠٢/٢أ] فأرضعته، أو قطع ثوباً أو خاطه، قال المَرْغِيَّانِيّ: فهذا كلّ عمل كثير على الأقوال كلّها^(٨).

ولو رفع عمامته فوضعها على الأرض، أو على رأسه، لا تفسد.

(١) الذخيرة البرهانية (٥٥). (٢) الفتاوى الظهيرية (٣١/٢).

(٣) صحّح هذا القول في المبسوط للسرخسي (١٩٥/١)، وبدائع الصنائع (٢٤١/١).

(٤) الفتاوى الظهيرية (٣١/٢). ذكره من غير تصحيح.

(٥) «البلخي»: هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن البلخي، أبو مطيع، أحد الأعلام الكبار، حدّث عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وكان من كبار أصحابه، وهو راوي كتاب «الفقه الأكبر»، ولي قضاء بلخ، وتوفي سنة ١٩٩ هـ. انظر: الطبقات السنية (٣/١٧٨ رقم ٧٨٨)، والأثمار الجنيّة (٢/٧٢٠).

(٦) الذخيرة البرهانية (٥٥). (٧) جوامع الفقه (١٨/ب).

(٨) الفتاوى الظهيرية (٣١/٢).

ولو كتب [ب/٢/٢١٨] خطأ مُستبينًا لا تفسد، إلا أن يطول فيزيد على ثلاث كلمات. وفي المُلتَقَط: فإن زاد على ثلاث كلمات تفسد. وفي الحاوي: ما يقع أكثر رأيه أنه عمل كثير تفسد، وإن كتب على يده، أو على الهواء شيئًا لا يتبين لا تفسد وإن كثر، وحركة الأصابع عمل قليل.

وروى المعلّى عن أبي يوسف: إن كتب في شيء يُقرأ تفسد، وفي شيء لا يُقرأ لا تفسد، فجعل الكتابة المقروءة كلاً وهو مفسد، ذكره المرغيناني^(١).

وعن الأزرق بن قيس الأسلمي: أنه رأى أبا برزة - وفي المرغيناني: «أبا بردة»، ولا يصح^(٢) - يصلي أخذًا بقياد فرسه حتى صلى ركعتين، فانسَلَّ قياده من يده، فمضى الفرس نحو القبلة، فتبعه أبو برزة حتى أخذ بقياده، ثم رجع ناكضًا على عقبه حتى صلى الباقيتين. ذكره مُحَمَّد في السير الكبير إلى هنا^(٣). وتماه: فجعل رجل من الخَوارج يقول: اللَّهُمَّ افعل بهذا الشيخ. فلما انصرف الشيخ قال: «غزوتُ مع رسول الله ستَّ غزوات، أو سبع غزوات، وشهدت تيسيره، وإني [إن]^(٤) كنت أرجع بدابتي أحبُّ إليَّ من أن أدعها ترجع إلى مألفها»، ولم ينكر أحد من الصحابة عليه، خرَّجه البخاري^(٥).

قال مُحَمَّد في السير الكبير: وبهذا نأخذ إذا لم يستدبر القبلة بوجهه^(٦). ولم يفصل بين القليل والكثير، فهذا يبين لك أن المشي مستقبل القبلة لا يُفسد وإن كثر.

ومن المشايخ من أوَّل هذا الأثر، واختلفوا في تأويله:

قيل: معناه أنه لم يجاوز الصُّفوف، أو موضع سجوده.

قلت: هذا بعيد. قال المرغيناني: المختار أنه إذا كثر تفسد^(٧).

(١) الفتاوى الظهيرية (٢/٣١ب).

(٢) الفتاوى الظهيرية (٢/٣١ب).

(٣) شرح السير الكبير (١/١٦٥).

(٤) «إن» ليست في النسخ، وهي في صحيح البخاري (١٢١١).

(٥) برقم (١٢١١).

(٦) شرح السير الكبير (ص٢٣٨).

(٧) الفتاوى الظهيرية (٢/٣٠ب).

وقيل تأويله: أنه مشى خطوة أو خطوتين فوقف، ثم مشى مثل ذلك حتى أخذه، وذلك قليل، أمّا إذا مشى متلاحقاً يُفسدها.

وقيل: إذا كان مقدار ما يكون بين الصّفين لا تفسد، كما لو رأى في الصّف الأوّل فُرجة، وهو في الصّف الثّاني فمشى إليها فسدها لا تفسد؛ لأنّه مأمور بالمرّصة، ومن الثّالث تفسد.

وحكى القاضي ركن الإسلام، أبو الحسن عليّ السّغدي^(١) عن أستاذه: أنّه إذا مشى مستقبل القبلة وهو غازٍ، أو حاجٍّ، أو في سفر طاعةٍ وعبادةٍ لا تفسد [١٠٣/٢أ] وإن كثر.

وذلك في الذّخيرة محيلاً على الجامع الأصغر^(٢).

عن ابن شجاع: أنّه إذا نظر المصلّي إلى فرج امرأة بشهوة ينبغي أن تفسد صلاته عند أبي حنيفة؛ لأنّه استمتع بها، ولهذا يصير به مراجعاً لامرأته المطلقة، وتحرم أمّها وابنتها^(٣).

ثمّ قال صاحب الجامع الأصغر^(٤): لنا في قياسه هذا نظر، فإنّ النّظر جعل بمنزلة الاستمتاع في حقّ التّحريم، لا في حقّ شيء آخر.

ويؤيد هذا ما حكى اللّاطفي في أجناسه: عن نوادر ابن رستم: قال أبو حنيفة [ب٢١٨/٢]: إذا نظر إلى فرج امرأة^(٥) لا تفسد صلاته، وتحرم عليه أمّها وابنتها، وهو قول مُحمّد، وقال أبو يوسف في صلاة الأثر لهشام: لا

(١) هو: عليّ بن الحسين بن مُحمّد السّغديّ، القاضي، أبو الحسن، يلقّب بشيخ الإسلام، وركن الإسلام، كان إماماً، فاضلاً، فقيهاً، مناظراً، ولي القضاء، وانتهت إليه رئاسة الحنفيّة في زمنه، ومن تصانيفه: «النف في الفتاوى» و«شرح السّير الكبير»، وتوفي سنة ٤٦١هـ. انظر: الجواهر المضية (١/٣٦١)، وتاج التّراجم (ص٢٠٩)، والفوائد البهيّة (ص١٢١).

(٢) الذّخيرة البرهانية (٥٥). (٣) في (ت): وتحرم ابنتها.

(٤) هو: مُحمّد بن الوليد السّمَرَقُنديّ، أبو عليّ، المعروف بالزّاهد، له «الفتاوى» و«الجامع الأصغر». انظر: الجواهر المضية (٢/١٤١ رقم ٤٢٩)، وتاج التّراجم (ص٢٨١ رقم ٢٦٥)، والفوائد البهيّة (٢٠٢).

(٥) «امرأة»: في (ب): «أمرأته».

تفسد صلاته، وهو رجعة^(١). وذكر مثله أبو الليث في نوازله.

ويكره أن يرفع رأسه في الرُّكُوع والسُّجود قبل إمامه؛ لمخالفته، ويجب عليه العود لمتابعته والمعتبر الأول.

وفي المحيط: ويستحبُّ إذا دخل المسجد والإمام راعٍ أن يأتي الصفَّ وعليه السَّكينة والوقار^(٢). وقد تقدَّم الحديث في ذلك.

ويكره أن يكبر خلف الصفِّ ثمَّ يلتحق به؛ لأنَّ المشي القليل فيها مكروه، والكثير مُبطل، فإن مشى خطوتين أو أكثر فسدت صلاته ذكره في المحيط^(٣).

وفي جوامع الفقه: لو تحوَّل من الشَّمس إلى الظِّلِّ خطوة أو خطوتين لا تفسد صلاته، وقيل: الثلاث كذلك^(٤)، وقال المرغيناني: الأول أصحُّ^(٥) وقدَّر بعضهم بموضع سجوده.

وتكره الصَّلَاة خلف الصفِّ^(٦) إلا أن لا يجد فرجة فيه، فلا تكره للضرورة^(٧)، وقد تقدَّم الكلام في ذلك وما فيه من الخلاف.

وفي مختصر البحر: رضع ثدي أمه بغير فعلها وترك اللبن: قال الحُجَنْدِيُّ^(٨): لا تفسد^(٩)، وفي المحيط: تفسد. وإن لم ينزل لا تفسد وإن مص ثديها ثلاثاً فسدت، وفي النوادر: ونزل لها لبن، وهو الأصح.

قوله: (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَكُونَ مَقَامُ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ وَسُجُودُهُ فِي الطَّاقِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُومَ فِي الطَّاقِ)^(١٠). وهو المحراب.

(١) الأجناس للناطفي (٧٠/١)، وانظر: المحيط البرهاني (٣٩٩/١).

(٢) المحيط الرضوي (٣٧ب). (٣) المحيط الرضوي (٣٧ب).

(٤) جوامع الفقه (١٩/أ). (٥) الفتاوى الظهيرية (٣١/٢ - ب).

(٦) في (ب): «الصفَّ الأول». (٧) المحيط الرضوي (٣٧ب).

(٨) لعنه مُحَمَّد بن مؤيد الحُجَنْدِيِّ، الفقيه الحنفي، سمع شرح الآثار للطحاوي من عبد الرحيم بن أبي الفهم، وأسمعه لعبد الرحيم الزوزني، لم أجد في ترجمته إلا هذا. انظر: الجواهر المضية (٣١٢/١)، الطبقات السنية (٣٢٥/٤).

(٩) قُتِبَ الْمُتَنِي لِلزَّاهِدِيِّ (ص ٣٢). (١٠) الهداية (١٠٨/١).

قال في المغني: إلا أن يكون المسجد ضيقاً^(١). ومثله في المُتَقَطَّات. وكرهه علي^(٢)، وابن مسعود^(٣)، وكعب^(٤)، وعَلَقَمَة^(٥)، والحسن البصري^(٦)، وإبراهيم التَّخَعِي^(٧)، والثَّوْرِي^(٨)، وسليمان التَّيْمِي، وليث بن أبي [سُلَيْم]^(٩) ومُحَمَّد بن جرير^(١٠)، وابن حزم^(١١).

وقال الطَّحاوي: هذا في محاريب الكوفة، فإنَّها كانت خارجة عن حدِّ المسجد؛ لأنَّه يُشَبَّه اختلاف المكانين؛ ولأنَّه يلتبس حاله على من كان في جانبي الإمام، فإن كان مكشوفاً لا يشتبه حاله لا يكره، وعلى الأوَّل يكره ذكره في المحيط^(١٢)، وقاضي خان^(١٣).

قال السَّرْحَسِيُّ: هذا هو الأوجه [١٠٣/٢أ] يعني الكراهة في الوجهين، ولأنَّه تشبُّه بأهل الكتاب في اختصاص الإمام بمكان وحده، والتَّشَبُّه بهم مكروه خارج الصَّلَاة فكذا في الصَّلَاة، بل أولى، والعبرة للَقَدَم^(١٤).

وقال في الحواشي: طَعَنَ بعض من خالف أبا حنيفة، وقال: لم يجعل أبو حنيفة الطَّاق من المسجد، قال: والمراد بالمسجد هنا موضع سجود النَّاس ومصلاهم، والطَّاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار، إلا أن قولك: المسجد بيت الله يفيد ما لا يفيد قولك: هذا مسجدي، بمعنى موضع صلاتي، وبهذا

(١) المغني (٦٠/٣).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٤٠٨/١) رقم (٤٦٩٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٤٠٨/١) رقم (٤٧٠٠).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٤٠٨/١) رقم (٤٦٩٥).

(٥) انظر: المغني (٦٠/٣).

(٦) انظر: المغني (٦٠/٣).

(٧) انظر: مصنف عبد الرَّزَّاق (٤١٢/٢) رقم (٣٩٠٠).

(٨) في التُّسَخ (سليمان)، والصَّحِيح المَثْبُت كما في البناية (٥٢١/٢).

(٩) نقله عنه ابن حزم في المحلَّى (١٥٩/٣).

(١٠) المحلَّى (١٥٩/٣).

(١١) المحيط الرَّضَوِيُّ (١٣٨).

(١٢) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١٦٢/١).

(١٣) لم أجده في المبسوط، وشرح السير الكبير، وانظره في: المحيط البرهاني (٣٨٠/١).

تندفع شبهة الطّاعن^(١).

وفَعَلَهُ سعيد بن جبير، وقيس بن أبي حازم^(٢).

وفي المحيط: وتكره الصّلاة على [ب/٢١٩] الطّريق، وأرض غيره، فإن ابتلي بذلك والأرض مزدرة فالأولى أن يصلي في الطّريق؛ إذ له حقّ فيها، وإن لم تكن مزدرة وكانت لمسلم يصلي فيها؛ لأنّ الظاهر رضا المسلم بذلك، حتى لو بلغه ذلك يسرّ به، ولا إذن في الطّريق؛ لأنّها حقّ المسلم والكافر، وإن كانت الأرض لكافر، يصلي في الطّريق؛ لأنّ له فيها حقّاً، والكافر لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه^(٣).

(وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ وَحْدَهُ عَلَى الدُّكَّانِ، وَكَذَا عَلَى الْقَلْبِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ)^(٤).

وبالأوّل قال مالك^(٥)، والأوزاعي^(٦) وأحمد^(٧).

فإن فعل تبطل صلاته عند الأوزاعي^(٨)، وهو قول ابن حامد من الحنابلة^(٩).

وقال الشّافعي: يُكره أن يكون موضع الإمام أو المأموم أعلى من موضع الآخر، إلا إذا أراد تعليم أفعال الصّلاة، أو أراد المأموم تبليغ القوم^(١٠). وقال في المهدّب: إذا كره أن يعلو الإمام فالمأموم أولى^(١١).

(١) الحواشي للخبّازي (٣٣ب). (٢) انظر: المغني (٣/٦٠).

(٣) المحيط الرّضويّ (١٣٨). (٤) الهداية (١/١٠٨).

(٥) انظر: المدوّنة (١/١٧٥)، والتّاج والإكليل (٢/٤٥٢)، ومواهب الجليل (٢/٤٥٣).

(٦) انظر: المغني (٣/٤٧)، والمجموع (٤/١٣٢).

(٧) هذا هو الصّحيح والمشهور من المذهب، انظر: المغني (٣/٤٧)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٤/٤٥٣)، ومنتهى الإرادات (١/٨٣).

(٨) انظر: المغني (٣/٤٩)، والمجموع (٤/١٣٢).

(٩) انظر: المغني (٣/٤٩)، والإنصاف مع الشرح الكبير (٤/٤٥٥)، وقوله خلاف المذهب.

(١٠) انظر: الأمّ (١/١٩٩).

(١١) المهدّب للشّيرازيّ (١/١٨٨)، وانظر: المجموع (٤/١٣٢).

ثُمَّ قَدَّر الارتفاع: قَامَةً، فلا بأس بما دونها، ذكره في المحيط^(١)، وكذا ذكره الطَّحاويُّ، وهكذا روي عن أبي يوسف.
وقيل: إِنَّهُ مَقْدَّرٌ بقدر ما يقع الامتياز^(٢).
وقيل: مَقْدَّرٌ بقدر ذراع، اعتبارًا بالسُّترة، قال قاضي خان: وعليه الاعتماد^(٣).

فإن كان مع الإمام بعض القوم، قال في الجامع الصَّغير لقاضي خان: لا يُكره^(٤)، ومثله في المفيد.
وفي المحيط: قيل: يُكره، والأصحُّ: أَنَّهُ لا يُكره، به جَرَتْ العادة في جوامع المسلمين في الأمصار^(٥)، وعند ضيق المكان لا يُكره للضَّرورة^(٦).
وفي رواية الطَّحاويِّ: إذا كان القوم أعلى من الإمام لا يُكره؛ لزوال المعنى وهو التَّشَبُّه بأهل الكتاب.
ووجه الظَّاهر: أَنَّهُ يُشَبَّه اختلاف المكانين. ولأنَّ فيه ازدراءً بالإمام^(٧).
ومن جوَّز ذلك كلَّه من غير كراهة، تمسَّك بحديث سهل بن سعد في صلاته على المنبر وقد تقدَّم.
وهو مذهب ابن حزم الظَّاهري^(٨) وحكاه في المحلَّى عن الشَّافعيِّ، وأحمد^(٩)، [١٠٤/٢١] وأخطأ في النَّقل عنهما. قال: وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز^(١٠)، وهو غلط أيضًا.

(١) المحيط الرِّضويُّ (٣٨أ).

(٢) أي امتياز السُّترة وظهورها، وانظر: شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٣/١).

(٣) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٣/١).

(٤) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٢/١).

(٥) واختاره السَّرخسيُّ في المبسوط (٤٠/١)، والزَّيلعيُّ في تبين الحقائق (١٦٦/١).

(٦) المحيط الرِّضويُّ (٣٨أ).

(٧) انظر: شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٣/١)، وفتح القدير (٤٢٦/١)، والبحر

الرائق (٢٨/٢)، وقال: «جواب ظاهر الرواية أقرب إلى الصَّواب».

(٨) المحلَّى (٤٠٣/٢). (٩) المحلَّى (٤٠٤/٢ - ٤٠٥).

(١٠) المحلَّى (٤٠٤/٢).

ويجوز الاقتداء من سطح المسجد، ورقه^(١). وبه قال الشافعي^(٢) وأحمد^(٣).

وفي المغني: صلى أبو هريرة على سطح المسجد بصلاة الإمام^(٤)، وفعله سالم^(٥).

وقال مالك: يُعيد^(٦).

ولنا: ما رواه أبو داود: أن عمار بن ياسر رضي الله عنه كان يصلي بالمدائن فأقيمت الصلاة، فتقدم عمار فقام على دُكان، والناس أسفل منه، فتقدم حذيفة رضي الله عنه فأخذ بيده، فاتبعه عمار حتى أنزله حذيفة، فلما فرغ من صلاته قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا أمَّ الرجل القوم فلا يقوم في مقام أرفع من مقامهم» قال عمار: فلذلك اتبعتك حين أخذت على يدي^(٧). وعن [ب٢١٩/٢] همام: أن حذيفة أمَّ الناس بالمدائن على دُكان، وأخذ

(١) «الرَّف»: شبه الطاق وجمعه رفوف، انظر: البناية (٥٢٢/٢). وقيل: ما يخرج من الجدار بارزاً عنه يوسّع به المنزل العلوي، انظر: معجم لغة الفقهاء (ص٢٢٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣٤٤/٢)، والبيان للعمرائي (٤٣٤/٢)، والمجموع (١٣٧/٤).

(٣) انظر: المغني (٤٤/٣)، والمبدع (١٠٠/٢)، وشرح منتهى الإرادات (٥٨٢/١).

(٤) رواه الشافعي في مسنده (ص٥٠)، وعبد الرزاق (٨٣/٣ رقم ٤٨٨٨)، وابن أبي شيبة (٣٥/٢ رقم ٦١٥٩). وحسنه الشثري في تحقيقه للمصنف (٣٣٦/٤). انظر: خلاصة البدر المنير (١٩٩/١)، والتلخيص الحبير (١١٠/٢)، وإرواء الغليل (٣٣٣/٢) وقال في رواية الشافعي: «وهذا سند واهٍ جداً».

(٥) المغني (٤٤/٣)، وانظر: الإشراف (١٢٢/٢).

(٦) مذهب الإمام مالك أنه أجاز الصلاة على ظهر المسجد بصلاة الإمام، ثم كرهه في آخر قوليه، هذا في سائر الصلوات إلا الجمعة، فإنه لم يجز صلاتها على ظهر المسجد، ومن صلاها على ظهر المسجد بصلاة الإمام أعادها أربعاً، سواء كان في الوقت أم بعده. انظر: المدونة (١٧٥/١)، والبيان والتحصي (٤٨٤/١)، والتأج والإكليل (٤٥١/٢)، والشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣٣٦/١).

(٧) رواه أبو داود (٥٩٨). قال الألباني في صحيح أبي داود (١٥١/٣ رقم ٦١١): «حديث حسن إلا قوله أن الإمام كان عمار بن ياسر، وأن الذي جدّه كان حذيفة؛ فإنه منكر، والصواب: أن الإمام كان حذيفة، والذي جدّه كان أبو مسعود، كما في الحديث الأوّل».

أبو مسعود بقميصه فجَبَذَهُ، فلمَّا فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم أنَّهم كانوا ينهون عن ذلك، قال: بلى، قد ذكرت حين جَبَذْتَنِي^(١)، رواه أبو داود^(٢).

وعن ابن مسعود^(٣): «نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء، والنَّاس خلفه، يعني أسفل منه»، رواه الدَّارقُطْنِي^(٤).

ولأنَّه يحتاج المقتدي أن يرفع رأسه ليُشاهد إمامه، وذلك منهِّي عنه في الصَّلَاة، وقد تقدَّم.

وحديث سهل كان فعله عليه الصَّلَاة والسَّلَام للحاجة إلى تعليم القوم، وقد ذكرنا أنَّه لا يُكره عند الصَّرورة.

قوله: (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى ظَهْرِ رَجُلٍ قَاعِدٍ يَتَحَدَّثُ)^(٥)، لما روى أبو بكر بن أبي شيبة في سُننه بإسناده، عن نافع قال: كان ابن عمر إذا لم يجد سبيلاً إلى سارية من سواري المسجد، قال: «ولَّ ظهرك»^(٦). وعن قتادة قال: يستر الرَّجُلُ الرَّجُلَ إذا كان جالساً [وهو]^(٧) يصلي^(٨)، ومثله عن الحسن البصري^(٩). وعن ابن عمر: أنَّه كان يُقْعِد رجلاً فيصلي خلفه^(١٠)، وقال

(١) في (ب): جذبتني، وهما بمعنى واحد.

(٢) برقم (٥٩٧). وصححه ابن خزيمة (١٣/٣)، وابن حبان في صحيحه (٥١٤/٥)، والحاكم ووافقه الذهبي، المستدرک (٣٢٩/١)، وعبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٣٣٦/١)، والنَّووي في المجموع (١٣٢/٤)، والألباني في تعليقه على السُّنن.

(٣) كذا في النسخ، وهو في مصادر التَّخريج: «أبو مسعود البدری» رحمته الله.

(٤) في السنن (٨٨/٢ رقم ١)، من حديث أبي مسعود البدری رحمته الله. وضعَّفه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٣٣٦/١). وصحَّحه الألباني في الجامع الصَّغير وزيادته (ص ١٢٨٠ رقم ١٢٧٩٨).

(٥) الهداية (١٠٨/١).

(٦) رواه ابن أبي شيبة (٢٥٠/١ رقم ٢٨٧٨).

(٧) «وهو»: ليست في النُّسخ، وأثبتها من مصنَّف ابن أبي شيبة (٢٥٠/١ رقم ٢٨٧٩).

(٨) انظر: مصنَّف ابن أبي شيبة (٢٥٠/١ رقم ٢٨٧٩).

(٩) انظر: مصنَّف ابن أبي شيبة (٢٥٠/١ رقم ٢٨٨٠).

(١٠) رواه ابن أبي شيبة (٢٥٠/١ رقم ٢٨٨١).

حمّاد: سألت إبراهيم: أيستر القاعد؟ قال: نعم^(١).

ولأنَّ الصَّفَّ الأوَّلَ يصلُّونَ إلى ظهر الإمام، والصَّفَّ الثَّاني إلى ظهور الصَّفِّ الأوَّل.

وإنَّما المكروه أن يصلِّي إلى وجه غيره، وكان عمر رضي الله عنه يؤدِّب على ذلك^(٢).

هكذا ذكره أصحابنا^(٣) وصاحب المغني الموفق ابن قدامة الحنبلي^(٤). وهو قول أحمد^(٥)، وبه قال مالك^(٦)، والشافعي^(٧)، وأحمد^(٨).

ومن النَّاس من كره الصَّلَاة إلى قوم يتحدَّثون أو نائمين، رواه سعيد بن منصور في سننه^(٩).

لأنَّه رُوي عنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام أنَّه نهى عن ذلك^(١٠). وهو محمول عندنا على ما إذا رفعوا أصواتهم بالحديث؛ لأنَّهم يُشَوِّشون على المصلِّي بذلك، ويقع الغلط في صلاته. ولأنَّه ليس في وسعه منعهم^(١١) من الحديث.

(١) انظر: مصنّف ابن أبي شيبة (٢٥٠/١) رقم (٢٨٨٢).

(٢) رواه عبد الرزاق (٣٧/٢) رقم (٢٣٩٦).

(٣) انظر: الجامع الصّغير (ص ٨٦)، والعناية (١/٤١٤)، وفتح القدير (١/٤٢٦).

(٤) المغني (٣/٨٥).

(٥) انظر: المغني (٣/٨٥)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٣/٦٣٦).

(٦) انظر: النوادر والزيادات (١/١٩٥)، والتاج والإكليل (٢/٢٣٥)، وشرح مختصر خليل للخرشي (١/٢٧٩).

(٧) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٢/٥٧)، وحاشية الجمل على المنهج (٢/٤٨٥).

(٨) «وأحمد» ليست في (ب)، ولعلّها تكرار في (أ).

(٩) لم أجد هذا الأثر في الجزء المطبوع من سنن سعيد بن منصور.

(١٠) لعلّه يشير إليّ ما رواه أبو داود (٦٩٤)، من حديث ابن عبّاس رضي الله عنه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال: «لا تصلُّوا خلف النَّائم، ولا المتحدِّث». وضعّفه الخطّابي في معالم السُّنن (١/

١٨٦)، والتَّوويّ في المجموع (٣/١٦٢)، وقال: «ضعيف باتفاق الحفاظ»، وضعّفه

ابن حجر في الدُّرّاية (١/١٨٥). وضعّفه الألباني ثمّ حسّنه من طريق آخر في صحيح

أبي داود (٣/٢٧٤).

(١١) هكذا في (ب)، وفي (أ، ت): «منعه».

وفي [١٠٤/٢أ] النَّائم إذا كان يخاف أن يظهر منه صوت فيضحك في صلاته، أو يخجل النَّائم إذا انتبه، فإذا أمن ذلك فلا بأس به، وقد صحَّ حديث عائشة رضي الله عنها في الصلاة إلى النَّائم من غير كراهة في النَّافلة^(١).

وقال في المغني: والأشبه أنه لا فرق بين الفريضة والنَّافلة في ذلك^(٢)، يعني في عدم الكراهة.

وفي الجامع الصَّغير لقاضي خان: كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يصلي في الصَّحراء أَمَرَ عَكْرِمَةَ أن يجلس بين يديه ويصلي^(٣).

قلت: عكرمة بن أبي جهل الصَّحابي روى له الترمذي، ليس له حديث في هذا، وعكرمة مولى ابن عباس تابعي ليس له ضجة.

وكره مالك في رواية ابن القاسم في العُتْبِيَّة أن يكون أمامه: مجنون لا يتطهَّر، أو صبي [٢٢٠/٢]، أو كافر، أو امرأة إلا أن تكون من محارمه^(٤).

وقال أحمد: يُكره أن يصلي وأمامه امرأة، فإن كانت في غير صلاة^(٥) فلا بأس^(٦).

قوله: (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مُصْحَفٌ مُعَلَّقٌ، أَوْ سَيْفٌ مُعَلَّقٌ)^(٧). وهو قول الجمهور^(٨).

(١) سبق تخريجه، وهو متفق عليه. (٢) المغني (٨٧/٣).

(٣) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٣/١)، ولم أجد هذا الحديث في كتب السُّنة.

(٤) انظر: الذَّخيرة للقرافي (٩٥/٢)، ومواهب الجليل (٦٥/٢).

(٥) في (ب): «مصلاة»، والمثبت من (أ) وهو الموافق لما في المغني (٨٩/٣).

(٦) انظر: المغني (٨٩/٣)، والشرح الكبير (٦٤٥/٣)، وشرح منتهى الإرادات (٤٢٢/١).

(٧) الهداية (١٠٩/١).

(٨) انظر: الجامع الصَّغير (ص ٨٦)، والعناية (٤١٤/١)، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي (١٦٧/١).

وكره المالكية أن يتعمد وضع المصحف في قلبه، أمَّا إذا لم يتعمد فلا بأس، انظر: النَّاج والإكلیل (٢٦٤/٢)، ومواهب الجليل (٢٦٤/٢)، والشرح الكبير للشيخ الدردير (٢٥٥/١).

وقال أحمد: يُكره ذلك، إلا أن يكون موضوعًا بالأرض؛ لأنه يُشبهه عبادته، وفيه تشبُّه بأهل الكتاب^(١).

ولنا: أنَّ في استقبال المصحف تعظيمه، وقد أمرنا بتعظيمه، ولم تُعرف عبادته والكرهية لأجلها، والتَّشْبُه بهم إنَّما يُكره فيما إذا كان مذمومًا، وفيما يُقصد به التَّشْبُه بهم، لا في كلِّ شيء، وفي السَّيف المعلق ونحوه قد قال الله تعالى في صلاة الخوف: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وإذا كان معلقًا بين يديه كان أمكن لأخذه فلا يوجب الكراهية، وقد كانت العنزة تُركز بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي^(٢)، فأشبهه الموضوع بالأرض^(٣).

قوله: (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى بَسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ، وَلَا يَسْجُدَ عَلَيْهَا)^(٤).

وفي المفيد: ويُكره أن يصلي إلى صورة، أو تصاوير معلقة، وعلى بساط فيه صورة إذا وقع سجوده عليها؛ لأنه بمنزلة القيام والقعود عليه، وليس فيه تعظيم الصُّورة إذا لم يقع سجوده عليها، ولم يتوجَّه إليها، ومثله في قاضي خان^(٥).

وفي المحيط: ويُكره التَّمثال في قبة المسجد، إلا مقطوع الرأس، وإن كان التَّمثال في مؤخر الظهر والقبلة لا يكره في رواية الأصل؛ لأنه لا يشبه عبادته، قال: وفي رواية الجامع الصَّغير: أطلق الكراهية؛ لأنَّ إمساك الصُّورة في البيت يشبه عبادتها^(٦)، ومثله في المبسوط^(٧).

ولقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة» متفق عليه^(٨)، وشرُّ البيوت بيتٌ لا تدخله الملائكة.

(١) انظر: المغني (٨٨/٣)، والمبدع (٤٢٨/١)، وشرح منتهى الإرادات (٤٢٤/١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٤/١).

(٤) الهداية (١٠٩/١).

(٥) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٥/١).

(٦) المحيط الرُّضويُّ (٣٨ب). (٧) المبسوط للسَّرَخِسيِّ (٢١٠/١).

(٨) البخاريُّ (٣٣٢٢)، ومسلم (٢١٠٦/٨٣)، من حديث ابن عباس عن أبي طلحة رضي الله عنه.

وفي الكتاب عزا إطلاق الكراهة إلى رواية الأصل^(١) خلاف ما [١٠٥/٢أ] ذكره في المبسوط^(٢) والمحيط^(٣).

ويُكره في الثَّوب^(٤) واللِّباس؛ لأنَّه بمنزلة حامل الصَّنم في الصَّلَاة، وفي البساط أيسر للاستهانة بها.

ولو كُتِبَ على البساط تسبيحٌ، أو (الملك لله): يُكره بسطه، والجلوس عليه، وكذا الحروف المُفردة.

وفي الجامع الصَّغير: يُكره في موضع سجوده^(٥).

وفي موضع قيامه وقعوده لا يكره، وكذا على الوسادة إن كانت مفروشة، وإن كانت قائمة منصوبة يُكره، وكذا في المبسوط^(٦) وفي قاضي خان^(٧).

والكراهة في حائط القبلة أشدُّ، وكذا الصُّورة على الوسادة الكبيرة، وكلُّ ما يكون منصوبًا، فإن كانت ملقاة على الأرض فلا بأس [ب٢٢٠/٢] بها. ويكره فوق رأسه في السَّقْف، أو بين يديه، أو بحذائه، وأشدُّها كراهة أن يكون أمام المصلِّي.

قلت: أمامه متفاوت، وموضع سجوده أشدُّ، ثمَّ من فوق رأسه؛ لحرمة الرَّأس، ثمَّ عن يمينه؛ لأنَّ لها مزيَّة على اليسار، ثمَّ على شماله، وهو أشرف من استدباره، ثمَّ خلفه.

وإذا كان التَّمثال مقطوع الرَّأس فليس تمثالًا؛ لأنَّه لا يعبد عادة بدون الرَّأس، فإذا قطعت رؤوسها^(٨) أو اتَّخذت وسائل توطأ لا يكره، ذكره في المبسوط^(٩).

(١) الهداية (١/١٠٩).

(٢) المبسوط للسرخسي (١/٢١٠).

(٣) المحيط الرضوي (٣٨ب).

(٤) «الثَّوب» في (ب): «البيوت».

(٥) الجامع الصَّغير (ص ٨٦).

(٦) المبسوط للسرخسي (١/٢١١).

(٧) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/١٦٥).

(٨) في (ب): «قطع رأسه».

(٩) المبسوط للسرخسي (١/٢١٠).

ولأنَّ بعد قطع الرَّأس يصير بمنزلة تمثال الأشجار وذلك غير مكروه،
وإنَّما المكروه تمثال ذي الرُّوح، وعن ابن عبَّاس أنَّه رَخَّص في تمثال
الأشجار^(١).

قال في المحيط: وقطعه: أن يمحوه بخيط يخيطة عليه، حتى لا يبقى
للرَّأس أثر، أو يُطلَى بِمَعْرَةٍ^(٢)، ولا اعتبار بالخيط بين الرَّأس والجسد؛ لأنَّ
من الطُّيور ما هو مُطَوَّق^(٣). وفي قاضي خان: وقطع الرَّأس أن يمحو رأسه
حتى لا يبقى له أثر^(٤).

ولا تزول الكراهة إذا لم تكن للصُّورة عينان ولا حاجبان، ذكره في
مختصر البحر.

وإن كانت الصُّورة صغيرة لا تبدو للنَّاظر إليها لا يكره، هكذا في
المحيط^(٥) والمبسوط^(٦) وقاضي خان^(٧). قال في المبسوط: وقد كان على
خاتم أبي موسى دُبَابَتَانِ^(٨). وفي قاضي خان: ورُوي أنَّه كان على خاتم أبي
هريرة دُبَابَتَانِ^(٩).

وحكى في المبسوط^(١٠) والمحيط^(١١) وقاضي خان^(١٢): أنَّه وُجد خاتم
دَانِيَال في عهد عمر رضي الله عنه، وكان على فَصِّه أَسَدٌ وَلَبُوءَةٌ، وبينهما صَبِيٌّ يلحسانه،

(١) رواه مسلم (٢١١٠/٩٩).

(٢) «المَعْرَةُ» بفتح الميم بعدها غين معجمة ساكنة ثم راء مفتوحة تليها تاء مربوطة: الطَّين
الأحمر الذي تصبغ به الثَّياب. انظر: الصَّحاح (٨١٨/٢)، والنَّهْية في غريب
الحديث والأثر (٣٤٥/٤)، وأنيس الفقهاء (ص ٦٤).

(٣) المحيط الرُّضَوِيُّ (٣٨ب).

(٤) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١٦٦/١).

(٥) المحيط الرُّضَوِيُّ (٣٨ب). (٦) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢١١/١).

(٧) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١٦٥/١).

(٨) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢١١/١)، رواه عبد الرزاق (٣٤٨/١) رقم (١٣٦٠).

(٩) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١٦٦/١)، ولم أجد في المصنفات.

(١٠) المبسوط للسَّرْحَسِيِّ (٢١١/١). (١١) المحيط الرُّضَوِيُّ (٣٨ب).

(١٢) شرح الجامع الصَّغِير لقاضي خان (١٦٦/١).

لأنَّه لَمَّا أُلْقِيَ فِي غَيْصَةٍ وَهُوَ رَضِيعٌ، قَيَّضَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ لَهُ أَسَدًا يَحْفَظُهُ وَلِبْوَةً تُرْضِعُهُ، وَهُمَا يُلْحَسَانَهُ، فَتَنْقَشُ ذَلِكَ عَلَى خَاتَمِهِ لِيَحْفَظَ مَنَّةَ اللَّهِ عَلَيْهِ^(١).

وفي المبسوط: وكما يُكره في القبلة يُكره في سقف البيت، وعن يمين القبلة، وعن يسارها وكذا الصُّورة على الأُزر، والسُّتور، والبُسط، وأمَّا الجلوس عليه والنَّوم فلا بأس به^(٢).

• وقال أشهب في المجموعة^(٣): إِنْ صَلَّى فِي قِبْلَتِهِ تَمَاثِيلَ لَمْ يُعَذِّدْ وَهُوَ مَكْرُوهٌ [١٠٥/٢أ] وقال صاحب الطَّراز: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي كِرَاهَتِهَا عِتَابًا بِالْأَصْنَافِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي سِتْرِ عَلَى جِدَارِ الْكَعْبَةِ فَأَصْلُ مَالِكِ الْكِرَاهَةُ، وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا أَكْرَهُهُ لَمَّا جَاءَ، «إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ»^{(٤)(٥)}.

وقال في الذَّخِيرَةِ: وَكَرِهَ فِي الْكِتَابِ^(٦) الصَّلَاةُ بِخَاتَمٍ فِيهِ تَمَاثِيلٌ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ^(٧).

وفي المغني: قَالَ فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ: لَا تَصِلْ إِلَى صُورَةٍ مَنْصُوبَةٍ فِي وَجْهِكَ؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الصَّنَمِ^(٨).

قال: وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ لَنَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرٌ فَجَعَلْتُهُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي، فَهَانِي،

(١) هَذِهِ الْقِصَّةُ أَوْ رَدَّهَا ابْنُ كَثِيرٍ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ (٣٣٥/٢) عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِسْنَادٌ حَسَنٌ».

(٢) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ (٢١١/١).

(٣) هُوَ كِتَابُ «الْمَجْمُوعَةِ» لِمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ (ت ٢٦٠هـ)، وَهُوَ مِنَ الدَّوَاوِينِ السَّبْعَةِ الْمَعْتَمَدَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ. انْظُرْ: مَصَادِرُ الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ لِبَشِيرِ الْعَرَبِيِّ (ص ٤٦)، وَالْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِعِمَادِ عَلِيِّ جَمْعَةٍ (ص ١٧٤).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

(٥) انْظُرْ: الْمَدُونَةُ (١٨٢/١)، وَالذَّخِيرَةُ لِلْقُرَافِيِّ (٩٩/٢)، وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ (٦٥/٢).

(٦) «الْكِتَابُ» إِذَا أُطْلِقَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ يُرَادُ بِهِ الْمَدُونَةُ لِسَحْنُونٍ. انْظُرْ: الْمَدْخَلُ الْوَجِيزُ فِي اصْطِلَاحَاتِ مَذْهَبِ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ لِلزَّيْلَعِيِّ (ص ٧، ط. الصَّبَّاحُ)، وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي حُلِّ رَمُوزٍ وَمَصْطَلَحَاتِ الْفُقَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ لِلْحَفْنَأَوِيِّ (ص ٥٥).

(٧) الذَّخِيرَةُ لِلْقُرَافِيِّ (٩٩/٢). (٨) الْمَغْنِي (٨٨/٣).

أو قالت [ب/٢٢١أ]: فكره ذلك^(١).

والتَّمثال: الصُّورة، وهو تَفْعَال، كالتَّجفاف، والتَّبيان، والتَّلقاء،
والتَّمساح، والتَّمطار - لماء المطر -، وتيفاق - للهِلال -، وهي نحو من
عشرين كلمة^(٢)، والتَّصاوير كالتَّمثيل^(٣).

وتُكره الصَّلَاة إلى كَانُونٍ أو تَنْوَرٍ فيه نار تَتَوَقَّد، ذكره في الذَّخيرة،
والمحيط^(٤)، وقاضي خان^(٥) وغيرها^(٦)؛ لأنَّه يُشبه فعل المجوس، فإنَّهم لا
يعبدون إلا نارا متوقَّدة.

قال في الذَّخيرة: ثمَّ من المشايخ من سوَّى بين أن يكون التَّنور مفتوح
الرَّأس ومجمَّراً، ومنهم من فرَّق^(٧).

وإن توجَّه إلى سراج، أو قنديل، أو شمع، لا يُكره، نصَّ عليه في
المحيط^(٨) وقاضي خان^(٩) من غير إشارة إلى خلاف.

وفي الحواشي: لم يُكره عند بعضهم^(١٠). وهو معنى قوله: (عَلَى مَا
قَالُوا)^(١١).

وفي مختصر البحر: الصَّحيح أنَّه لا يُكره أن يصلِّي وبين يديه شمع، أو
سراج؛ لأنَّ المجوس لا تعبد إلا الجمر لا النَّار الموقَّدة، حتى قيل: لا تُكره
الصَّلَاة إلى النَّار الموقَّدة.

وفي المغني: لا يصلِّي إلى تنور، وهو قول ابن سيرين، وكَرِهَ^(١٢)

(١) المغني (٨٨/٣). والحديث بنحوه في البخاريّ (٢٤٧٩). ومسلم (٢١٠٧/٩٣).

(٢) انظر: جمهرة اللغة (١٢٠٥/٢)، وليس لابن خالويه (ص ٢٧٨)، والمزهر (٩٦/٢).

(٣) انظر: المغرب (٤٨٦/١). (٤) المحيط الرُّضويُّ (٣٨ب).

(٥) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٦/١).

(٦) انظر: المحيط البرهاني (٣٠٨/٥)، والفتاوى الهندية (١٠٨/١).

(٧) الذخيرة البرهانية (٥١). (٨) المحيط الرُّضويُّ (٣٨ب).

(٩) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١٦٦/١).

(١٠) الحواشي للخبَّازي (١٣٤أ). (١١) الهداية (١٠٩/١).

(١٢) أي: كرهه الإمام أحمد.

السَّراج والقنديل في رواية مُهنا^(١).

وعن ابن عَبَّاس: انكسفت - كَسَفَ: يتعدَّى فيه ولا يتعدى^(٢) - الشَّمْس فصلَّى نبي الله ﷺ، ثمَّ قال: «أُرِيت النَّارَ فلم أَرِ منظراً كالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعُ»^(٣).

قال أبو الحسن بن بَطَّال في شرح البخاري: لا يضرُّ استقبال شيء من المعبودات وغيرها، كما لم يضرَّ الرَّسول ﷺ ما رآه في قبلته من النَّار^(٤).

واستدلَّ البخاريُّ بهذا الحديث على أنَّه لا يُكره استقبال النَّار في الصَّلَاة؛ لأنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام لا يصليُّ صلاةً مكروهة^(٥).

قلت: لا حُجَّة له فيه على عدم الكراهة؛ لأنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام قال: «أُرِيت النَّارَ» ولا يلزم أن تكون أمامه متوجَّهاً إليها، بل يجوز أن تكون عن يمينه عليه الصَّلَاة والسَّلَام، أو عن يساره، أو وراءه.

ولأنَّه أُرِياها في جهنَّمَ أعاذنا الله منها، وبينه وبينها ما لا يحصى من بعد المسافة، [١٠٦/٢أ] فلا يُكره.

ولأنَّ المكروه التَّوجُّه إلى النَّار التي عُبدت، وليست نار الآخرة منها. ولأنَّ إراءتها كانت بعد الشُّروع في الصَّلَاة فلم يكن مقصوده بالتَّوجُّه إليها.

قال الجوهريُّ: التَّنُّور ما يُخبز فيه^(٦).

وقال عليُّ رضي الله عنه: في قوله تعالى: ﴿وَفَارَ التَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠]: وجه

(١) المغني (٨٨/٣)، وانظر: مسائل الإمام أحمد برواية مهنا، جمع: إسماعيل مرحبا (١٨٩/١)، ط. مكتبة العلوم والحكم.

(٢) انظر: الصَّحاح (١٤٢١/٤).

(٣) رواه البخاري (٤٣١)، بلفظه: إلا أنَّه قال في أوله: (انكسفت) بدل: (انكسفت).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بَطَّال (٨٥/٢).

(٥) وهذا واضح من ترجمته ﷺ للباب حيث أورد هذا الحديث تحت «باب من صلَّى وقُدَّامه تنُّور أو نار، أو شيء ممَّا يُعبد، فأراد به الله» صحيح البخاري (٩٤/١)، وفقهه ﷺ في تراجمه. وانظر: فتح الباري (٥٢٨/١).

(٦) الصَّحاح (٦٠٢/٢).

الأرض^(١).

قلت: وهو فعول.

والكانون والكانونة: الموقد، والكانون: الرجل الثقيل، وكانون الأوّل، وكانون الثاني شهران في قلب الشتاء بلغة أهل الروم^(٢).

قلت: هي سريانية، والروميّة: (دجنبر) و(ينيرم)^(٣) للكانونين^(٤). وعينه ولامه [ب ٢٢١/٢] من جنس واحد، وهو قليل، أقلّ من باب سلس.

ثمّ الصّلاة جائزة في جميع هذه الصّور مع الكراهة، وتعاد على وجه غير مكروه، وهو الحكم في كلّ صلاة أُدّيت مع الكراهة، فإن ترك واجباً من واجبات الصّلاة يجب أن يعاد كاملاً.

أقوال غريبة ذكرها صاحب مختصر البحر عن القاضي المتكلّم:

لو صلّى في الدّار المغصوبة لا يجزئه، وبه قال أحمد إلا في الجمعة^(٥)، ولو صلّى في عمامة مغصوبة، أو في يده خاتم مغصوب صحّ. وعند بشر بن غياث المريسي: لا تصحّ في الأرض والثّوب المغصوبين؛ لأنّ القبيح لا يكون فرضاً.

قال: وفي شرح القاضي الصّدر: لو وجبت عليه في غير الأرض المغصوبة فأدّاها فيها لا يجزئه. وقال العتّابي: تصحّ في الأرض المغصوبة. فجعلت المسألة خلافة.

(١) هذا التفسير وارد عن ابن عبّاس وليس عن عليّ عليه السلام، والوارد عن عليّ عليه السلام أنّه قال في تفسيرها: «تنوير الصبح»، أي طلوع الفجر، انظر: تفسير الطبري (١٢/٤٠٢ - ٤٠٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٠٢٨/٦).

(٢) الصّحاح (٢١٨٩/٦). (٣) في (ت): «ينير».

(٤) انظر: صبح الأعشى للقلقشنديّ (٤١٩/٢)، وسرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي (ص ٢١٨)، وهما شهرا: (ديسمبر) و(يناير) بالميلاديّة، انظر: المعجم الوسيط (٣٠٦/١).

(٥) انظر: المغني (٤٧٦/٢ - ٤٧٧)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٣٠٢/٣)، ومنتهى الإرادات (٤٩/١).

وفي شرح العمد للقاضي المتكلم: غصب ثوبًا وكان فرضه أداء الصلاة بغير سترة فستر به عورته وصلّى والمطالبة قائمة فسدت إن كان الوقت متسعًا، وإلا لا تفسد؛ لأنّ الواجب عليه تقديمها على الردّ، وكذا إذا لزمه رد [وديعة أو قضاء دين إلى أن ينتهي حال صاحب الحق إلى حرمة تأخير حقه لضرورة وحاجة يفسد وإن أداها في آخر] ^(١) الوقت.

وقال أبو الحسين الأصولي ^(٢) صاحب المعتمد: صلاته جائزة إن لم يستصرّ صاحبها بالتأخير ضررًا شديدًا ^(٣).

وفي التّحفة: صلّى بثوب مغصوب مع مطالبة صاحبه وفي الوقت سعة لا يطالب بها ثانيًا، وقضاء الدين أولى من مراعاة الوقت إذا كان في التأخير ضرر بالطالب، انتهى كلام صاحب المختصر ^(٤).

قلت: المذهب صحّة الصلاة مع الكراهة في الأرض المغصوبة، والثّوب المغصوب، والحرير، فلا يخالف المكروهات التي قدّمناها، والله أعلم بالصّواب.

قوله: (وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ) ^(٥).
وبه قال الحسن ^(٦) والشّافعي ^(٧) وأحمد ^(٨) وإسحاق ^(٩).

(١) ما بين [] ليس في (أ، ب).

(٢) هو: مُحَمَّد بن علي بن الطيب البصري، أبو الحسين، شيخ المعتزلة، وصاحب التّصانيف الكلاميّة، كان فصيحًا بليغًا، وله اطلاع كبير، ألف: المعتمد في أصول الفقه، وتصفّح الأدلة، مات سنة ٤٣٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٨٧ رقم ٣٩٣)، ووفيات الأعيان (٤/٢٧١ رقم ٦٠٩)، والأعلام للزركلي (٦/٢٧٥).

(٣) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (١/١٨٢).

(٤) فنية المنية (ص ٦٠). (٥) الهداية (١/١٠٩).

(٦) انظر: الإشراف (٢/٥٨)، والمغني (٢/٣٩٨).

(٧) انظر: البيان للعمرائي (٢/٣١٦)، والمجموع (٤/٢٩)، ونهاية المحتاج (١/٤٩٧).

(٨) انظر: المغني (٢/٣٩٨)، والإنصاف مع الشّرح الكبير (٣/٦١٠)، ومنتهى الإرادات (١/٦٢).

(٩) انظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/٤٦٦)، والمغني (٢/٣٩٨)، والمجموع (٤/٢٩).

وقيل: إنما يقتل الحيّة إذا تمكّن من قتلها بضربة واحدة كالعقرب. قال في المبسوط: الأظهر أنّه لا تفصيل فيه؛ لأنّه رخصة كالمشي في الحدث، والاستقاء من البئر والتوضؤ^(١).

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنّه لو لم يخف أذاهما يكره قتلها، وهو قول النخعي^(٢) ومالك^(٣)؛ لقوله [١٠٦/٢أ] عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ في الصّلاة لشغلاً»^(٤).

وفي قاضي خان قال: وذكر في كتاب الصّلاة أنّ قتلها لا يفسد الصّلاة، ولم يذكر الإباحة قال: وذكر هنا إباحة قتل العقرب، ولم يذكر الحيّة، ومن المشايخ من سوى بينهما^(٥).

لنا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أنّه عليه الصّلاة والسّلام أمر بقتل الأسودين في الصّلاة الحيّة والعقرب، رواه الخمسة وصحّحه الترمذي^(٦). وأصحابنا زادوا فيه: «ولو كنتم في الصّلاة»^(٧).

وقالوا: ينبغي أن لا يقتل الحيّة البيضاء [ب٢٢٢/٢] التي تمشي مستويّاً؛ لأنّها من الجن؛ لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «اقتلوا ذا الطّفيتين»^(٨) والأبتر، وإياكم والحيّة البيضاء فإنّها من الجن»^(٩).

(١) المبسوط للسرخسي (١/١٩٤).

(٢) انظر: البيان للعمرائي (٢/٣١٦)، والمغني (٢/٣٩٨)، والمجموع (٤/٢٩).

(٣) انظر: النّوادر والزّيادات (١/٢٣٧)، والذخيرة للقرافي (٢/١٥١).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح الجامع الصّغير لقاضي خان (١/٢٣٠).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) انظر: الهداية (١/١٠٩)، وشرح الجامع الصّغير لقاضي خان (١/٢٣٠).

(٨) في (ت): «وإياكم والأبتر».

(٩) أما الأمر بقتل ذا الطّفيتين والأبتر، فقد رواه البخاري (٣٢٩٧)، ومسلم (١٢٩/٢٢٣٣)،

عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنّه سمع النّبي صلّى الله عليه وآله يخطب على المنبر يقول: «اقتلوا الحيّات، واقتلوا ذا الطّفيتين والأبتر، فإنّهما يطمسّان البصر، ويسْتَسْقِطَانِ الحَبْل».

أمّا التّهي عن قتل الحيّة البيضاء، فلم أجده بهذا اللفظ، وقد جاء عند أبي داود =

وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: لا بأس بقتل الكل؛ لأنه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم^(١)، فإذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم.

والأولى هو الإنذار والإعذار، فيقال له: ارجع بإذن الله فإن أبي قتله، وفي قاضي خان: ويقال لها: خلّي طريق المسلمين ومُرّي بإذن الله فإن أبت قتلها^(٢). وقيل: الإنذار أن يقول: أتحرج عليك بالله وباليوم الآخر لا تبد لنا ولا تخرج^(٣).

ولأن في ذلك دفع الشغل، وإزالة الأذى عن نفسه، فأشبهه تسوية الحصا، ومسح العرق، ودفع المار.

والأسود: العظيم من الحيّات وفيه سواد هو أخبثها.

والعقرب: مؤنث، والأنثى: عقربة.

والطُفِيّة: خوص المقل^(٤)، وكأنه شبه الخطّين على ظهره بالطُفَيَّتَيْن.

فرع: قال مُحَمَّد: قَتَلَ الْقَمْلَةَ فِي الصَّلَاةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَفْنِهَا كَقَتْلِ الْعَقْرَبِ.

وأبو حنيفة: اختار دفنها تحت الحصا، روي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه^(٥).

وأبو يوسف: كرههما؛ لأنه لا يُخَافُ مِنْهَا الْأَذَى.

وكره مالك^(٦) والليث^(٧) قتلها.

= (٥٢٦١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتَ كُلَّهَا إِلَّا الْجَانَّ الْأَبْيَضَ الَّذِي كَأَنَّهُ قُضِيبُ فَضْمَةٍ»، قال أبو داود: «فقال لي إنسان: الجان لا ينخرج في مشيته، فإذا كان هذا صحيحاً كانت علامة فيه إن شاء الله». وصححه الألباني موقوفاً.
(١) لم أجده.

(٢) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/٢٣١)، وانظر: فتح القدير (١/٤٣٠).

(٣) انظر: التمهيد (١٦/٢٦٤).

(٤) «خوص المقل»: أي ورق شجر الدوم وهو شجر يشبه النخل. انظر: العين (٥/١٧٥)، وتهذيب اللغة (٧/١٩٨)، والصّاح (٥/١٨٢٠).

(٥) رواه عبد الرزاق (١/٤٤٧ رقم ١٧٤٧)، وابن أبي شيبة (٢/١٤٥ رقم ٧٤٨٩).

(٦) انظر: المدونة (١/١٩١)، والبيان والتحصيل (١/٣٢٠)، ومنح الجليل (١/٣٦٩).

(٧) انظر: المغني (٢/٣٩٩).

وقال الأوزاعي: لا بأس به، وتركه أحب إليّ^(١).

وكان عمر يقتل القملة^(٢)، وكان أنس يقتل القمل والبراغيث^(٣)، وكذا الحسن ذكر ذلك في المغني^(٤).

وروى في الإمام: عن رجل من الأنصار قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم القملة وهو يصلي فلا يقتلها، ولا يدفنها، ولكن يصرّها في ثوبه»^(٥)، قال: الرجل مجهول.

قلت: الجهالة في الصحابي لا تضرّ بالاتفاق^(٦).

فرع: ويكره أن يمسح المصلي جبهته من التراب في الصلاة، ولا بأس به بعد التشهد في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا بأس به كيف ما كان.

والصحيح: الفرق؛ لأنه إذا مسحها في وسط الصلاة يحتاج إلى المسح مرة بعد مرة، وبعد التشهد يكفيه مرة واحدة، والتّرك أفضل؛ لأنه ليس من جنس الصلاة فلا يشرع^(٧).

[١٠٧/٢أ] قوله: (ويكرهه عدّ الآي والتّسبيحات في الصلاة باليد، وكذا عدّ السّور)^(٨).

وعن أبي يوسف ومحمّد: لا بأس بذلك في الفرائض والنّوافل.

وعن أبي يوسف في رواية: لا بأس به في النّفل، ومثله عن أبي حنيفة،

(١) انظر: المغني (٣٩٩/٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٤٥/٢) رقم (٧٤٧٨).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٤٥/٢) رقم (٧٤٨٦).

(٤) المغني (٣٩٩/٢).

(٥) رواه أحمد (٤٧٠/٣٨) رقم (٢٣٤٨٥). وضعفه الألباني في الجامع الصغير وزيادته (ص١٧٣ رقم ١٧٢٦).

(٦) انظر: التمهيد (٩٤/٤)، والكفاية للخطيب البغدادي (ص٤٦)، ومقدمة ابن الصّلاح (ص٣١).

(٧) هذه المسألة بنصّها من تحفة الفقهاء (١/١٤٥).

(٨) الهداية (١/١٠٩).

ذكره في التحفة^(١).

وفي التجريد: ذكر قول مُحَمَّد مع أبي حنيفة.

وقال القُدُوري: وذكر في الجامع الصَّغير مُحَمَّد مع [ب٢٢٢/٢] أبي حنيفة^(٢).

ورُوي عن بعض أصحابنا جواز عدِّ التَّسْبِيح بالنَّوى في الصَّلَاة.

وقيل: لا خلاف أنَّه لا يُكره في النَّفل، وإنَّما الخلاف في المكتوبة.

وقيل: لا خلاف أنَّه يُكره في المكتوبة، وإنَّما الخلاف في النَّافلة، ذكر هذا في الذَّخيرة^{(٣)(٤)}.

وحكى في المَهْدَب والمرشد: الكراهة فيه عن الشَّافعي^(٥).

وقال أحمد: لا بأس بعدَّ الآي، وتَوَقَّف في التَّسْبِيح^(٦).

وجه قول من قال بإباحة ذلك: ما ذكره في الإمام: عن عطاء بن السَّائب

عن أبيه عن ابن عمر قال: «رأيت رسول الله ﷺ يعدُّ الآي في الصَّلَاة»^(٧)، قال أبو موسى الأَصْبَهَانِي: هذا حديث غريب.

قلت: عطاء بن السَّائب قد اختلط في آخر عمره، فلا يُحتجُّ بحديثه إلا

إذا عُلِمَ أنَّه أخبر به قبل الاختلاط، قاله أحمد^(٨). مع أنَّه غريب، ولعله كان ذلك منه في أوَّل الأمر^(٩) حين كان العمل في الصَّلَاة مباحًا.

ولأبي حنيفة ومن معه: ما رواه مكحول عن أبي أُمَامَةَ، وَوَاثِلَةَ بن

(١) تحفة الفقهاء (١/١٤٣).

(٢) شرح مختصر الكرخي للقدوري (٥٧٩).

(٣) الذخيرة البرهانية (٥١). (٤) في (ت): «في الذخيرة والكمال».

(٥) المَهْدَب (١/١٦٨).

(٦) انظر: المغني (٢/٣٩٧)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (٣/٦٠٨)، ومنتهى الإرادات (١/٦١).

(٧) رواه الطَّبْرَانِي في المعجم الكبير (ص ٥٧٧ رقم ١٤٤٨٦)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. وضعفه الذهبي في تنقيح التحقيق (١/١٥٩)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص ٦٦١ رقم ٤٥٨٦).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٢٠/٩٠). (٩) «الأمر»: في (ب): «العمر».

الأسقّع قالاً: «نهى رسول الله ﷺ عن عدّ الآي في المكتوبة، ورخص في السُّبْحَة^(١)»، قال في الإمام: خرّجه أبو موسى الأصبهاني^(٢) بإسناده^(٣).

وعن عطاء بن أبي رباح قال: أكرهه في الفريضة، ولا أرى به بأساً في النَّافِلَة^(٤).

ولأنّ ذلك ليس من عمل الصَّلَاة، ومراعاة سنّة القراءة ممكنة بدونه بأن ينظر قبل الشروع فيما يقرأ في صلاته، ومراعاة سنّة التَّسْبِيح ممكنة أيضاً، بأن يحفظه بقلبه ويضمّ الأنامل في موضعها، أو يسبّح حتى يتيقّن أنّه أتى بذلك، والمكروه هو أن يعدّه بالأصابع، هكذا ذكره في قاضي خان^(٥).

واختلف المشايخ في عدّ التَّسْبِيح خارج الصَّلَاة: فكره ذلك بعضهم، وقال: يسبّح ويحصى، ويذنب ولا يحصى. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أنّه رأى رجلاً يفعل ذلك، فقال له: «عدّ ذنوبك لتستغفر منها»^(٦).

وكرهته في غير الصَّلَاة تؤيّد قول أبي حنيفة في الصَّلَاة، ذكره قاضي خان^(٧).

قلت: يمكن أن يقال: إنّ حصر العدد مندوب إليه في الصَّلَاة؛ ليأتي بالعدد الذي ورد الشَّرْع به فيها، بخلاف خارج الصَّلَاة.

وقال في المستصفي: لا يُكره خارج الصَّلَاة في الصَّحِيح^(٨). وفي المحيط وغيره: المكروه العدّ بالأصابع، أو بسُبْحَة يُمسكها بيده، أما^(٩) العدّ

(١) السُّبْحَة: المراد بها هنا النَّافِلَة. انظر: الفائق في غريب الحديث (١٤٧/٢)، والنهاية (٣٣١/٢).

(٢) في (ب): «الأصبهاني».

(٣) لم أجد هذا الحديث.

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤٢٦/١ رقم ٤٩٠٨).

(٥) شرح الجامع الصّغير لقاضي خان (٢٣١/١).

(٦) لم أجد بهذا اللَّفْظ، وقد رواه ابن أبي شيبة (١٦٢/٢ رقم ٧٦٦٧) عن إبراهيم قال:

كان عبد الله يكره العدد ويقول: (أَيْمُنُ عَلَى اللَّهِ حَسَنَاتِهِ).

(٧) شرح الجامع الصّغير لقاضي خان (٢٣١/١).

(٨) لم أجد في المستصفي، ونقله عنه في تبين الحقائق وحاشية الشلبي (١٦٦/١).

(٩) في (أ): «أنما».

برؤوس الأصابع [أ١٠٧/٢ب] والحفظ بالقلب فلا يُكره^(١).

وقال صاحب المستصفي: وفي الإيضاح أشار إلى أنه يُكره العدُّ بالقلب أيضًا؛ لأنَّ فيه شغل البال، والإخلال بالخشوع، والعدُّ باللسان مُفسد. وعدُّ المصلِّين والنَّعال مكروهٌ بلا شبهة.

وفي ملتقى البحار: لو حرَّك أصابعه بالعدِّ تحريكًا بليغًا بحيث لو نظر إليه ناظر من بعيد ظنَّه في غير الصَّلاة تفسد صلاته، فإذا لم يكن [ب٢٢٣/٢] بليغًا يُكره؛ لأنَّ ما يُفسد كثيره يكره قليله كالمشي فيها. ويُكره تحويل الخاتم في الأصابع في الصَّلاة^(٢) عندنا، وبه قال الشافعي، ولم يكرهه مالك^(٣).



(١) المحيط الرضويُّ (٣٨أ).

(٢) قوله: «في الصَّلاة عندنا، وبه قال الشافعي، ولم يكرهه مالك» ساقط من (ب).

(٣) انظر: البيان والتَّحصيل (٣١٣/١)، والذخيرة للقرافي (١٥١/٢)، ومواهب الجليل (٢٦٥/٢).

فَصْلٌ

(وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْفَرْجِ فِي الْخَلَاءِ)^(١).

اعلم أن في استقبال القبلة بالفرج واستدبارها لأهل العلم أقوالٌ أربعة:

أولها: أنه يحرم استقبالها واستدبارها في الصَّحراء والْبُنْيَان. وهو قول أبي أيوب الأنصاري^(٢)، واسمه: خالد بن زيد بن كُلَيْب بن ثُعْلَبَة، نَجَّاريٌّ، شهد بدرًا، ومات في زمن معاوية بأرض الرُّوم، سنة خمسين، وقيل: سنة اثنتين وخمسين بالقُسْطَنْطِينِيَّة^(٣)، وقول مجاهد^(٤) والنَّخَعِي^(٥) والثَّوْرِي^(٦) وأبي ثور^(٧) ورواية عن أحمد^(٨).

ثانيها: أن ذلك حرام في الصَّحراء، جائز في البنيان، بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فما دونها، وارتفاعها قدر مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فإن زاد ما بينهما على ثلاثة أذرع، أو قصر عن مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فهو حرام، إلا أن يكون في بيت بُني لذلك فلا حرج فيه، وكذا لو تسرَّ في الصَّحراء بشيء من ذلك. قال النَّوَوِيُّ^(٩):

(١) الهداية (١١٠/١).

(٢) رواه البيهقي في السُّنَنِ الْكُبْرَى (١/٩١ رقم ٤٣٢).

(٣) انظر ترجمته في: الاستيعاب (٢/٤٢٤ رقم ٦٠٠)، وأسَدُ الْغَايَةِ (١/٥٧١ رقم ١٣٦١)، والإصابة (٢/٢٣٤ رقم ٢١٦٥).

(٤) انظر: الأوسط (١/٣٢٥)، والمجموع (٢/٦٨).

(٥) انظر: الأوسط (١/٣٢٥)، والمجموع (٢/٦٨).

(٦) انظر: التمهيد (١/٣٠٩)، والمجموع (٢/٦٨).

(٧) انظر: التمهيد (١/٣٠٩)، والمجموع (٢/٦٨).

(٨) انظر: المغني (١/٢٢١)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (١/٢٠٣)، ومنتهى الإرادات (١/١١).

(٩) في المجموع (٢/٦٨).

وهذا قول العَبَّاس بن عبد المَطَّلِب، وعبد الله بن عمر^(١) والشَّعْبِي^(٢)، ومالك^(٣)، والشَّافِعِي^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥).

قلت: هذا الإطلاق من النَّوَوِيِّ خطأ؛ لأنَّه يمكنه نقل الشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ شرطهما لمذهبه عنهم مع أنَّهما لا أصل لهما، ولا ينهض عليهما دليل شرعي.

ثالثها: يجوز ذلك فيهما. وبه قال: عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر^(٦)، وربيعة^(٧)، وداود^(٨)؛ لحديث جابر قال: (فرأيتُه عليه الصَّلَاة والسَّلَام قبل أن يُقبض بعام يستقبلها، وكان قد نهى أن يستقبل القبلة ببول) رواه الترمذي، وقال: حسن غريب^(٩).

رابعها: يحرم استقبالها فيهما ويحلُّ الاستدبار. وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد^(١٠)؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رَقِيتُ يوماً على بيت حفصة، فرأيت رسول الله ﷺ على حاجته، مستقبل الشَّام مستدبر الكعبة»، متَّفَق عليه^(١١).

ولنا: حديث عطاء بن يزيد اللَّيْثِي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال:

(١) رواه البيهقي في السُّنَنِ الْكُبْرَى (١/٩٢ رقم ٤٤٣).

(٢) انظر: الأوسط (١/٣٢٥)، والمجموع (٢/٦٨).

(٣) انظر: المدوَّنة (١/١١٧)، والتمهيد (١/٣٠٩)، ومنح الجليل (١/١٠٢).

(٤) انظر: المجموع (٢/٦٨).

(٥) وهي المذهب، انظر: المغني (١/٢٢١)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (١/٢٠٣)، ومنتهى الإرادات (١/١١).

(٦) انظر: الأوسط (١/٣٢٦)، والمجموع (٢/٦٨).

(٧) انظر: الأوسط (١/٣٢٦)، والمجموع (٢/٦٨).

(٨) انظر: المحلَّى (١/١٩٠)، والمجموع (٢/٦٨).

(٩) الترمذي (٩). ورواه أبو داود (١٣)، وابن ماجه (٣٢٥). وحسنه الألباني في تعليقه على السُّنَنِ.

(١٠) انظر: المغني (١/٢٢١)، والإنصاف مع الشَّرح الكبير (١/٢٠٣)، ومنتهى الإرادات (١/١١).

(١١) البخاري (١٤٨)، ومسلم (٢٦٦/٦٢) واللفظ له، إلا أنَّه قال: «مستدبر القبلة».

(قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة لغائط ولا لبول»^(١) ولا تستدبروها ولكن [أ١٠٨/٢أ] شرّقوا أو غربّوا» فَقَدِمْنَا الشَّامَ فوجدنا مراحيض بُنِيَتْ مستقبل القبلة فكُنَّا ننحرف عنها ونستغفر الله، خرّجاه في الصّحيحين^(٢) .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال عليه الصّلاة والسّلام: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها [ب٢٢٣/٢ب]» رواه مسلم^(٣) . وعن سلمان: «نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة لغائط ولا بول»، رواه مسلم^(٤) .

واختلفوا في علّة المنع: قيل: ذلك لحرمة المصلّين، وهو ضعيف. والصّحيح: أنّ ذلك لحرمة القبلة.

ويدلّ عليه: قوله عليه الصّلاة والسّلام: «من جلس يول قِبَالَ القبلة، فذكر وانحرف عنها إجلالاً لها، لم يقم من مجلسه حتّى يُغفر له» خرّجه البزار^(٥) .

وحديث سُرَاقَة أنّه عليه الصّلاة والسّلام قال: «إذا أتى أحدكم البرّاز فليُكرم قبلة الله، ولا يستقبل القبلة»^(٦) .

• ثمّ اختلفوا: هل المنع للخارج للنّجس، أو لكشف العورة نحوها.

• ويبنى عليه جواز الوطء لمستقبل القبلة:

فمن علّل بالأوّل أباحه، ومن علّل بالعورة منعه.

(١) هكذا في النسخ، وفي مسلم «بول ولا غائط».

(٢) البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤/٥٩)، واللفظ له.

(٣) برقم (٢٦٥/٦٠). (٤) برقم (٢٦٢/٥٧).

(٥) لم أجدّه في مسند البزار. وقد أوردّه الزيلعي في نصب الرّاية (١٠٣/٢)، وابن حجر في الدرّاية (١٨٨/١) من تهذيب الآثار للطبريّ، ولم أجدّه في المطبوع منه، وقال المتقي في كنز العمال (٣٦٣/٩): «الطبري في تهذيبه عن الحسن مرسلاً، وفيه كذاب».

(٦) رواه الدّارقطني (٥٧/١ رقم ١٢)، والبيهقي في السّنن الكبرى مرسلاً (١١١/١) رقم ٥٣٨. وضعّفه الحافظ ابن حجر في التّلخيص الحبير (٣٠٧/١)، والألباني في الجامع الصّغير وزيادته (ص ١٢٩ رقم ١٢٩٠).

وفي الرّوضة^(١): لا بأس باستقبال القبلة في حالة الإزالة والتّطهر، ولو تذكّر بعد استقبالها فأنحرف عنها فلا إثم عليه.

ويكره استقبال الشّمس والقمر بالفرج، وكذا الرّيح .
وقوله: «فكُنَّا ننحرف ونستغفر الله»، يحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: يستغفر الله من الاستقبال.

الوجه الثّاني: أن يستغفر الله من ذنوبه فالذنب يذكّر بالذنب.

الوجه الثّالث: أن يستغفر الله لمن بناها فإن الاستغفار للمذنبين سُنّة^(٢).

والمِرْحَاضُ: مِفْعَالٌ مِنْ رَحَضَ إِذَا غَسَلَ، وثوب رَحِيضٌ أَي: غَسِيل^(٣).

وقوله: «شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» يريد بذلك البلاد التي قبلتها بين المشرق والمغرب، كالمدينة، والشّام، ونحوهما، أمّا البلاد التي قبلتها المشرق أو المغرب فلا يتأتّى ذلك فيها، ونظير هذا قوله عليه الصّلاة والسّلام: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(٤)، يخرج جهة المشرق والمغرب أن يكون قبلة إنّما ذلك في بعض البلاد لانعقاد الإجماع عليه^(٥).

وحديث أبي أيوب يدلُّ على حرمة استقبالها في الصّحراء والبنيان بلا معارضة^(٦)، وكذا حديث أبي هريرة وحديث سلمان، وإنّما المعارضة في

(١) هو كتاب: «روضة العلماء» لأبي عليّ حسين بن يحيى البخاريّ، الرّندويّسيّ، الحنفي (ت ٤٠٠هـ). انظر: كشف الظّنون (١/٩٢٨)، وهديّة العارفين (١/٣٠٧)، ولم أقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً.

(٢) ذكر هذه الأوجه الثلاثة بنصّها: ابن العربيّ في العارضة (١/٢٥)، وفي المسالك (٣/٣٣٩).

(٣) هو بنصّه في عارضة الأحوذِيّ (١/٢٤)، وانظر: تهذيب اللّغة (٤/١٢٠)، والصّحاح (٣/١٠٧٧).

(٤) رواه التّرمذيّ (٣٤٤)، وابن ماجه (١٠١١). وقال التّرمذيّ: «هذا حديث حسن صحيح».

(٥) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ص ١٠١).

(٦) من قوله: «وحديث أبي أيوب..» إلى نهاية هذه المسألة عند قوله: «وهو مطلق»، نقل المؤلف ذلك كلّ من كلام ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (١٠١ - ١٠٣).

الاستدبار في البنيان فوجب العمل بهذه الأحاديث الصَّحيحة في الاستقبال في الصَّحراء والبنيان؛ إذ لا معارض لها، فمن أجاز الاستقبال في البنيان فقد ترك النصَّ وأجازه بغير دليل.

فإن قالوا: نقيس الاستقبال في البنيان على الاستدبار فيها.

فهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أنَّ الاستقبال فوق الاستدبار في القُبْح؛ لأنَّ ما ينحطُّ منه لا يواجهه [أ١٠٨/٢] القبلية بخلاف الاستقبال، فلا يجوز القياس عليه.

والثاني: العمل باللفظ العام أولى من القياس، على ما عُرِف في أصول الفقه^(١). وقد قال بعض النَّاس: إنَّ صيغة العموم إذا وردت على الذَّوات أو على [ب٢٢٤/٢] الأفعال كانت عامَّة في ذلك مطلقة في الزَّمان والمكان والأحوال والمتعلَّقات.

ثمَّ المطلق يكفي في العمل به صورة واحدة فلا يبقى حجة فيما عداها. وأكثرنا من هذا الكلام فيما لا يحصى من ألفاظ الكتاب والسُّنة، وصار ذلك ديدنًا^(٢) لهم.

وهو باطل، بل الواجب أنَّ ما دلَّ على العموم في الذَّوات يكون دالًّا على ثبوت الحكم في كلِّ ذات تناولها اللفظ.

ونحن لا نقول بالعموم من جهة الإطلاق بل من جهة المحافظة على ما تقتضيه صيغة العموم في كلِّ ذات، فإن كان العمل بالمطلق مرَّة واحدة ممَّا يخالف مقتضى صيغة العموم قلنا بالعموم محافظة على صيغته لا من جهة أنَّ المطلق يعمُّ.

مثاله: إذا قال: من دخل داري فأعطه درهمًا، فمقتضى صيغة (من) العموم في كلِّ ذات داخله للدَّار.

فإذا قال: هو مطلق في الزَّمان فأعمل به في الذَّوات الدَّاخلة أوَّل النَّهار

(١) انظر: أصول السَّرْحِيَّي (١/١٣٥). (٢) «ديدنًا»: في (ب): «دينًا».

مثلاً، ولا أعمل به في غير ذلك الوقت؛ لأنَّه مطلق في الزَّمان وقد عملت به مرَّةً فلا يلزمُني أن أعمل به مرَّةً أخرى لعدم عموم المطلق.

قلنا له: دلَّت الصَّيْغَةُ عَلَى الْعُمُومِ فِي كُلِّ ذَاتٍ دَخَلَتْ الدَّارَ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا الذَّوَاتُ الدَّاخِلَةُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَالذَّوَاتُ الدَّاخِلَةُ فِي آخِرِ النَّهَارِ، فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْبَعْضِ^(١).

وهذا الحديث أحد ما يستدلُّ به على ما قلناه؛ فإنَّ أبا أيوب من أهل اللِّسان والشَّرْع وقد استعمل قوله ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا» عامًّا في الأماكن كُلِّهَا، وهو مطلق^(٢).

وقال ابن العربي: المختار أنَّه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها بذلك في الصَّحراء ولا البنيان؛ لأنَّنا إن نظرنا إلى المعنى فالحرمة للقبلة، فلا يختلف في البادية ولا في البنيان، وإن نظرنا إلى الأحاديث فإنَّها عامَّة في كلِّ موضع معلَّلة بحرمة القبلة. وحديث ابن عمر لا يعارض ما ذكرناه، ولا حديث جابر لوجوه أربعة:

أحدها: أنَّه قول، وهذان فعلان، ولا معارضة بين القول والفعل.

ثانيها: أنَّ القول شرع مبتدأ، وفعله عادة، والشَّرْع مقدَّم على العادة.

ثالثها: أنَّ الفعل لا صيغة له، وإنَّما هو حكاية حال، وحكايات الأحوال معرَّضة للأعذار والأسباب بخلاف الأقوال؛ لأنَّ قوله: (نهى) عامٌّ، وفعله خاصٌّ به.

رابعها: أنَّ فعله لو كان شرعاً لما تَسَرَّ به.

ووجه آخر: أنَّ [١٠٩/٢١] موجب الحرمة مقدَّم على موجب الإباحة.

قال أبو بكر: وحديث جابر متكلم فيه^(٣).

وفي الروضة: ويُكره [ب٢٢٤/٢] مدُّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي النَّوْمِ

(١) انظر: أصول السرخسي (١/١٣٥)، وأصول البرذوي (ص٦٣).

(٢) انظر: إحكام الأحكام (ص١٠١).

(٣) عارضة الأحوذِي (١/٢٧)، والمراد بحديث جابر ما تقدَّم (ص٣٩٠).

وغيره، وكذا إلى المصحف وكتب الفقه؛ لما فيه من أسماء الله تعالى، وإساءة الأدب. وكذا في قاضي خان^(١).

قوله: (وَتُكْرَهُ الْمُجَامَعَةُ فَوْقَ الْمَسْجِدِ) والمراد بها الحُرمة (وَالْبَوْلُ وَالتَّخْلِي)^(٢)، أي التَّغَوُّط؛ لأنَّ سطح المسجدِ مسجدٌ إلى عَنَانِ السَّمَاءِ.

ولهذا جَوَّزْنَا الصَّلَاةَ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةُ بِنَاءٍ. وَجَوَّزْنَا نَحْنُ وَغَيْرُنَا الصَّلَاةَ إِلَيْهَا مِنْ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ، وَلَا يَقَعُ تَوَجُّهُهُ إِلَى بِنَاءِ الْكَعْبَةِ بَلْ يَقَعُ إِلَى هَوَائِهَا. وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ مِنْ سَطْحِ الْمَسْجِدِ بَمَنْ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْإِمَامِ.

وَلَا يَبْطُلُ الْاِعْتِكَافُ بِالصُّعُودِ إِلَيْهِ.

وَلَا يَحِلُّ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَالتَّفْسَاءِ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوْقَ عَلَى سَطْحِهَا يَحْنُثُ. هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي أَيْمَانِ الْكِتَابِ^(٣)، وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ^(٤). لَكِنْ ذَكَرَ فِي أَيْمَانِ الْجَامِعِ: أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ، لِقِصُورِهِ^(٥).

وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ الْمَسْجِدِ لَا يَحِلُّ مَبَاشَرَةُ النِّسَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَكَذَا يَجِبُ تَنْزِيهِ الْمَسَاجِدِ عَنِ النَّجَاسَاتِ وَالْأَقْدَارِ.

(وَلَا بَأْسَ بِالْبَوْلِ فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ)^(٦).

وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ حَكْمُ الْمَسْجِدِ حَتَّى لَا يَصِحَّ الْاِعْتِكَافُ فِيهِ إِلَّا لِلنِّسَاءِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يُعِدَّ فِي بَيْتِهِ مَكَانًا لِلصَّلَاةِ.

(١) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/١٥١).

(٢) الهداية (١/١١٠). (٣) الهداية (٢/٤٨١).

(٤) شرح الجامع الصغير لقاضي خان (١/٣٦٤)، وانظر: تحفة الفقهاء (٢/٣١٢).

(٥) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص ١٢١).

(٦) الهداية (١/١١٠).

واختلفوا في مصلَّى العيد والجنائز، والأصح أنَّه لا يأخذ حكم المسجد. وبه قطع جمهور الشَّافعية^(١).

وحديث أمّ عطية في الصَّحيحين: أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام أمر الحِيَض أن يحضرن يوم العيد ويعتزلن المصلَّى^(٢) = قيل: أمر بذلك ليتَّسع على غيرهنَّ، وليميَّزن.

وقال في الجامع الصَّغير: هذا مثل الموضع الذي أُعدَّ لصلاة العيد، فإنَّه لا يأخذ حكم المسجد، كذا هنا^(٣).



(١) انظر: المجموع (١٤٥/٢).

(٢) البخاريُّ (٩٧٤)، ومسلم (١٠/١٩٠).

(٣) شرح الجامع الصَّغير لقاضي خان (١/٣٦٤).

فَضْلٌ

يُذكر فيه مسائل تتعلق بأحكام المساجد، وفضل بانيها، وما تُصان المساجد عنه، وما يباح فيها:

عن عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى لله تعالى مسجدًا، بنى الله له مثله في الجنة»، متَّفَق عليه ^(١).

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «من بنى لله مسجدًا ولو كَمَفْخَصٍ قِطَاةٍ ^(٢) لَبَيَّضَهَا بنى الله له بيتًا في الجنة»، رواه أحمد ^(٣).

كُنُسُ المساجد، وتطيبها، وصيانتها عن الرِّوَايحِ الكريهة:

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عُرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورَ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضْتُ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرِ [ب٢/ ٢٢٥] ذَنْبًا أَعْظَمَ [أ١٠٩/٢١] مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا» رواه أبو داود ^(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدُّورِ،

(١) البخاري (٤٥٠)، ومسلم (٥٣٣/٢٥).

(٢) «مَفْخَصٌ قِطَاةٌ - على وزن (مَذْهَب) -: يعني موضعه الحمامة الذي تجثم فيه، وإنَّما سُمِّيَ مَفْخَصًا؛ لأنها لا تجثم حتى تفحص عنه التُّراب وتُصير إلى موضع مطمئنٍّ مستوٍ. انظر: غريب الحديث لأبي عُبَيْد (١٣٢/٣)، والفائق في غريب الحديث (٣/ ٩١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤١٥).

(٣) في المسند (٤/ ٥٤) رقم (٢١٥٧). وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في الجامع الصَّغِير (ص ١١٠٨ رقم (١١٠٧٤)، والأرنؤوط.

(٤) برقم (٤٦١). ورواه التِّرْمِذِيُّ (٢٩١٦). وقد ضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ ونقل تضعيف البخاريِّ له فقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرت به مُحَمَّد بن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه...».

وَأَنْ تُنَظَّفَ وَتُطَيَّبَ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ^(١).

وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْمَسَاجِدِ أَنْ نَصْنَعَهَا فِي دِيَارِنَا، وَنُصْلِحَ صَنْعَتَهَا، وَنُظَهِّرَهَا»^(٢).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ١٨].

قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ: الْعِمَارَةُ تَتَنَاوَلُ: رُمٌّ مَا اسْتَرَمَّ مِنْهَا، وَقَمُّهَا أَيْ: كَنْسُهَا وَتَنْظِيفُهَا، وَتَنْوِيرُهَا بِالمَصَابِيحِ، وَتَعْظِيمُهَا، وَاعْتِيَادُهَا لِلْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ، وَصِيَانَتِهَا مِمَّا لَمْ تُبَيَّنْ لَهُ الْمَسَاجِدُ مِنْ أَحَادِيثِ الدُّنْيَا. وَفِي الْحَدِيثِ: «الْحَدِيثُ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ الْبَهِيمَةُ الْحَشِيشَ»^(٣)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ»^(٤)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بَشَّرَ الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥). وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَسْرَجَ فِي مَسْجِدٍ مُصْبَحًا لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ

(١) أَبُو دَاوُدَ (٤٥٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٥٩)، وَأَحْمَدُ (٣٩٦/٤٣) رَقْم (٢٦٣٨٦). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦) وَلَفْظُهُ فِي «دَوْرِنَا». وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٣) لَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ (ص ١٨٠): «لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ». وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ (ص ٢٥، ط. الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ): «قَالَ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ: لَمْ يَوْجَدْ». وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ (٦٠/١): «لَا أَصْلَ لَهُ».

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٩٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٣٢/١)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى السُّنَنِ.

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٨١). مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، الْمُسْتَدْرَكُ (٣٣١/١)، وَالْأَلْبَانِيُّ.

وحملة العرش تستغفر له ما دام في ذلك المسجد ضوؤه^(١)، انتهى كلام صاحب الكشف^(٢).

وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكِرَاثَ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

ما تصان المساجد عنه، وما يُستحبُّ فيها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ فِي الْمَسْجِدِ ضَالَّةً فَلْيَقُلْ: لَا أَذَاهَا»^(٤) اللهُ إِلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»^(٥).

وعن بُرَيْدَةَ: «أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا وَجَدْتُ، إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ» رواهما مسلم وأحمد وابن ماجه^(٦).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنَا هَذَا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا، أَوْ لِيَعْلَمَهُ، كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَنْ دَخَلَ لغير ذلك كَانَ كَالنَّاظِرِ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ» رواه أحمد^(٧).

(١) رواه مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش وما رُوي فيه (ص ٣٨٤ رقم ٣٤). وضعفه السَّخَاوِيُّ في المقاصد الحسنة (ص ٦٢٢)، والعَجْلُونِي في كشف الخفاء (٢/ ٢٦٧)، وقال الألباني في السَّلسَلَةُ الضَّعِيفَةُ (٣/ ٣١٠): «موضوع».

(٢) الكَشَّاف عن حقائق التَّنْزِيلِ وعيون الأقاويل في وجوه التَّأْوِيلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٢/ ٢٤١).

(٣) البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٥٦٤/٧٤) واللفظ له.

(٤) كذا في (أ) وفي مسند الإمام أحمد: «لَا أَذَاهَا»، وفي (ب) وصحيح مسلم، وسنن ابن ماجه: «لَا رَدَّهَا».

(٥) رواه مسلم رقم (٥٦٨/٧٩)، وابن ماجه (٧٦٧). والإمام أحمد في المسند (١٥/ ٢٧٠ رقم ٩٤٥٧).

(٦) رواه مسلم (٥٦٩/٨٠)، وابن ماجه (٧٦٥). والإمام أحمد في المسند (٣٨/ ١٥٦ رقم ٢٣٠٥١).

(٧) في مسنده (١٤/ ٢٥٧ رقم ٨٦٠٣). ورواه الحاكم في المستدرک (١/ ١٦٩) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». وضعفه الأرْنَؤُوط في تعليقه على المسند.

وابن ماجه وقال: «هو بمنزلة من ينظر إلى متاع غيره»^(١).

وعن حَكِيم بن حِزَام قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقام الحدود في المساجد [ب٢٢٧/٢]، ولا يُستَفَاد فيها» رواه أبو داود وأحمد والدارقطني^(٢).

وعن عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جدّه قال: «نهى رسول الله صلى [٢١٠/١١٠] الله عليه وسلّم عن الشُّراء والبيع في المسجد، وأن تُنشَد فيه الأشعار، وأن تُنشَد فيه الضَّالَّة، وعن الحَلَق يوم الجمعة قبل الصَّلَاة»، رواه الخمسة^(٣) وليس للنسائي فيه: «تنشد الضَّالَّة»^(٤).

يُقال: نَشَدْتُ الضَّالَّة أنشُدَهَا: بضمّ الشَّين في المستقبل إذا طلبتها. وأنشَدْتُهَا: إذا عرَّفْتُهَا، وكذا إنشاد الشعر، رُبَاعِيٌّ. ونشدتك الله: أي سألتك بالله.

وعن سعيد بن المسيَّب: مرَّ عمر في المسجد، وحسَّان يُنشِد، فلحظ إليه، فقال: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك الله: أسمعت^(٥) رسول الله يقول: «أجب عني، اللَّهُمَّ أيده بروح القدس؟» قال: نعم متفق عليه^(٦).

وثبت: أنَّه عليه الصَّلَاة والسَّلَام أَسَرَ ثُمَامَةَ بن أُنْثَال فَرِيطَ بسارية في المسجد قبل إسلامه^(٧). وثبت عنه: أنَّه نَثَرَ مالاً جاء من البحرين في

(١) ابن ماجه (٢٢٧)، وصحَّحه الألباني في تعليقه على الشُّنن.

(٢) أبو داود (٤٤٩٠)، وأحمد (٣٤٤/٢٤ رقم ١٥٥٧٩)، والدارقطني (٨٦/٣ رقم ١٤). وحسَّنه الألباني.

(٣) رواه أبو داود (١٠٧٩)، والترمذي (٣٢٢)، وابن ماجه (١١٣٣)، وأحمد (٢٥٧/١١) رقم ٦٦٧٦. وحسَّنه الترمذي في سننه، والألباني في تعليقه على الشُّنن، والأرنؤوط في تعليقه على المسند.

(٤) النسائي (٧١٤) ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن التَّحَلُّق يوم الجمعة قبل الصَّلَاة، وعن الشُّراء والبيع في المسجد».

(٥) «أسمعت»: ساقطة من النُّسخ، وأثبتها من الصَّحيحين.

(٦) البخاري (١١٢/٤) رقم ٣٢١٢، ومسلم (١٩٣٢/٤) رقم ٢٤٨٥/١٥١.

(٧) رواه البخاري (٩٩/١) رقم ٤٦٢، ومسلم (١٣٨٦/٣) رقم ١٧٦٤/٥٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسجد، وقسمه فيه^(١). ذكر ذلك في المنتقى لابن تيمية^(٢).

• وقال في المحيط: ولا يبصق على حيطان المسجد، ولا على الحصا، ولا فوق البَوَارِي، ولا تحتها، وكذا المَخَاط، لكن يأخذه بطرف ثوبه^(٣).

قال النَّوَوِيُّ: يحكُّ بعضه ببعض أو يدعه، والمشهور دفنه في تراب المسجد، أو رَمَله، وقيل: المراد بالدفن: إخراجُه من المسجد مطلقاً، ولا يكفي دفنه في ترابه، حكاه صاحب البحر، وينكر على من يبصق في المسجد^(٤).

وفي المَهْذَب: وإن بَدَرَه البُصَاق^(٥).

قلت: يُقال: بَدَرْتُ إليه وبَادَرْتُهُ، ولا يقال بَدَرْتُهُ، لكنَّ هذا يستعمل في باب المغالبة، كأنه قال: بَادَرْتُ البُصَاق فَبَدَرَنِي، أي: سَبَقَنِي وغلبَنِي، والفِعْلُ اللازم يصير متعدِّياً في باب المغالبة، تقول: كَارَمْتُهُ فكَرَمْتُهُ، أكرمه.

قال في المحيط: فإن فعل، فعليه أن يرفعه؛ لأنَّ تنزيه المسجد من القذر واجب، وإن اضطرَّ إليه دفنه تحت الحصا، وفوق البَوَارِي أخفَّ؛ لأنَّها ليست من المسجد حقيقة، وإن كان لها حكمه فهي أيسر، وكذا لو مشى في الطَّيْن كُره له أن يمسحه بحائط المسجد، وإن مسحه بتراب المسجد وكان مجموعاً فلا بأس به، وإن كان منبسطاً يُكره وهو المختار^(٦).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصْلِي^(٧) فَلَا يَبْزُقَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى» خَرَّجَاهُ^(٨).

(١) رواه البخاري (٩١/١) رقم (٤٢١). (٢) المنتقى (ص ٥٥١ رقم ٢٤٦٣).

(٣) المحيط الرضوي (٣٧ب). (٤) المجموع (٢٦/٤).

(٥) المَهْذَب (١/١٦٩). (٦) المحيط الرضوي (٣٧ب).

(٧) المثبت من (ت)، وفي (أ، ب): «إِذَا بَزَقَ أَحَدُكُمْ فَلَا...». والمثبت هو الموافق لمصدر التخريج.

(٨) البخاري (٩٠/١) رقم (٤٠٦)، ومسلم (٣٨٨/١) رقم (٥٤٧/٥٠).

